



UNEP/DEC/MED IG.13/3

22 October 2001

ARABIC

Original: ENGLISH

خطة عمل البحر المتوسط



الاجتماع العادي الثاني عشر للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث

موناكو، ١٤-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

تقرير الأمانة عن البرنامج والتوصيات والميزانية
لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

EP



برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



UNEP/DEC/MED IG.13/3
22 October 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

خطة عمل البحر المتوسط



الاجتماع العادي الثاني عشر للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث

موناكو، ١٤-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

تقرير الأمانة عن البرنامج والتوصيات والميزانية
لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

المحتويات

مقدمة

- أولا - استعراض الميزانية وبرنامج العمل والموافقة عليهما
- ثانيا - المسائل القانونية
- حالة التصديقات الراهنة على الاتفاقية والبروتوكولات المتصلة بها
- نحو بروتوكول جديد لحالات الطوارئ
- ثالثا - هيكل خطة عمل البحر المتوسط وتقييمه
- رابعا - تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للتصدي للتلوث من أنشطة برية: الاجراءات المتوقعة والآفاق
- خامسا - إدارة المناطق الساحلية في البحر المتوسط: كتاب أبيض
- سادسا - تنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي الجديد
- سابعا - بيانات ومعلومات من أجل التنمية المستدامة
- ثامنا - لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة
- تاسعا - الإعداد لقمة العالم بشأن التنمية المستدامة - اعتماد إعلان
- عاشرا - اشتراك خطة عمل البحر المتوسط في الشراكة الأوروبية المتوسطية والعمليات الحكومية الدولية الأخرى

المرفقات

- الأول: التوصيات
- التذييل ١: أهداف ووظائف المركز الاقليمي لتنفيذ بروتوكول حالات الطوارئ
- التذييل ٢: التعاون والتنسيق مع الشركاء
- الثاني: الميزانية
- الثالث: لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة: توصيات مشتقة من الاستعراض الاستراتيجي من أجل التنمية المستدامة في البحر المتوسط ومقترحات للعمل
- الرابع: مشروع إعلان البحر المتوسط من أجل قمة جوهانسبرج

مقدمة

يعقد الاجتماع العادي الثاني عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة خلال الإعداد لقمة العالم بشأن التنمية المستدامة (جوهانسبرج، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، حيث تُعد خطة عمل البحر المتوسط بنشاط سلسلة من الوثائق تشير إلى مساهمتها في تنفيذ إعلان ريو، جدول أعمال القرن ٢١ من أجل التنمية المستدامة. وستدعى خطة عمل البحر المتوسط لعرض استشرافها خلال العقد القادم.

لقد صاحب تنقيح الجوانب القانونية لاتفاقية برشلونة المنفذ في عام ١٩٩٥ تنقيح بروتوكولي الإلقاء والتلوث من مصادر برية واعتماد بروتوكولات جديدة. وسيكتمل هذا العمل باعتماد البروتوكول الجديد بشأن حالات الطوارئ، وبدء نفاذ مجموعة الصكوك القانونية هذه، يصاحبها نظام لوضع التقارير وآليات للتعاون مع اتفاقيات حماية البيئة الأخرى المطبقة في جميع أو جزء من منطقة البحر المتوسط. وينبغي على اجتماع الأطراف أن يولي الأولوية للمجموعة الأولى من هذه الأهداف.

وفي قمة العالم، ستتمكن خطة عمل البحر المتوسط من عرض أهدافها المتعلقة بقضايا خفض التلوث من مصادر برية وحماية التنوع البيولوجي ونتائج أنشطتها في هذه المجالات. ويمكن أن تقدم الخطة أيضا كتابا أبيضاً عن إدارة المناطق الساحلية. وستستخدم عمل لجنة البحر المتوسط وتشير، على أساس التقرير الاستراتيجي الذي اعتمده اللجنة في تونس، إلى أي مدى تعتقد منطقة البحر المتوسط فكرة التنمية المستدامة وكيف تسير في هذا الاتجاه خلال العقد القادم.

ويرد في هذا التقرير فصلاً وتوصيات تتعلق بالتعاون مع الشركات الأخرى وآليات التعاون الإقليمي، ولا سيما الشراكة الأوروبية المتوسطية، لتتطر فيها الأطراف المتعاقدة. وبالنسبة لمعظم هذه الأسئلة، هناك آفاق مفتوحة لها. ويعرض التقرير توصيات ومشروع إعلان وزاري على أساس مقترح لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (إعلان تونس).

إن هذا التقرير المقدم إلى الأطراف يختلف عن التقارير السابقة بسبب أن الأنشطة، برنامج خطة عمل البحر المتوسط لفترة السنتين القادمة ومخصصات الميزانية التي وافق عليها اجتماع جهات الاتصال الوطنية (أثينا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) قد أعاد جمعها في الفصل الأول من أجل الموافقة العامة عليها. ويحتوي التقرير على فصول تتناول المسائل الجوهرية التي ينبغي أن تكون أساس المناقشات حول تنفيذ خطة عمل البحر المتوسط على الصعيدين الإقليمي والوطني خلال فترة السنتين القادمة. أما التوصيات التي وافق عليها اجتماع جهات الاتصال الوطنية (أثينا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) ذات الطابع الاستراتيجي، فترد في نهاية كل فصل.

وطبقاً لما تقرر في اجتماع جهات الاتصال الوطنية، لم تتغير مشاريع التوصيات هذه. ومع ذلك، تعتقد الأمانة أن العديد منها، ولا سيما المتعلقة بالشراكة الأوروبية المتوسطية، يمكن تحسينها وتقويتها خلال الاجتماع. وينطبق نفس الشيء على مشروع الاعلان، الذي يمكن تقويته أكثر.

وينبغي الإشارة إلى أن الوثائق المالية، التي طلبها الاجتماع الحادي عشر للأطراف المتعاقدة (مالطة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) ترد في وثيقة إعلامية.

أولا - استعراض الميزانية وبرنامج العمل والموافقة عليهما

منذ الموافقة على المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط في عام ١٩٩٥ وبدء عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، توسع نطاق أنشطة خطة عمل البحر المتوسط وزادت كميتها. ولتلبية هذه الزيادة المهمة التي تتطلب ترويجا ذو فاعلية للأنشطة على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية والمحلية، من الضروري توفير موارد مالية وبشرية أكثر. وحتى وقت قريب، تم توفير الدعم الإضافي هذا من خلال المساهمات الطوعية من البلدان والشركاء، ومن خلال مشروعات قامت بدعم معظمها اللجنة الأوروبية. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة لدعم مالي إضافي كبير إذا أريد تنفيذ جميع أنشطة خطة عمل البحر المتوسط بطريقة فعالة.

وفي هذا السياق، ونظرا لأن المساهمات العادية للأطراف المتعاقدة لا يمكن زيادتها زيادة كبيرة، تم بذل جهود كبيرة لاحتواء التكاليف الإدارية وحتى خفضها في فترة السنتين المقترحة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. فضلا عن ذلك، ونتيجة للدعم الايجابي الشامل للأطراف المتعاقدة في تسديد اشتراكاتها مبكرا خلال السنوات الأخيرة، تم إدراج الدخل من الفوائد المصرفية في الميزانية.

وعقب مناقشات متعلقة بعرض الحسابات والتنفيذ المالي لبرنامج وميزانية خطة عمل البحر المتوسط والمستوى المتوقع للفوائد المصرفية، تقرر قبول النفقات الشاملة كما اقترحت وزيادة الاشتراكات العادية للأطراف المتعاقدة بنسبة ١ في المائة كل عام (انظر المرفق الثاني). وبالإضافة إلى ذلك، طلب من الأمانة أن تعد وثائق إضافية وأن تقدمها إلى الأطراف المتعاقدة. وعقب هذا الطلب، أعدت الأمانة الوثائق التالية:

(أ) "مذكرة، من الأمانة: المسائل المالية: اليورو والمتأخرات وتطور الصندوق الاستثماري"،
UNEP(DEC)/MEDIG.13/Inf.4

(ب) "الآثار المالية المترتبة على برنامج وميزانية خطة عمل البحر المتوسط: تنفيذ الأنشطة لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ وحسابات المشروعات لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩"،
UNEP(DEC)/MEDIG.13/Inf.5

وبالنسبة للوثيقة الأولى، طلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مكتب الأمم المتحدة في نيروبي للتعليق عليها. ويعتبر الموقف المالي سليما مع مستوى مرض للصندوق الاستثماري الذي يسمح ببدء الأنشطة في السنة الأولى. وفيما يتعلق باستخدام اليورو، وحتى اتخاذ قرار نهائي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، عرضت الجداول المالية الرئيسية للميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ باليورو وبالدولار الأمريكي باعتبار أن الأخير، على الأقل في هذه الفترة، العملة الرسمية (المرفق الثاني).

أما وثيقة "الآثار المالية المترتبة على البرنامج والميزانية لخطة عمل البحر المتوسط"، التي ستعد من الآن لاجتماعات جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط والأطراف المتعاقدة، تنقسم إلى جزأين، تعرض حالة الأنشطة الملتزم بها لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ (مع

المبالغ التي أنفقت/ملتزم بها والانتجازات والخطوات الأخرى) والحسابات المعتمدة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ التي تبين معدل نفقات شامل بنسبة ٩٤ في المائة.

استعراض اجتماع جهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط البرنامج والميزانية مع التوصيات ذات العلاقة التي ترد في المرفق الأول بهذا التقرير.

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- وافقة على الميزانية المقترحة كما عرضت في المرفق الثاني بهذا التقرير
- ٢- الموافقة على برنامج العمل والتوصيات كما وردت في المرفق الأول بهذا التقرير.

توصيات إلى الأمانة

- ١- أن تعد على أساس منتظم لاجتماعات جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط والأطراف المتعاقدة تقريراً عن "الأثار المالية المترتبة على البرنامج وميزانية خطة عمل البحر المتوسط"، بما في ذلك حالة تنفيذ فترة السنتين والحسابات المعتمدة للسنة السابقة.

ثانيا - المسائل القانونية

إن الإطار القانوني لخطّة عمل البحر المتوسط ضروري لتحقيق أهدافها. ولسوء الحظ، باستثناء البروتوكول الجديد المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي، لن يبدأ بعد نفاذ النصوص المعدلة والجديدة للاتفاقية والبروتوكولات التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة نظرا للعملية البطيئة للتصديق وقبول التعديلات من قبل بعض الأطراف المتعاقدة.

الحالة الراهنة للتصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها

الاتفاقية: إن قبول التعديلات التي تمت في برشلونة في عام ١٩٩٥ أخطرت بها تسع أطراف متعاقدة فقط (كرواتيا والاتحاد الأوروبي ومصر وفرنسا وإيطاليا ومالطة وموناكو وإسبانيا وتونس). وطبقا للمادة ١٦-٣ من الاتفاقية، تحتاج التعديلات إلى قبول ثلاثة أرباع الأطراف (١٦ طرفاً) ليبدأ نفاذها.

بروتوكول الإلقاء: قبلت في الوقت الحالي عشر أطراف متعاقدة تعديلات عام ١٩٩٥ (كرواتيا والاتحاد الأوروبي ومصر وفرنسا وإيطاليا ومالطة وموناكو والمغرب وإسبانيا وتونس). وينبغي أن تقبل التعديلات ثلاثة أرباع الأطراف (١٦ طرفاً) ليبدأ نفاذها.

بروتوكول حالات الطوارئ: بعد عملية تنقيح بعناية، ونتيجة للتغييرات الكثيفة والجوهرية التي تمت الموافقة عليها، سيحل بروتوكول جديد محل القديم في القريب العاجل.

بروتوكول المصادر البرية: قبلت ثماني أطراف متعاقدة (الاتحاد الأوروبي وفرنسا وإيطاليا ومالطة وموناكو والمغرب وإسبانيا وتونس) تعديلات ١٩٩٦. ومن المطلوب قبول ثلاثة أرباع الأطراف المتعاقدة (١٦ طرفاً) لكي يبدأ نفاذها.

بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي: بدأ نفاذ هذا البروتوكول في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ عقب اليوم الثلاثين من إيداع ستة صكوك بالتصديق كما تنص على ذلك المادة ٢٧ - ٣ من الاتفاقية. وحالياً، هناك ثمانية أطراف متعاقدة صدقت على البروتوكول (الاتحاد الأوروبي ومصر وفرنسا وإيطاليا ومالطة وموناكو وإسبانيا وتونس).

بروتوكول عرض البحر: أعتمد هذا البروتوكول في عام ١٩٩٤ وصدق عليه طرفين متعاقدين (المغرب وتونس). ويحتاج إلى ستة تصديقات ليبدأ نفاذه.

بروتوكول السفن الخطرة: أعتمد هذا البروتوكول في عام ١٩٩٦ وصدق عليه ثلاثة أطراف متعاقدة (مالطة والمغرب وتونس) بينما من الضروري كحد أدنى أن تصدق عليه ستة أطراف ليبدأ نفاذه.

ونتيجة لهذه الحالة المقلقة، اتخذ المكتب والأمانة خطوات عديدة للإسراع بالتصديق مثل طلبات مكتب من الأطراف المتعاقدة بالإسراع في العملية؛ ومساعدة الأمانة الأطراف المتعاقدة على التصديق على الصكوك القانونية لخطّة عمل البحر المتوسط وتوصيات إلى الأطراف المتعاقدة لاعتمادها في

اجتماعاتها العادية، وتنظيم تدريب وتنسيق للمسائل القانونية (تونس، حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الميريا، إسبانيا).

لبدء نفاذ الاتفاقية والبروتوكولات قبل قمة العالم بشأن التنمية المستدامة في جوهانسبرج، من الضروري تقديم مساعدة أكثر إلى البلدان وينبغي إيلاء أولوية عليا من قبل الأطراف المتعاقدة للموافقة على التعديلات على الاتفاقية وبرتوكولي الإلقاء والمصادر البرية والتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إلى البروتوكولات الجديدة.

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

١- قبول، على وجه السرعة، التعديلات على اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث؛ وبرتوكول منع تلوث البحر المتوسط بواسطة الإلقاء من السفن والطائرات (برتوكول الإلقاء)؛ وبرتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية (برتوكول المصادر البرية)؛

٢- التصديق أيضا، كلما كان ممكنا، أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إلى البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط، وبرتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية (برتوكول عرض البحر) وبرتوكول منع تلوث البحر المتوسط بواسطة نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (برتوكول النفايات الخطرة).

٣- يطلب إلى البلد المودع لديه (إسبانيا) أن يتخذ دورا نشطا في تشجيع الأطراف على الإسراع بعملية التصديق.

نحو بروتوكول لحالات الطوارئ جديد

إن البحر المتوسط هو حوض شبه مغلق، ويوصف في بعض الأحيان على أنه بحيرة من مياه البحر لا يوجد بها مد وجزر وذات خواص مائية وإيكولوجية متميزة تجعله متعرض للتأثر بالتلوث. ومنذ زمن بعيد، قام النقل البحري في حوض البحر المتوسط بدور أساسي في الاقتصاد والتجارة، فيما بين الدول الساحلية وبينها وبقية العالم. إن طابع النقل البحري اليوم متنوع ويشمل حمل البضائع العامة والبضائع السائبة الجافة والسائلة والحاويات وكذلك سفن نقل الركاب. إن كثافة حركة نقل السفن التجارية في البحر المتوسط، التي تمثل أقل من ١ في المائة من المساحة الكلية التي تغطي بحار العالم، مرتفعة بصورة خاصة. وتتسأ نسبة ٣٠ في المائة من حجم التجارة الدولية المحمولة بحرا أو الموجهة إلى موانئ البحر المتوسط أو تمر من خلاله. ومن المقدر أن حوالي ٥٠ في المائة من جميع البضائع المحمولة بحرا

تعتبر خطرة بدرجة أو بأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، من المقدر أن حوالي ٢٨ في المائة من حركة نقل النفط العالمي المحمول بحرا تمر بالبحر المتوسط. وبناء على ذلك، وبالرغم من أن التلوث البحري العارض يعتبر مشكلة عالمية، يحتاج خطر الحوادث الكبرى أيضا إلى استعراضها والتصدي لها من منظور إقليمي نظرا لأن الخطر قد يكون أكبر في بعض المناطق عن مناطق أخرى. وأحد هذه المناطق هي منطقة البحر المتوسط.

تشير الحالة الراهنة والتطور المتوقع لحركة النقل البحري في منطقة البحر المتوسط وخارجها بأن هذا البحر سيظل الطريق الرئيسي للنقل البحري للبضائع من المنطقة نفسها، ومن الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأسود وشمال أفريقيا إلى شمال أوروبا وإلى أمريكا الشمالية، والعكس بالعكس.

تتميز حركة النقل البحري في البحر المتوسط بوجود حجم كبير من الحركة التي تعبر البحر المتوسط ولا تدخل أي من موانئه، وبوجود أنواع مختلفة من السفن، وعدد كبير من الموانئ، ووجود أعداد كبيرة من الرياض البحرية والمحجزات والمناطق المحمية والحساسة.

إن حركة العبور من خلال البحر المتوسط من مضيق جبل طارق ومن البحر الأسود وبحر مرمرة من خلال البوسفور والدردينيل ومن البحر الأحمر من خلال قناة السويس قد لا يكون لها قيمة اقتصادية مباشرة على الدول الساحلية للبحر المتوسط، ولكن لا يمكن تجاهل خطر الحوادث التي قد تشكلها حركة النقل هذه. وكتوضيح لكثافة حركة النقل البحري في المنطقة، من المقدر وجود حوالي ٢٠٠٠ سفينة تجارية تزيد حمولتها الكلية المسجلة عن ١٠٠ طن في البحر في أي وقت من الأوقات (٢٥٠ - ٣٠٠ من ناقلات النفط)، و٢٠٠ ٠٠٠ سفينة تجارية تزيد حمولتها الكلية المسجلة أكثر من ١٠٠ طن تعبر البحر المتوسط سنويا. وتعتبر الاختناقات هي مضيق جبل طارق (حوالي ٨٠ ٠٠٠ سفينة سنويا) وقناة السويس (حوالي ١٥ ٠٥١ سفينة في عام ١٩٩٥)، والدردينيل/بحر مرمرة/البوسفور قدرت ١٥ سفينة يوميا في عام ١٩٣٨ زادت إلى ١٣٧ سفينة يوميا في عام ١٩٩٧ مع ناقلة غاز مسال على الأقل تمر كل أسبوع.

وإذ يعي الافتقار العام لبيانات يعتمد عليها لأنماط حركة النقل وكثافتها في البحر المتوسط، ولا سيما المتعلقة بنقل النفط والمواد الخطرة الأخرى، وضع المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط خطة، بالتعاون مع روابط الصناعة المتخصصة، ومركز الأنشطة الإقليمية لخطة الزرقاء، للاضطلاع بدراسة تهدف إلى تحديد الطرق الرئيسية ومنشؤها ومقاصدها وكميات البضائع التي تحملها والمخطط أن تحملها بحرا في المنطقة. وبمجرد إتاحة نتائج هذه الدراسة ستحدد الاتجاهات في المستقبل لتطور الموانئ والصناعات في البحر المتوسط وذلك مع العمل الذي تتفذه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بحركة نقل السفن التجارية سواء العابرة للبحر المتوسط أو الناشئة منه أو المتجهة إلى ميناء منتشرة على طول شواطئه، وعند تقييم المخاطر المحلية في مناطق الموانئ، من الضروري أن نعي أن معظم مناطق موانئ البحر المتوسط تتميز بغياب قنوات وصول طويلة ولكن وجود عملية تحضر مكثفة.

وفي المستقبل، من المحتمل أن تتأثر التجارة البحرية وأنماط النقل البحري في البحر المتوسط بعوامل مثل نقل الصناعات وتغييرات في تقنيات الإنتاج وعمليات التوزيع وجهود لإضافة قيمة عند المصدر وتكامل الأسواق الإقليمية وزيادة القلق بشأن البيئة. وفي قطاع النفط، ليس هناك من شك أنه إذا نجحت خطط بناء خطوط أنابيب جديدة في الشرق الأوسط ستؤدي إلى تغيير استراتيجيات نقل النفط الخام

في البحر المتوسط ولا سيما خطوط الأنابيب التي تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط وخطوط الأنابيب التي تربط بحر قزوين بالبحر الأسود وبالبحر المتوسط. وفي الحالة الأخيرة، من المقدر أن في أوائل هذا القرن سيجري إنتاج ما بين ٨٠ و ١٠٠ مليون طن متري من النفط الخام في منطقة بحر قزوين. ومع أخذ الزيادة المتوقعة في نقل النفط والمواد الخطرة في عين الاعتبار في حوض البحر المتوسط، من المحتمل أن يظل خطر حوادث تلوث البحر مرتفعة أو حتى تزيد.

بالرغم من أن حوادث النقل البحري لا تحدث كل يوم، فقد تكون نتائجها شديدة نظرا للاطلاق المحتمل لأحجام كبيرة من النفط أو المواد الكيميائية التي تؤثر على الصحة البشرية والرفاه وكذلك البيئة. ولهذا من الملائم تحديد حوادث التلوث البحري على انخفاض احتمالها وارتفاع حدوثها. وتذكرنا الحوادث التالية التي تتضمن سفنا تحمل نפט أو مواد خطرة، التي سجلت في البحر المتوسط طوال العشر سنوات الماضية، بخطر التلوث البحري العارض في المنطقة: Val Rosandra (١٩٩٠)، مواد كيميائية سائلة سايبه، the Haven (١٩٩١ - نפט خام)، the Alessandro Primo (١٩٩١، كيماويات) the Gerol Chernomorja (١٩٩٢، نפט خام) the Iliad (١٩٩٣، نפט خام) the Giovanna (١٩٩٨، بنزين) وأخرها the Castor (٢٠٠١، بنزين).

كانت منطقة البحر المتوسط هي ثالث منطقة بعد بحر الشمال وبحر البلطيق اعتمد فيها اتفاق اقليمي للتعاون في مكافحة التلوث في حالات الطوارئ - وهو الأول تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة. إن السبب خلف هذا الاتفاق هو انه عندما تكون الجهود الوطنية غير كافية للتصدي لحوادث تلوث كبير، فإن جمع الموارد والخبرات يوفر طريقة للتعاون ذات مردودية للتكلفة لمكافحة الإنسكاب العارض الذي لا يمكن مواجهته مباشرة من قبل دولة واحدة.

اعتمدت الدول الساحلية البروتوكول المتعلق بالتعاون في مكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفت والمواد الضارة الأخرى في حالات الطوارئ في عام ١٩٧٦، الذي أنشأ أيضا المركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط لمساعدتها في تنفيذ البروتوكول. وبالرغم من أن الكثير قد تم لتنمية القدرات الجماعية لمساعدة البلدان في بناء قواعد مؤسسية وطنية تدعمها معدات وموارد بشرية كافية، يبدو أن الحالة في البلدان المتقدمة في منطقة البحر المتوسط كافية لمواجهة هذا النوع من مخاطر التلوث، بينما تحتاج قدرات البلدان النامية إلى مزيد من الدعم.

والجانب الآخر للتلوث الذي تولده السفن، الأقل وضوحا ولكن الضار بالتساوي أو أكثر من التلوث العرضي، يحتاج أيضا إلى النظر فيه وإيجاد حل له في النهاية: التلوث المزمن للبحر المتوسط من خلال عمليات التصريف التشغيلية غير المشروعة. وبالرغم من أن البحر المتوسط مصنف على أنه منطقة خاصة بناء على اتفاقية ماريبول ٧٣/٧٨، حيث لا يسمح بتصريف النفط، من المقدر أن المصادر الرئيسية للتلوث بالزيت الذي يولده النقل البحري في البحر المتوسط هي عمليات تصريف غير مشروعة للمياه الزيتية من محركات السفن (المياه الآسنة) وصهاريج البضائع (مياه الصابورة).

وبينما تعيد تأكيد التزامها بالاستعداد والاستجابة والتعاون في حالات التلوث البحري العارض، وافق الاجتماع التاسع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في عام ١٩٩٥ على مجالات الأنشطة ذات الأولوية التالية في مجال النقل للعقد التالي (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) التي أخذت جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط في عين الاعتبار والذي اعتمده فيما بعد مؤتمر المفوضين.

وطبقا لاتفاقية ماريبول ٧٣/٧٨، تدعو الحماية إلى إنشاء مرافق استقبال في الموانئ لجمع النفايات الصلبة والسائلة التي تولدها السفن وتشجيع إنشاء أجهزة المساعدة الملاحية ونظم للرصد وتعزيز التعاون الاقليمي لتنفيذ السفن الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث بواسطة السفن.

تدعو جوانب الاستعداد والاستجابة إلى تعزيز إنشاء نظم وطنية وثنائية ودون إقليمية للاستعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض. وفي عام ١٩٧٧، اعتمد الاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة استراتيجية إقليمية لمنع تلوث البيئة البحرية بواسطة السفن مركزة أساسا على الأنشطة التالية:

- (أ) رصد التنفيذ الفعال لاتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ذات العلاقة من قبل دولة العلم ودولة الميناء والدولة الساحلية؛
- (ب) إنشاء مرافق استقبال في الموانئ؛
- (ج) السلامة والملاحة؛
- (د) رصد عمليات التصريف ومحاكمة المذنب؛
- (هـ) القطر في حالات الطوارئ.

وقرر نفس اجتماع الأطراف المتعاقدة أنه نتيجة لذلك، ينبغي تعديل بروتوكول حالات الطوارئ لإدخال أحكام ضرورية لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية بشأن الحماية. وفي انتظار الاعتماد وبدء نفاذ التعديلات، يعهد إلى المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط بتنفيذ استراتيجية التعاون بين دول البحر المتوسط، مدعما بهذه الطريقة عمله بشأن الاستعداد من أجل الاستجابة للتلوث البحري العارض. ويعدل المرفق بالقرار ٧ المتعلق بأهداف ووظائف المركز الإقليمي.

ونتيجة لهذا المقرر، عقد اجتماع خبراء قانونيين وتقنيين بشأن تعديل بروتوكول حالات الطوارئ التابع لاتفاقية برشلونة في موناكو في الفترة ٢ - ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، بناء على الدعوة الكريمة ودعم حكومة موناكو. وعقب المناقشات، وعلى ضوء التعديلات الكثيرة الجوهرية التي تمت الموافقة عليها، قرر الاجتماع التوصية إلى الأطراف المتعاقدة بوجوب اعتماد البروتوكول الجديد بدلا من تعديل البروتوكول الحالي. وطلب من الأمانة الانتهاء من النص الذي اعتمده الاجتماع، مع الأخذ في الاعتبار المدخلات من الأطراف المتعاقدة حتى نهاية شهر تموز/يوليه ٢٠٠١. ونظرا للتعديلات الكثيرة التي اقترحتها اللجنة الأوروبية، قرر اجتماع جهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط (أثينا، ١١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) عقد اجتماع مخصص مفتوح العضوية سيعقد في مالطة في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر وسيقترح أيضا نصا معدلا، سيقدم إلى الاجتماع العادي الثاني عشر للأطراف المتعاقدة، وإذا اعتمد، سيستعرضه الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين والتقنيين ليقدمه إلى مؤتمر مفوضين يعقد في مالطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

تتحقق حماية البيئة البحرية من خلال "تواصل السلامة" التي تتألف من ثلاث مراحل مترابطة، للحماية والاستعداد والاستجابة. كان تركيز بروتوكول حالات الطوارئ الأصلي على العمل التعاوني للاستعداد والاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري. ولم يكن منع التلوث من النقل البحري أي تدابير التخفيف من تكرار وأثر التلوث على البيئة البحرية هو التركيز الرئيسي لبروتوكول حالات الطوارئ الأصلي.

إن العمليات الروتينية، قد تقوم السفن بتصريف مواد متنوعة في البحر بما في ذلك النفايات الزيتية والمواد السائلة الضارة والمجاري والفضلات. إن عمليات التصريف التشغيلية هذه تعتبر مصدرا مهما لتلوث البيئة البحرية. وليس هناك من شك بأن المدخلات من الهيدروكربونات من خلال عمليات التصريف التشغيلية كبيرة جدا بالرغم من أن البحر المتوسط يعتبر منطقة خاصة بناء على اتفاقية ماربول ٧٨/٧٣. وبالرغم من أن كمية الكيماويات المنقولة بحرا أقل بكثير من النفط، فإن بعض الكيماويات والغازات المسالة المنقولة من المحتمل أن تكون أكثر ضررا إذا انسكبت. وبعض هذه المواد سامة في الحياة البحرية، وبعضها يدخل السلسلة الغذائية، وفي النهاية تهدد الصحة البشرية والاستخدامات المشروعة للبحر. فضلا عن ذلك، وبالرغم من انخفاض مخاطر التلوث التي حققتها التكنولوجيا المحسنة والاجراءات الأكثر كفاءة في تناول البضائع، ما زال هناك شاغل بشأن نقل المواد الكيميائية في عبوات صغيرة (صناديق وشوالات وبراميل) والصهاريج النقالية أو الحاويات وتناولها عند السطح البيئي للسفينة والبر. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر المواد الكيميائية والمواد الأخرى المستخدمة في تشغيل السفن، بما في ذلك الطلاء المضاد للفطريات وسوائل التنظيف والمضافات ذات احتمال خطير على البيئة.

إن استخدام المواد مثل البلاستيك الذي لا يتحلل أحيائيا والمخلفات البحرية الأخرى يسبب قلقا متزايدا. فهناك أشكال كثيرة من الحياة البرية البحرية تتجذب إلى المخلفات البحرية ولا سيما البلاستيكية، لأنها تظن أنها أغذية مما يؤدي إلى نتائج مميته. وبالرغم من تعيين البحر المتوسط على أنه منطقة خاصة بناء على اتفاقية ماربول ٧٨/٧٣، يتواصل تلوث الخطوط الساحلية والشواطئ بالفضلات التي منشؤها في بعض الأحيان السفن. وبالمثل، من المعروف أن الخطوط الساحلية والشواطئ ملوثة بمياه المجاري مع نسبة كبيرة مصدرها السفن.

إن الظاهرة الأخيرة المتعلقة بعمليات النقل البحري هي إدخال أنواع غير أصلية أدت إلى تغييرات بعيدة المدى في التركيب الحيواني في كثير من مناطق البحار المغلقة وشبه المغلقة في العالم، بما في ذلك البحر المتوسط. وبالرغم من أن معظم هذه الأنواع دخلت البحر المتوسط بنشاط من خلال تبادل المياه، سواء عبر قناة السويس أو مضيق جبل طارق وهي مسألة من الصعب القيام بمنع حدوثها، هناك تسليم بأن عددا من الأنواع الغريبة دخلت البحر المتوسط مع مياه صابورة السفن.

وقد لا تتعلق مباشرة بتلوث البيئة البحرية، ولكن تشكل شاغلا للنوعية الشاملة لبيئة البحر المتوسط، هي مسألة انبعاثات العوادم البحرية، فقد بينت دراسة مؤخره انبعاث حوالي ١ ٧٢٥ كيلوطن من أكاسيد النيتروجين و١ ٢٤٦ كيلوطن من ثاني أكسيد الكبريت و ١ ٤٧ كيلوطن من أول أكسيد الكربون و ٣٥ كيلوطن من الهيدروكربونات من السفن المبحرة في البحر المتوسط في عام ١٩٩٠. وقدرت الانبعاثات بنسبة ٨٥ - ٩٠ في المائة من مجموع الانبعاثات في شمال شرق منطقة المحيط الأطلسي. وعندما اعتمد الأطراف المتعاقدة في عام ١٩٩٧ إستراتيجية إقليمية بشأن منع تلوث البيئة البحرية بواسطة السفن، كان الهدف موجهها إلى دعم القدرة الوطنية وتنمية التعاون الإقليمي في مجال منع التلوث.

ومع بروتوكول حالات الطوارئ الجديد، انتهزت الأطراف المتعاقدة الفرصة لوضع هذه الاستراتيجية على أساس قانوني سليم. وعند القيام بذلك، سيوفر بروتوكول حالات الطوارئ الجديد الإطار القانوني الضروري للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة للعمل معا لخض الآثار من عمليات النقل البحري، وتناول المسائل ذات الأهمية، من خلال عمل تعاوني، مثل: مرافق الاستقبال في الموانئ وإدارة مياه الصابورة ورقابة عمليات التصريف التشغيلية ومحاكمة المذنب والمرافق الأمانة وسلامة الملاحة. وتغيرت أهداف ووظائف المركز الإقليمي أيضا لتعكس تمديد ولايته لمنع التلوث من السفن.

وعند الاضطلاع بذلك، تعي الأطراف المتعاقدة أنه نظرا لأن النقل البحري نشاط على نطاق العالم اعتمدت له قواعد على المستوى العالمي، فمن الضروري عدم وضع أحكام قانونية بالاضافة للأحكام الموجودة في الصكوك القانونية للمنظمة البحرية الدولية، وتسلم بأن تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الدولية المعتمدة تحت إشراف المنظمة البحرية الدولية هو المبدأ المهم للتعاون بين الدول الساحلية. وبالاضافة إلى المنع، أغلقت الأطراف المتعاقدة ثغرة "تواصل السلامة".

إن من المتوقع أن تؤدي ترجمة البروتوكول الجديد إلى إجراءات عملية إلى خفض التلوث بشكل كبير من أنشطة النقل البحري. ومن ناحية أخرى، تشمل هذه الجهود ليس حل المشاكل التقنية والمالية فحسب، بل أيضا الصعوبات المتعلقة بالاختلافات في وضع الأولويات في الدول الساحلية بسبب التنوع الاقتصادي جزئيا. ويعتمد نجاح هذه الجهود على تعزيز التعاون وإعادة تأكيد السلوك الاقليمي. وينبغي أن تقوم لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بدور مهم في هذا الصدد.

وعند مناقشة الأنماط الإنمائية للتجارة والنقل والطاقة في المستقبل، ينبغي على لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تأخذ أحكام بروتوكول حالات الطوارئ الجديد في عين الاعتبار التي تهدف إلى منع وخفض ومكافحة تلوث البيئة البحرية من السفن وكذلك تحسين السلامة البيئية للنقل البحري.

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

اعتماد بروتوكول جديد عنوانه: "بروتوكول متعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الخطرة والضارة في حالات الطوارئ".

توصيات إلى الأمانة

١- الانتهاء من النص الذي اعتمده الاجتماع الثاني للخبراء الوطنيين القانونيين والتقنيين، مع الأخذ في عين الاعتبار المدخلات من الأطراف المتعاقدة؛

٢- اتخاذ الترتيبات الضرورية لعقد مؤتمر مفوضين، يسبقه اجتماع خبراء، لاعتماد البروتوكول الجديد على أن يعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في مالطة، بناء على الدعوة الكريمة من حكومة مالطة.

ثالثا - هيكل خطة عمل البحر المتوسط وتقييمه

معلومات أساسية

طلبت الأطراف المتعاقدة في اجتماعها العادي الحادي عشر من الأمانة البدء في عملية تقييم عناصر خطة عمل البحر المتوسط. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، تم تقييم مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية ومركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء، ونوقشت النتائج خلال اجتماع جهات الاتصال الوطنية. فضلا عن ذلك، تم أيضا تقييم برنامج "١٠٠ موقع تاريخي" نتج عنه مقترحات بإعادة التوجيه. وقدمت إلى الأمانة مقترحات ستؤدي إلى وضع هيكل جديدة في خطة عمل البحر المتوسط لتنفيذ التوصيات التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة.

ولتنفيذ تقييمات موضوعية، استخدمت الأمانة خبراء خارجيين قاموا بإجراء مقابلات شخصية مع رؤساء المراكز وتحليل نتائج المراكز وأجروا مقابلات مع أشخاص آخرين بما في ذلك ممثلين عن الأطراف المتعاقدة وحصلوا على بيانات من خلال استبيانات. وقدمت وثائق واستنتاجات التقييم إلى اجتماع جهات الاتصال الوطنية التي اعتمدت التوصيات الملائمة.

وجد تقييم مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء أن الأنشطة مرضية ولاحظ اهتمام كبير بمنشوراته والأنشطة مع البلدان والمساعدة التي يقدمها المتعلقة بالبيئة (إحصائيات، مؤشرات). وقدمت مقترحات لتحسين توزيع المعلومات حول عمله وفائدتها للأطراف المعنية.

وكان تقييم مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية إيجابيا أيضا ولا سيما العمل في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ومع ذلك، أشار التقييم إلى الافتقار في المتابعة وعدم كفاية الوسائل المتاحة لهذه الأنشطة ولا سيما تنفيذ التوصيات من أجل الإدارة الساحلية. وما يزال التنسيق بين المركزين صعبا، وهناك تداخل بسيط بين البرامج. وهناك حاجة إلى استعراض مشترك لولايتهما على ضوء هذين التقييمين.

برنامج "١٠٠ موقع تاريخي"

وجد التقييم أن محتوى هذا البرنامج غير كاف وأن الشبكة التي كان من المفروض إقامتها غير كافية وهناك حشد قليل للموارد المالية الدولية. ولاحظ المقيمون وجهات الاتصال أن في سياق المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط، الموجه نحو التنمية المستدامة، ينبغي توفير الحماية لاستخدام التراث التاريخي والأثري، ربما من خلال تغيير الاسم والتوجيه وهيكل الدعم. ويمكن أن يطلب من لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تساهم في إعداد إعادة هيكلة أو تتخذ موقفا على أساس المقترحات التي أعدتها الأمانة.

المشروعات الجديدة

خلال فترة السنتين الأخيرة، قدمت تركيا مقترحا عمليا لإنشاء مركز للأنشطة الإقليمية للسياحة الأيكولوجية (أو السياحة المستدامة) في أنطاليا، وتنتظر ليبيا في اقتراح إنشاء مركز للأنشطة الإقليمية

للتقريب البيئي. وقد درس المشروع الذي أعدته تركيا لمركز الأنشطة الإقليمية للسياحة الايكولوجية كل من المكتب واجتماع جهات الاتصال الوطنية. وقد أظهرت مناقشات هذا المشروع الرغبة في تشجيع مقترحات لتنويع قدرة خطة عمل البحر المتوسط للتدخل في المجالات الرئيسية لأنشطتها والقلق بشأن تشتت الوسائل والحاجة إلى الحفاظ على هيكل متماسك لخطة عمل البحر المتوسط. وذكرت خيارات أخرى غير إنشاء مركز للأنشطة الإقليمية. ويعود الأمر لتركيا الآن أن تأخذ هذه المناقشات في عين الاعتبار ومتابعة مقترحتها.

التوقعات

طلب من الأمانة أن تواصل تقييم المشروعات خلال فترة السنتين القادمة وذلك لإعداد تقييم لكامل هيكل خطة عمل البحر المتوسط. ويمكن إجراء تقييم شامل قبل الاجتماع الرابع عشر للأطراف المتعاقدة، الذي سيعقد بمناسبة الذكرى الثلاثين لإنشاء خطة عمل البحر المتوسط (عام ٢٠٠٥).

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

لأخذ الحاجة للحفاظ على الأنشطة المتعلقة بالتراث الثقافي فيما بين أنشطة خطة عمل البحر المتوسط في عين الاعتبار، باعتبارها عنصر في التنمية المستدامة في البحر المتوسط، تعد الأطراف المتعاقدة، باستخدام إطار عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، مشروع برنامج جديد في هذا المجال، مع إيلاء الاعتبار إلى مقترحات مقيمي برنامج ١٠٠ موقع تاريخي.

توصيات إلى الأمانة

١- مواصلة عملية تقييم هيكل خطة عمل البحر المتوسط، خلال فترة السنتين، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣، باستخدام المنهجية المعيارية.

٢- إيلاء الاعتبار إلى مقترحات مقيمي تنفيذ الأنشطة وتشغيل مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية واقتراح متابعة ممكنة.

٣- اقتراح استكمال لوظائف كل من مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية من خلال إيلاء الاعتبار لأهداف المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وتوصيات الأطراف المتعاقدة وتطور السياق الإقليمي للبحر المتوسط والأوروبي المتوسطي والخبرة التقنية للمركزين، ومقترحات المقيمين وهيكل خطة عمل البحر المتوسط وتطورها الممكن.

رابعاً - تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للتصدي للتلوث من أنشطة برية: العمل المتوقع والآفاق

بعد قمة الأرض في ريو في عام ١٩٩٢ بقليل، قامت دول البحر المتوسط بتفعيل قرارات جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى الاقليمي من خلال الموافقة على جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط. ثم نحت اتفاقية برشلونة في عام ١٩٩٥ لايلاء وضع قانوني على الالتزامات المقدمة في ريو. وفي نفس العام، اعتمد ١٠٨ بلدا واللجنة الأوروبية إعلان واشنطن، وهو التزام بحماية وصيانة البيئة البحرية من أثر الأنشطة البرية مما يعطي الأولوية لتنفيذ أهداف محددة لبرنامج العمل العالمي في المنطقة. ونتيجة لذلك، تم تنقيح بروتوكول المصادر البرية في عام ١٩٩٦ مما أدى إلى صياغة واعتماد برنامج العمل الاستراتيجي في عام ١٩٩٧ للتصدي للتلوث من أنشطة برية، وهو بمثابة تكييف إقليمي لمبادئ برنامج العمل العالمي.

إن برنامج العمل الاستراتيجي هي مبادرة موجهة نحو العمل تحدد الفئات ذات الأولوية المستهدفة لمواد وأنشطة ينبغي القضاء عليها أو مكافحتها من قبل بلدان البحر المتوسط من خلال خطة عمل وجدول زمني لتنفيذ تدابير وتدخلات محددة للمكافحة. إن برنامج العمل الاستراتيجي هو أساس لتنفيذ بلدان البحر المتوسط لبروتوكول المصادر البرية طوال الـ ٢٥ سنة القادمة. وترتبط الأنشطة الرئيسية البرية التي ترد في برنامج العمل الاستراتيجي بالبيئة الحضرية (معالجة مياه النفايات الحضرية والتخلص منها والتخلص من النفايات الصلبة الحضرية والأنشطة التي تساهم في تلوث الهواء من مصادر متنقلة) وبالأنشطة الصناعية وتستهدف المسؤولين عن إطلاق المواد السامة والمداومة والمتراكمة أحيائيا في البيئة البحرية ومع إيلاء عناية خاصة للملوثات العضوية المداومة.

إن اعتماد برنامج العمل الاستراتيجي والبدء في أنشطة تنفيذه، حتى قبل بدء نفاذ بروتوكول المصادر البرية المعدل، هي إشارة واضحة على تصميم البلدان أن تتخذ إجراءات عملية لمكافحة التلوث من مصادر برية وفي نفس الوقت المساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستعادته وضمان الصحة البشرية وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية. وبعد اعتماده بفترة قصيرة، اعترف مجلس مرفق البيئة العالمية بأن برنامج العمل الاستراتيجي هو برنامج مهم يتناول مباشرة بعض الشواغل الرئيسية المتعلقة بالمياه الدولية. ونتيجة لهذا الاعتراف، وافق مجلس مرفق البيئة العالمية على مشروع لمدة ثلاث سنوات بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ويحتوي المشروع على مساهمة قدرها ٦ ملايين دولار لتحقيق عدد من الأنشطة التمهيديّة المهمة لبرنامج العمل الاستراتيجي الضرورية لنجاح البرنامج طويل الأجل. ويشمل المشروع الآن متبرعين إضافيين مثل وبرنامج المساعدة التقنية البيئية لمنطقة البحر المتوسط ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حيث تقوم جميعها بالتنفيذ الفعال طويل الأجل لأنشطة برنامج العمل الاستراتيجي باعتبارها من الآفاق العملية التي تدعو إلى الثقة.

العمل المطلوب

إن برنامج العمل الاستراتيجي هو مشروع طموح يمتد لفترة ٢٥ سنة وموجه للبلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية الاجتماعية الاقتصادية والتخصصات التقنية والعلمية والإدارية والقيم الثقافية والأولويات البيئية المختلفة. ونتيجة لذلك، يتوقع تنفيذ تدريجي للأنشطة بحيث تولي أولوية مباشرة للأنشطة التي من المتوقع أن تؤدي إلى قاعدة مؤسسية وتقنية قوية على المستويين الاقليمي والوطني.

وفيما يتعلق بالجوانب التشغيلية العملية والفورية لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي، أعدت الأمانة وثيقة UNEP(DEC)/MED IG.13/4) وستعرض على الأطراف المتعاقدة لاعتمادها. ويتوقع أن توجه الوثيقة البلدان خلال عملية تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي وتتصدى للشواغل التقنية والمؤسسية.

المستوى الاقليمي

وبالإضافة إلى الموارد المالية والتقنية الكافية، تتطلب مكافحة التلوث من أنشطة برية اختصاصات محددة في مجالات مثل صياغة السياسة البيئية وفرضها والقدرة العلمية في تقييم التلوث، مثل، رصد تلوث الأنهار وكذلك القدرات التقنية والإدارية لتنفيذ تقنيات الإنتاج الأنظف والتكنولوجيات السليمة بيئياً مثل التشغيل الصحيح لمرافق معالجة مياه النفايات وصيانتها. ويوفر برنامج العمل الاستراتيجي سلسلة من الدورات التدريبية الإقليمية للمتدربين من أجل تعزيز قدرات بلدان البحر المتوسط في المجالات الواردة أعلاه وكذلك مساعدة البلدان في التغلب على عدم الكافية الحالية. وتدعو خطة العمل لفترة السنتين أيضاً إلى إعداد عدد من المبادئ التوجيهية وخطط عمل ووثائق تقنية مطلوبة لبدء الأنشطة. وستقوم الأموال من مشروع مرفق البيئة العالمية للبحر المتوسط بدعم عدد من الأنشطة مخطط لها في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣. إن تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي هي مبادرة متعددة التخصصات تتطلب لنجاحها مجموعة من البيانات والمعلومات والمشاركة. إن برنامج مد بول مسؤول عن المتابعة، ولكن ينبغي أن يساهم مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف وكامل منظومة خطة عمل البحر المتوسط بما في ذلك لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بخبراتهم.

لقد أصبح تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي المهمة الرئيسية لبرنامج مد بول، وستبذل محاولة لتكامل جميع الأنشطة في السياق الجديد الذي خلقه برنامج العمل الاستراتيجي وتنفيذ نظام جديد لرصد التلوث ومكافحته الذي سيساهم في تنفيذ أهداف برنامج العمل الاستراتيجي. ومن أجل هذه الغاية، سيواصل تنفيذ أنشطة تقييم التلوث لمد بول للحصول على البيانات والمعلومات الضرورية التي تطلبها البلدان كمعلومات أساسية لإعداد خطط عملها الوطنية ولصياغة واستخدام معايير. وسيجري إعداد تحليل تشخيصي عبر الحدود جديد، بصورة خاصة، ليوافق للمنطقة منظور حديث عن مسائل ومشاكل التلوث البحري الرئيسية. وستكون أنشطة الرصد موجهة نحو الأهداف وستوفر بيانات أكثر دقة عن الاتجاهات والآفاق. وفيما يتعلق بالإمتثال وفرض التشريعات ستبذل الأمانة جهوداً لمساعدة البلدان على إنشاء أو تدعيم نظم التفيتش، وسيجري تنظيم تدريب ليس فقط على التقنيات التحليلية فحسب، بل أيضاً عن الجوانب الأخرى المتعلقة بمكافحة التلوث.

وفيما يتعلق بمركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف، سيقوم المركز بتكامل أنشطته في خطة عمل تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي ولا سيما فيما يتعلق بالإنتاج الأنظف والكفاءة الأيكولوجية. ومع الأخذ في الاعتبار المشاكل البيئية المحددة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ستركز أنشطة المركز على هذه القطاعات من الأنشطة التي تحظى بالأولوية في برنامج العمل الاستراتيجي، ولا سيما من خلال توفير المشورة بشأن استراتيجيات وفرص منع التلوث لمراكز الإنتاج الأنظف والأطراف المؤثرة الإقليمية الأخرى ذات العلاقة عن طريق بناء القدرات والخبرات بشأن التقنيات وأفضل الممارسات لخفض انبعاثات الملوثات وعمليات تصريف النفايات بواسطة إعداد دراسات ومواد أخرى وكذلك دعم استخدام الأدوات التشخيصية.

المستوى الوطني

يتواصل التلوث من مصادر برية في أن يشكل خطرا كبيرا على البحر المتوسط، ويعتبر التلوث الحضري والصناعي والممارسات الزراعية والتلوث من الأنهار من بين القضايا الرئيسية التي لم تحل والتي تحتاج إلى تناولها على المستوى الوطني. وبالرغم من وجود الكثير للقيام به، تبيّن التطورات الأخيرة مع ذلك التقدم الذي أحرز. إن التلوث الحضري في المنطقة - هو القضية الرئيسية بسبب اكتظاظ المناطق الساحلية بالسكان وصناعة السياحة الكبيرة. وتتوفر الآن ٥٥ في المائة من المدن الساحلية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة محطات لمعالجة مياه النفايات (MAP MTS n.128). أما بالنسبة للصناعة، فقد تحسن الوعي البيئي في القطاع الصناعي الناتج عن خفض مدخلات الملوثات، ولا سيما من المجمعات الصناعية. وقد زاد تنفيذ عمليات التشخيص البيئي والمراجعة الحسائية في المرافق الصناعية موفرة خطوة أولى نحو تحديد فرص خفض انبعاثات الملوثات. ويجري استخدام مبادئ واستراتيجيات منع التلوث بالتدرج في الخطط البيئية الوطنية (انظر الوثيقة، حالة الانتاج الأنظف في بلدان خطة عمل البحر المتوسط، مركز الأنشطة الاقليمية للانتاج الأنظف، ٢٠٠١). من الواضح أنه ينبغي بذل جهود على المستوى الوطني وتشير قاعدة البيانات والمعلومات الجيدة الحالية في المنطقة أين وكيف يمكن تحقيق التدخلات. ويحدد تقييم المناطق الخطرة للتلوث في المنطقة (MAP MTS n.124) وأول تحليل تشخيصي عبر الحدود نشرته خطة عمل البحر المتوسط مشاكل التلوث الرئيسية للمنطقة ويشير إلى الأولويات. ويقدم برنامج العمل الاستراتيجي إلى الحكومات قاعدة عملية للعمل.

إن أحد أهم عناصر برنامج العمل الاستراتيجي المتوقع أنه يتوقع أن يؤدي مباشرة إلى خفض المدخلات الملوثة في البحر المتوسط من أنشطة برية هي مجموعة من الأعمال تصاحب تقييم أثر تلوث المناطق الخطرة والمراجعة الحسائية البيئية للمناطق الحساسة للتلوث في البحر المتوسط. وبمساعدة من الأمانة، سيجري وضع دراسات ما قبل الاستثمار في معظم المناطق الخطرة المهمة وسيجري إعداد تقارير تقييم بيئية تفصيلية في معظم المناطق الحساسة للتلوث من منظور إقليمي. وهذا العمل، الذي سينفذ خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ من خلال الاستخدام الأقصى للبيانات والمعلومات الوطنية ومن الخبراء الوطنيين، يتوقع أن يؤدي إلى استثمار البلدان ومصادر خارجية في مشروعات تهدف إلى القضاء على التلوث عبر الحدود أو خفضه من المناطق الخطر ذات الأولوية وكذلك في مشروعات حماية البيئة وخطط الادارة المتكاملة الشاملة في مناطق حساسة للتلوث مختارة. وستستخدم أموال مرفق البيئة العالمية لإعداد دراسات ما قبل الاستثمار في البلدان المؤهلة لمرفق البيئة العالمية. ومع ذلك، يتوقع مساهمة كبيرة من الحكومات.

ومن الواضح أنه لزيادة توقعات نجاح برنامج العمل الاستراتيجي، من الضروري إنشاء، منذ البداية، آلية تتناول القضايا مثل طابع الهيئة التي ستتنسق أنشطة برنامج العمل الاستراتيجي على المستوى الوطني وإنشاء هيكل دعم برنامج العمل الاستراتيجي على المستوى الإداري الوطني والنشر الناجح واستيعاب المهام من قبل الأطراف المهتمة في كل بلد وكذلك طابع المؤسسة التي سترصد التقدم المحرز في جميع الأنشطة التي تنفذ في كل بلد وتقييم التدابير المتخذة ولا سيما خفض الانبعاثات الملوثة في البحر (الوثيقة UNEP(DEC)MED IG.13/4).

وفي هذا السياق، فإن العمل الفوري هو إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات في كل بلد. وتعمل هذه اللجان باعتبارها كيان لصنع السياسة ويشمل وزارات وطنية وهيئات أخرى، تتعلق مثلا بحماية البيئة وتخطيط المناطق الساحلية والصناعة والأشغال العامة والتمويل. ونظرا للطابع طويل الأجل لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي، من الضروري للبلدان أن تبدأ في إنشاء هذه اللجان في أسرع وقت ممكن وعلى أعلى مستوى ممكن. إن التشغيل الكامل لهذه اللجان، أو الكيانات المماثلة الأخرى الموجودة في البلدان ستوضح الإرادة السياسية للبلدان للإيفاء العملي بالتزامات برنامج العمل الاستراتيجي وتضمن التنسيق الضروري للأنشطة. والأمانة مستعدة لمساعدة البلدان في تحقيق هذه العملية المهمة. إن دعم المراكز والمؤسسات الوطنية التي تروج للانتاج الأنظف بين الصناعات ينبغي النظر إليها على أنها تزيد توقعات نجاح برنامج العمل الاستراتيجي.

إن اعداد خطط عمل وطنية القصد منه هو متابعة اعتماد كل بلد لجميع الأهداف والأنشطة للعناصر الوطنية المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي. ومن خلال التنفيذ النهائي لخطط العمل الوطنية تتمكن البلدان من الإيفاء بالتزاماتها المتخذة باعتماد برنامج العمل الاستراتيجي. وبمعنى آخر، فإن تنفيذ خطط العمل الوطنية المحددة لكل بلد في مكافحة التلوث من أنشطة برية، التي ستعد خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، هي النتيجة التشغيلية طويلة الأجل للبرنامج. إن حشد الموارد البشرية على المستوى الوطني والالتزام السياسي القوي من الحكومات ستكون العناصر الرئيسية لنجاح هذا النشاط.

إن إحدى أهم القضايا التي يشملها برنامج العمل الاستراتيجي هو خفض التلوث الصناعي والقضاء عليه. وتتناول الوثيقة التشغيلية هذا الجانب وتقتصر منهجا، يتوقع أن يضع أساسا يمكن أن تنفذ بناء عليه البلدان وتتبع عمليات خفض الانبعاثات الملوثة المنفق عليها (الوثيقة UNEP(DEC)MED IG.13/4). ولهذا يقترح أنه خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ أن يقوم كل طرف متعاقد بحساب خط الأساس الوطني لميزانية انبعاثات كل ملوث وارد في برنامج العمل الاستراتيجي، والذي يكون مجموع عمليات التصريف منفردة. وعلى أساس الميزانية المحسوبة، ينفذ كل بلد تدابير الخفض تمشيا مع الأهداف المشار إليها في برنامج العمل الاستراتيجي، مع اعتبار أن أهداف الخفض يمكن أن تختلف باختلاف المصادر الوطنية طبقا للتقدم المحرز أو الأولويات الاجتماعية - الاقتصادية. وتقتصر الوثيقة التشغيلية أيضا منهجية تسمح لكل بلد وللأمانة بتتبع عمليات الخفض المتحققة. إن اعتماد مثل هذا المنهج من قبل الأطراف المتعاقدة يمكن أن يكون إنجازا في سياسية مكافحة التلوث في المنطقة وبالتأكيد يؤدي إلى نتائج ملموسة.

نحو استدامة مالية لبرنامج العمل الاستراتيجي

عند النظر في تكاليف الأعمال العلاجية لبرنامج العمل الاستراتيجي، يتضح أن نجاح البرنامج سيعتمد إلى حد كبير على التمويل المستدام لعناصره المنفردة، ومعظمها على المستوى الوطني. ولهذا فإن الهدف الأولي هو وضع آليات إدارية وقانونية ومالية للتمويل المستدام لبرنامج العمل الاستراتيجي ومساعدة الحكومات في تنفيذ هذه الآليات من خلال تكييفها لمتطلباتها الوطنية. ويشمل هذا وضع أولويات للتمويل وحشد المجتمع المالي والمتبرعين الدوليين. وسيقوم بتناول هذا الجانب مشروعات مرفق البيئة العالمية متعددة المتبرعين كأولوية، وفي مرحلة أولى، ستنفذ مشروعات تجريبية في عدد من بلدان البحر المتوسط حيث سيجري تحديد أدوات مالية واختبارها. وعلى المستوى الاقليمي، سيجري إنشاء اللجنة الدائمة للمتبرعين/خطة عمل البحر المتوسط بعد تحديد المتبرعين المحتملين في التنفيذ الطويل الأجل لبرنامج العمل الاستراتيجي. وتحت تنسيق مد بول، سيكون دور اللجنة استعراض وتحليل الأنشطة

والمشروعات الاقليمية والوطنية المحددة والنظر في التمويل الممكن. وستعمل الأمانة على ضمان الاتصال مع الهيئات الدولية ذات العلاقة مثل مكتب تنسيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج العمل العالمي.

الافتراضات والتوقعات

ستكون فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ حرجة للبدء الفعال لبرنامج العمل الاستراتيجي يدعمه مساهمة من مشروع مرفق البيئة العالمية متعدد المتبرعين. وعلى المستوى الوطني، يتوقع في نهاية فترة السنتين وجود ترتيبات مؤسسية كافية في البلدان، ودراسات ما قبل الاستثمار أعدت وعلى استعداد لاستثمارات طويلة الأجل وإعداد ميزانيات للانبعثات الملوثة في كل بلد وتحديد أدوات مالية واختبارها وتخصصات كافية في الإدارات الوطنية لتناول مختلف جوانب التنفيذ طويل الأجل لبرنامج العمل الاستراتيجي وأخيرا إعداد خطط عمل وطنية. وعلى المستوى الاقليمي، ينبغي أن تكون الوثائق التقنية والداعمة الملائمة (خطط عمل ومبادئ توجيهية وتقييمات وما إلى ذلك) تحت تصرف البلدان باعتبارها أساسا للتنفيذ طويل الأجل للبرنامج، وينبغي أن تكون المعايير قد أعدت، وأن يكون نظام رصد كامل قيد التشغيل ونفذت برامج بناء القدرات في مختلف الجوانب التي يشملها برنامج العمل الاستراتيجي.

مما سبق، يتضح أنه بالرغم من أن الأمانة سيكون لها دور رئيسي في مساعدة البلدان وإعداد نصوص كافية ومواتية، فإن عبء تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي يقع أساسا على البلدان. ومع ذلك، وبالرغم من القيود المالية الواضحة، وجداول الأعمال والأولويات الوطنية المختلفة، فإن مستوى التنمية المختلف ما زال واضحا في المنطقة وتظل توقعات نجاح تحقيق أهداف برنامج العمل الاستراتيجي ايجابية. إن الاهتمام الذي بينه المتبرعون الدوليون في المنطقة، ومستوى المعرفة الجيد بقضايا التلوث والبيئة الحالي في المنطقة والمستوى الجيد للتعاون الموجود في منظومة خطة عمل البحر المتوسط يجعل الأمانة على يقين من تحقيق هدف برنامج العمل الاستراتيجي. ومع ذلك، إذا كانت الأنشطة التي ستنفذ خلال فترة السنتين والمقصود منها بناء قاعدة قوية للتنفيذ طويل الأجل للبرنامج والتي تتطلب التزاما قويا وجهودا كبيرة من الحكومات ستتحقق بنجاح، فإن الاتجاهات الايجابية يمكن تأكيدها.

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة:

- ١- تأكيد توجيه برنامج مد بول والتشديد على تنفيذ أنشطة مكافحة التلوث القائمة على العمل؛ ومن أجل هذا الغرض، إيلاء الأولوية للتنفيذ الكامل لأنشطة برنامج العمل الاستراتيجي، بما في ذلك مشروع مرفق البيئة العالمية للبحر المتوسط؛
- ٢- اعتماد "وثيقة تشغيلية لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي"، تصف الأنشطة التي تنفذ على المستويين الوطني والاقليمي لتحقيق الخفض التدريجي، والقضاء على التلوث بحلول عام ٢٠٢٥؛
- ٣- جعل خفض التلوث الحضري هدفا له أولوية، وبناء على ذلك، تنفيذ إجراء سياسي مثل تعزيز النظم الوطنية ذات العلاقة واستكمالها؛
- ٤- إنشاء، بحلول عام ٢٠٠٣، خط أساس وطني لميزانية الانبعاثات لكل ملوث وارد في برنامج العمل الاستراتيجي على أساس منهجيات مشتركة أو مقارنة لوضع ميزانية خط الأساس وتتبع عمليات خفض التلوث المتحققة؛
- ٦- تعزيز إدراج البعد البيئي في عمليات المشتروات العامة؛
- ٦- التركيز على إنشاء مراكز الانتاج الأنظف وتقديم المساعدة التقنية المطلوبة إليها من خلال تعاون مركز الأنشطة الاقليمية للإنتاج الأنظف.

توصيات إلى الأمانة

مساعدة البلدان على إنشاء، بحلول عام ٢٠٠٣، ميزانية خط أساس وطني لانبعاثات كل الملوثات المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي وإعداد الوثائق التقنية الداعمة الضرورية والمنهجيات

خامسا - إدارة المناطق الساحلية في البحر المتوسط: كتاب أبيض

من تحديد المشكلة إلى سياق عمل واضح

منذ آلاف السنين، كانت منطقة البحر المتوسط هي تركيز حضارات طورت أشكالاً من أنشطة محددة في المناطق الساحلية. إن ندرة الموارد الطبيعية وتعرضها للتأثر وكذلك محدودية المساحة على الساحل أثرت على توزيع المستوطنات والأنشطة الاقتصادية. وبالرغم من الجهود الدولية والوطنية والمحلية الكثيرة في العقود الماضية لضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الساحلية، ولضمان نوعية حياة أفضل لسكان الساحل، بينما يجري الحفاظ في نفس الوقت على تكامل البيئة والاتجاهات الإنمائية والضغوط في منطقة البحر المتوسط أدت باستمرار إلى نتائج غير مرضية. ومن بين بعض المسائل المستمرة والخطيرة التي تدعو إلى القلق:

- (أ) عملية التحضر الساحلية التي دخلت مرحلة توسع سريع تتميز بكثافة السكان والتدهور البيئي والانخفاض في نوعية الحياة (تضاعف عدد المستوطنات التي تزيد عن عشرة آلاف نسمة ما بين ١٩٥٠ و١٩٩٥)؛
- (ب) أنشطة السياحة المتزايدة بسرعة، التي تتجاوز قدرات الحمل المحلية (طبقاً لسيناريوهات الخطة الزرقاء سيزيد عدد السواح في المنطقة من ١١٧ مليون في منتصف الثمانينات إلى ٣٤٠-١٧٥ مليون في عام ٢٠٢٥)؛
- (ج) زيادة استهلاك المياه بحيث وصل مستوى الحد الأقصى في المناطق الساحلية في كثير من بلدان جنوبي وشرقي البحر المتوسط (يحصل عدد كبير من بلدان البحر المتوسط، ولا سيما في الجنوب، ذات معدلات نمو في عدد السكان مرتفعة أقل من ٥٠٠ متر مكعب من المياه سنوياً للفرد)؛
- (د) يتركز تلوث المياه الساحلية في بعض المناطق ولا سيما في المناطق الساحلية الحضرية الكبيرة في البحر المتوسط وحولها (حددت البلدان نفسها أكثر من مائة منطقة خطيرة للتلوث في المنطقة)؛
- (هـ) خسارة التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية وانخفاض الغابات والموائل ولا سيما في الأراضي الرطبة الساحلية (بلغت ٣ مليون هكتار من الأراضي الرطبة في العصر الروماني انخفضت إلى ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٤)؛
- (و) يتواصل تآكل التربة في المناطق الساحلية بحيث يشكل تهديداً ولا سيما في المناطق الزراعية ويسبب تآكل الساحل ضرراً على كثير من الشواطئ في المنطقة.

خلال العقد الماضي، ولا سيما بعد قمة الأرض في ريو في عام ١٩٩٢، ضاعفت بلدان البحر المتوسط من جهودها بتغيير الاتجاهات غير المواتية للتنمية الساحلية ووجهتها نحو التنمية المستدامة؛ أولاً على المستوى الإقليمي ثم على المستويين الوطني والمحلي. وبعد اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في

ريو، أولت وثيقة مماثلة على مستوى البحر المتوسط، جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط، أهمية كبرى لإدارة المناطق الساحلية تسليماً بالجهود التي قامت بها خطة عمل البحر المتوسط ولا سيما مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية منذ منتصف الثمانينات. ومع تنقيح اتفاقية برشلونة في عام ١٩٩٥ تم استخدام مصطلح "المناطق الساحلية" في النص الرسمي للاتفاقية، أصبحت الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أحد المكونات الرئيسية التي تصاحب برنامج العمل. ومع مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية (في العقد الماضي تم تنفيذ أكثر من عشر مشروعات)، توفر خطة عمل البحر المتوسط زخماً قوياً للجهود المحلية لإقامة إدارة متكاملة للمناطق الساحلية باعتبارها أداة تتسم بالكفاءة لتنفيذ التنمية المستدامة للمناطق الساحلية. وينبغي ذكر جهود المؤسسات الأخرى في المنطقة مثل الاتحاد الأوروبي وبرنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط والمصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والسلطات والمؤسسات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية.

أولت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة الأولوية العليا للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية منذ بداية عملها. وكانت هذه إشارة واضحة على تصميم بلدان المنطقة على اتخاذ الإجراءات لمكافحة الآثار السلبية للتنمية الساحلية. واستهدفت توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في عام ١٩٩٧، أهم القضايا المتعلقة بالمناطق الساحلية أي: المؤسسات والتشريع والاعلام وأدوات التنفيذ والمشروعات البيئية العملية ومشاركة الجمهور. وبالرغم من مرور أربع سنوات منذ اعتماد هذه التوصيات، ما زالت تشير بوضوح إلى العمل الفعال.

الاجراء المطلوب

تحظى المناطق الساحلية بالتركيز الدائم للسلطات والمواطنين وجميع عناصر المجتمع المدني الأخرى. وليس غريباً عندما نعرف أن المناطق الساحلية هي من بين أهم الأجزاء ذات القيمة للأراضي الوطنية في كثير من بلدان البحر المتوسط من وجهة النظر الاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية وأي وجهة نظر أخرى. ونظراً لأن الكثير قد فهموا هذا، ينبغي ألا يدهشنا الضغوط من أجل استخدام المناطق الساحلية ونتائج ذلك من خلافات. إن إدارة المناطق الساحلية هي عملية دائمة تتطلب مشاركة جميع الأطراف المهمة. ولهذا فمن الأهمية بمكان أن تكون المناطق الساحلية ذات تركيز دائم للتمكن من تحقيق توافق في الآراء بشأن الاستراتيجية وسياسات التنمية المستدامة الساحلية على جميع المستويات من الإقليمية إلى المحلية.

إن "الكتاب الأبيض بشأن إدارة المناطق الساحلية في البحر المتوسط" الذي نشره مؤخراً مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية هي محاولة لمواصلة تركيز اهتمام الأطراف المؤثرة في المنطقة على مسائل المناطق الساحلية. إنه ناتج لدراسة وتحليل دقيق لعدد من أعمال العاملين المختلفين في المنطقة، ولا سيما خطة عمل البحر المتوسط. إن القصد منه هو الحث على إجراء نقاش حول مسائل وخيارات السياسة التي تهدف إلى تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باعتبارها أداة للتنمية الساحلية المستدامة في البحر المتوسط. إنها ذات طابع استباقي لأنها تحاول تنقيح العمليات وتنفيذ السياسات الانمائية في بلدان البحر المتوسط وتقتترح بعض الحلول والتوجيهات الاستراتيجية للمنظمات الإقليمية مثل خطة عمل البحر المتوسط، وأيضاً للسلطات الوطنية والمحلية. وباعتباره كذلك، يناسب الكتاب الأبيض الجهود الشاملة لخطة عمل البحر المتوسط لحث العمل الإقليمي تجاه الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية.

المستوى الاقليمي

إن وجود إطار للتعاون (خطة عمل البحر المتوسط) يمكن الثقة فيه إلى حد كبير لا يؤدي بالضرورة إلى إجراء تحسينات في المناطق الساحلية التي تتواصل في مواجهة الضغوط وفي أحيان كثيرة التدهور. ويوفر الإطار الاقليمي للتعاون الفرص لتبادل الخبرات والأفكار فيما بين البلدان في المنطقة بشأن المشاكل والممارسات والسياسات. ويوفر أيضا الفرص لإعلان المبادئ المشتركة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحث على العمل على المستوى الوطني. ومع ذلك، هناك الكثير للقيام به على المستوى الاقليمي.

يوصى بأن تكون الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية طريقة لتكامل البيئة والتنمية لكي تصبح بالتدريج "منهج معياري" لتناول المشاكل التي تؤثر على المناطق الساحلية في البحر المتوسط. ويمكن أن تقوم وحدة تنسيق البحر المتوسط بدور رئيسي في تنسيق الاتصالات وتوفير الدعم من أجل التعاون فيما بين الوكالات الدولية والاقليمية وبلدان البحر المتوسط لوضع رؤية استراتيجية مشتركة وخطة عمل. وينبغي على وحدة التنسيق وضع إطار توجيهي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المنطقة على هيئة ميثاق. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر التقرير عن حالة البيئة الساحلية في البحر المتوسط أمرا مطلوباً.

يمكن للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تضطلع بدور ميسر الاتصالات والتوسع في الوعي فيما بين الأطراف المتعاقدة والمجتمع المدني وما إلى ذلك. ويمكنها أيضا أن تواصل السعي للحصول على التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة للمناطق الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتماد إطار مشترك للسياسات عقب المحاولة الأولى لوضع مبادئ وأهداف للأولوية من أجل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

ومن المقترح تحسين التعاون الأفقي فيما بين مراكز الأنشطة الاقليمية لخطة عمل البحر المتوسط ولا سيما من خلال التنفيذ المنسق للمشروعات الوطنية والمحلية مثل برامج إدارة المناطق الساحلية. ويمكن لخطة الزرقاء مواصلة الاضطلاع بدورها الرائد باعتبارها ميسر من أجل استكشاف التطورات في المستقبل على هيئة سيناريوهات من خلال تحليل منظوري للاستدامة، وايضا أن تساهم مع مركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية لتفقيح المؤشرات من أجل التنمية المستدامة ولا سيما للمناطق الساحلية في البحر المتوسط. ويمكن أن يقوم المركز بدور وسيط فعال للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مع مراكز الأنشطة الاقليمية الموضوعية والشركاء الآخرين باعتبارها وحدة لإدارة المشروعات، وهو مركز يوفر المساعدة التقنية وأيضا كمركز للتوثيق ونشر المعلومات والوعي بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط وموفرا خبرته إلى باقي العالم. فضلا عن ذلك وضع صلات بين التفكير (المنظوري) والعمل (تنفيذ المشروعات)، ومن الأهمية بمكان ممارسة الهندسة الاجتماعية، التي تمثل أضعف نقاط برامج إدارة المناطق الساحلية المنفذة حتى الآن. إن الهندسة الاجتماعية، تحدد مستوى المشاركة ونظرة العاملين على أنهم ملاك في عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

المستوى الوطني

يقع عبء الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، من المنظور المؤسسي، على المستوى الوطني بالرغم من حقيقة أن كثيرا من المشاكل قد تكون إقليمية أو محلية في طابعها، نظرا لأن معظم بلدان البحر المتوسط ما زالت تعتمد إلى حد كبير على النظم الادارية المركزية. ووضعت معظم البلدان تشريعات أساسية تتعلق بتنظيم مجال النقل البحري العام وتمتلك تشريعات للتخطيط ورقابة التنمية على الأرض.

وهناك سلطات ومسؤوليات متعددة مع مشاكل الافتقار إلى التنسيق (إذا لم يكن التعاون) والثغرات وعمليات التداخل.

من المحتمل أن يحتفظ المستوى الوطني بدور قوي في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في جميع أنحاء البحر المتوسط. ونظرا لأن العبء من المحتمل أن يظل عند هذا المستوى، من الضروري مواصلة دعم القدرات لتصبح أكثر تشغيلًا على هذا المستوى. وينبغي أن تلزم خطة عمل البحر المتوسط الأطراف المتعاقدة بأن تكثف من تبادل الخبرات بشأن ممارسات إدارة المناطق الساحلية لوضع نظم وأدوات وطنية. وينبغي وضع استراتيجيات للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في كل بلد على المستوى الوطني بحيث تصبح بالتدريج متكاملة في استراتيجيات وخطط التنمية. ويمكن أن يشكل التقييم البيئي الاستراتيجي مساعدة خاصة من أجل هذه المهمة.

إن إنشاء آليات مؤسسية ملائمة قد يكون ضروريا لتحقيق التكامل الأفقي والرأسي من خلال وضع إجراءات للاستعراض ولجان خاصة ومخصصة وتدابير إدارية لإعادة التنظيم وما إلى ذلك. وفي هذا السياق، من الضروري ضمان تنسيق الأهداف والسياسات والخطط عبر الهيكل الإداري بواسطة تقيدها على كل مستوى في سياق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ونظرا للطابع متعدد الأبعاد للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية قد يكون من الضروري الانتهاء من التشريع الحالي لكل بلد ليشمل في النهاية المجالات الموضوعية لإدارة المناطق الساحلية. وقد يكون من الضروري وضع نظم لفرض القانون بشأن الرقابة على استخدام الأرض وصيانة التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث ونوعية المياه وما إلى ذلك.

إن المجال الوطني للعمل الآخر من أجل تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في إطار المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط هو إعداد أو استخدام جداول الأعمال الوطنية والمحلية الحالية بشأن التنمية المستدامة باعتبارها نتيجة لعملية ريو (جدول أعمال القرن ٢١) ونتائج مؤتمر "جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط" بشأن التنمية المستدامة في البحر المتوسط. إن إجراءات الاستعراض مهمة أيضا في التنبؤ بآثار مشروعات التنمية والتخفيف منها. إن وضع مبادئ توجيهية لتقييم الأثر البيئي المحدد للمناطق الساحلية ومبادئ توجيهية محددة لأنواع المناطق الساحلية لتقييم أدوات تقييم الأثر البيئي الحالية ينبغي ضمانها.

إن وجود نظم إدارية مرنة تحبذ الإجراءات المتضاربة هي أدوات مهمة لدعم العمل والإبداع. إن إنشاء آليات تيسيرية لتشجيع الترتيبات المخصصة وتنفيذ المبادرات المحلية ينبغي النظر فيها نظرا للصعوبات التي تواجهها معظم النظم التشريعية في توزيع المسؤوليات من أجل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري توفير إطار على المستوى الوطني لتكامل الخبرات المحلية. إن تعزيز ودعم القطاع العام واشتراك المجتمع المدني في عمليات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مسألة مهمة أيضا.

يمكن اعتبار التخطيط عنصرا مركزيا لإنشاء الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستويين الوطني والمحلي. وينبغي ألا يقتصر على استخدام الأرض وتنمية البنية الأساسية ووضع مخططات للنظم فقط، ولكن ينبغي بدلا من ذلك إدارة تعاون السياسات القطاعية وكذلك تكامل الشواغل البيئية والممارسات وإدارة الأنشطة التي توجه التنمية في المناطق الساحلية.

المستوى المحلي

في حوض البحر المتوسط، كما في مناطق أخرى من العالم، تحدد الاستراتيجيات الاقتصادية الرئيسية على المستوى الوطني، وعندما تسن القوانين والنظم فهي تؤثر على اتجاهات السكان وحماية الهواء والماء والتربة. ولكن مع العولمة، تفسح الاقتصادات الوطنية، بالرغم من دورها الناظم الأساسي، أكثر فأكثر إلى المستويات دون الوطنية أو المحلية التي تقدم مزايا تنافسية محددة ولا سيما لتنفيذ الأعمال. ومن ناحية أخرى، فإن التدهور البيئي وبالتالي الاستدامة يجري إضفاء طابع مفاهيمي عليها محليا. وليس هذا بسبب أن النظم الإيكولوجية تصطبغ معها تنوع بيولوجي محدد، وليس فقط بسبب التلوث الناشئ عند نقاط معينة ولكن أيضا بسبب أن استراتيجيات الاستدامة لا يمكن تحقيقها دون أخذ تنوع التنمية في عين الاعتبار في معانيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ينبغي أن تكون الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية متسقة مع خواص معينة للمكان الذي يقوم بدور حاسم من خلال الهوية المحلية وإدراك الموارد، والاتفاق في الآراء المحتمل الذي ييسره استخدام مراجع مشتركة وتناسق اجتماعي.

إن العمل المحلي ضروري، ولكي ينجح على هذا المستوى، من الضروري أن يؤدي العمل على المستوى الوطني إلى توفير إطار مؤسسي مرن يشجع ويوجه الأعمال الإبداعية. إن المشروعات التجريبية ضرورية لإضفاء الطابع المفاهيمي ولتوضيح قيمة دعم المناطق الساحلية. وتتطلب هذه المهمة تمويلا كبيرا، غالبا ما يتجاوز قدرات بلدان البحر المتوسط. إن الهياكل الدولية من نوع الشراكة الأوروبية المتوسطية يمكن أن توفر موارد معينة، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن الالتزام على المستويين الوطني والمحلي هو ضروري أيضا. إن دور خطة عمل البحر المتوسط هو حافز لتوفير الدعم التقني لهذه الأنشطة وأساسا من خلال برنامج الأعمال ذات الأولوية ومراكز الأنشطة الإقليمية الأخرى.

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١-حث السلطات ذات الصلة بدعم تنفيذ توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية مع الأخذ في الاعتبار نتائج الاستبيان الذي أرسلته وحدة تنسيق البحر المتوسط إلى الأطراف المؤثرة الرئيسية.
- ٢-دعم ومساعدة المؤسسات الوطنية والمحلية للأطراف المتعاقدة في استخدام منهجيات وأدوات لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي وضعها مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية.

سادسا - تنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي الجديد

إن بدء نفاذ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩) البروتوكول المعني بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط يفتح مرحلة جديدة للتعاون في البحر المتوسط في مجال الصيانة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي. إن وضع قائمة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط وصيانة الأنواع هما جانبان رئيسيان جديان أدخلهما هذا البروتوكول الجديد. وكلاهما يدعم الاهتمام الذي تم إيلاؤه لدعم القدرات المحلية والوطنية. إن التعاون والتنسيق مع الاتفاقيات الحكومية الدولية والإقليمية هي ذات أولوية في تنفيذ هذا البروتوكول.

إنشاء قائمة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط وتنفيذها

من أجل تعزيز تعاون في البحر المتوسط من أجل حماية المواقع الطبيعية وإدارتها، قررت الأطراف المتعاقدة أن تضع قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط. وتوجد في هذه القائمة المناطق المحمية البحرية والساحلية التي اقترحتها الأطراف المتعاقدة للإيفاء بالشروط التي وضعتها في المرفق ١ بالبروتوكول. إن بدء نفاذ البروتوكول يتطلب البدء في أنشطة تهدف إلى وضع هذه القائمة، مثل إعداد استمارة لعرض المناطق المرشحة. وقد تم تنفيذ هذا النشاط بدعم من فرنسا، التي نظمت اجتماع خبراء لهذا الغرض. وقدمت مشروع الاستمارة، التي وافقت عليها جهات الاتصال للمناطق المتمتعة بحماية خاصة لكي يعتمدها الاجتماع الحالي للأطراف المتعاقدة. وتم الانتهاء من الإعداد التقني لوضع القائمة. وعرضت المقترحات على جهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وسيطلب من الاجتماع العادي الثاني عشر للأطراف المتعاقدة مناقشة هذه المقترحات.

إن عملية وضع القائمة تتطلب جهودا لإقامة شبكات وطنية لحماية المناطق البحرية والساحلية، بالرغم من أن مواقع عديدة ذات أهمية للصيانة تظل غير محمية ولم تصل نوعية الإدارة والحماية الفعالة إلى مستوى مرض في عدد كبير من البلدان في المنطقة.

من المتوقع تحقيق تقدم كبير خلال السنوات القادمة في وضع تحديد مناطق بحرية وساحلية محمية في البحر المتوسط من خلال العمل المهم الجاري لوضع قوائم جرد للمواقع ذات الأهمية للصيانة وعملية تنفيذ القوائم.

ومع بدء نفاذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة الجديد، ينبغي أن يبدأ مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة إعداد أدوات تتعلق بالمناطق المحمية التي نص عليها البروتوكول والمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط. وتتعلق هذه: أولا، بوثيقة توفر المساعدة لصياغة تقارير تقترح القوائم، وثانيا، مبادئ توجيهية لإنشاء المناطق المحمية وإدارتها (المادة ١٦ الفقرة جيم من البروتوكول)، وثالثا، تحديد شروط منح دبلوم للبحر المتوسط نص عليه في المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط (القسم ٢-٣). ولدعم هذه العملية وتوفير الدعم المطلوب لإنشاء المناطق المحمية وإدارتها بصورة عامة والقوائم بصورة خاصة، سيبدأ في القريب العاجل مشروع لمدة ثلاث سنوات ممول من برنامج المساعدة الأوروبية المتوسطية وبرنامج العمل البيئي للأولويات القصيرة ومتوسطة الأجل وينسق مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

ومن أجل تخطيط وتنفيذ تدابير صيانة وإدارة كافية للموارد الطبيعية، من الأهمية الاعتماد على بيانات عن حالة العناصر التي تشكل التنوع البيولوجي وعن اتجاهات تطورها. من المهم أن تجمع البيانات وتعرض باستخدام طرق معيارية تسمح بمقارنة البيانات من مصادر مختلفة. فضلا عن ذلك، ينبغي أن تتاح البيانات التي جمعت والوصول إليها بسهولة واستكمالها باستمرار. وينبغي الاستفادة من تكنولوجيات الاتصالات الجديدة ونقل البيانات.

يحتوي بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة الجديد والمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط على أحكام عديدة تتعلق بجمع البيانات وإدارتها عن التنوع البيولوجي البحري والساحلي في البحر المتوسط. وقد تم إيلاء الأولوية لإعداد أدوات تقنية لوضع قوائم جرد للتنوع البيولوجي مكيفة على البيئة البحرية كان آخرها استمارة البيانات المعيارية التي أعدت خلال اجتماعات عديدة للخبراء كان آخرها ما قام بتنظيمه (ICRAM) في إيطاليا. ويعمل مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في الانتهاء من الأدوات التقنية هذه ليشمل البيانات الساحلية الأرضية. ولهذا من المخطط عقد اجتماع للخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

بالرغم من الجهود المبذولة، ما زالت هناك ثغرات في البيانات ولا سيما للبيئة البحرية ويحتاج الأخصائيون إلى التدريب على وضع قوائم جرد بالأنواع والمواقع. ولغلق هذه الثغرات، يشكل تنفيذ برامج جمع البيانات استخدام أدوات تقنية معيارية اعتمدها خطة عمل البحر المتوسط كأولوية على المستوى الإقليمي. ومع أخذ هذا في عين الاعتبار بدأ الإعداد لخطة عمل استراتيجية للتنوع البيولوجي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

خطة العمل الاستراتيجية لصيانة التنوع البيولوجي في البحر المتوسط

إن الهدف الرئيسي لخطة العمل الاستراتيجية لصيانة التنوع البيولوجي في البحر المتوسط هو إعداد خطة عمل استراتيجية لصيانة التنوع البيولوجي لتقديمها إلى الاجتماع العادي الثالث عشر للأطراف المتعاقدة لاعتمادها. وستوفر الخطة أساسا لتنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة الجديد. وينبغي أن تكون نقطة البدء وضع تقدير على الصعيدين الإقليمي والوطني للتنوع البيولوجي البحري والساحلي في البحر المتوسط على أساس عمليات المسح والبيانات الحالية والمعلومات من المشروعات والاتفاقات الدولية والخطط الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي وذلك لخلق تآزر مع البرامج الحالية. وينبغي أن يحدد هذا المشروع العوامل السلبية التي تؤثر على التنوع البيولوجي والأعمال التصحيحية والمناهج والتدابير والاستثمار على الصعيدين الإقليمي والوطني. وسيجري إعداد تقرير وطني وخطة عمل وطنية لكل بلد. وقد بدأ المشروع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وعقد الاجتماع الأول للمراسلين الوطنيين للمشروع في اليكانتي (اسبانيا) في الفترة ٢ - ٤ تموز/يوليه ٢٠٠١. ويمول هذا المشروع مرفق البيئة العالمية ويجري تنفيذه بالتعاون الوثيق مع منظمات دولية عديدة (منظمة الأغذية والزراعة ومجلس أوروبا و ACCOBAMS والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق العالمي للحياة البرية و COPEMED, ADRIAMED MedWet).

إن الافتقار للبيانات يؤكد في البحر المتوسط غياب آليات فعالة لتوزيع المعلومات العلمية والتقنية وتبادلها. ومن المهم وضع هذه الآليات للبحر المتوسط من خلال تعزيز الصلات بين المبادرات الحالية وإقامتها تحت إشراف مركز للتبادل يرتبط مع مراكز التبادل الأخرى التي وضعت بناء على اتفاقية التنوع البيولوجي.

خطط عمل لصيانة الأنواع المهددة بالانقراض

تم اعتماد أربع خطط عمل لصيانة الأنواع المهددة بالانقراض بناء على خطة عمل البحر المتوسط. وتتعلق هذه الخطط بفقمة البحر والسلفاء البحرية والحيتان والنباتات البحرية. وكما ورد في خطط العمل هذه، تم تنفيذ العديد من المبادرات الاقليمية والوطنية والمحلية في جميع أنحاء البحر المتوسط. وتم تنفيذ بعضها في إطار تعاون ثنائي وبدعم من مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة. وتم تقييم خطط العمل هذه من قبل اجتماعات الخبراء التي تمثل بلدان البحر المتوسط.

وفي اجتماعها الخامس (فالينشيا، نيسان/ابريل ٢٠٠١)، استعرضت جهات الاتصال للمناطق المتمتعة بحماية خاصة العمل المنفذ بناء على خطط العمل هذه وقدمت توصيات لدعم تنفيذها. وأوصى الاجتماع بإعداد خطة عمل خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ لصيانة الأسماك الغضروفية وخطة عمل لصيانة أنواع الطيور الواردة في مرفقات بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة.

تنص المادة ٢٥ من خطة عمل صيانة النباتات البحرية على أن يطلب من المنظمات الدولية وغير الحكومية والمختبرات وأي منظمات أخرى أو مؤسسات معنية بالانضمام إلى جهود تنفيذ خطة العمل. وفي هذا السياق، تلقى مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة طلبات من GIS Posidonie (فرنسا) و ICRAM (إيطاليا) و INSTM (تونس)، وأمانة اتفاق RAMOGE وجامعة كورسيكا (فرنسا) Association Seagrass 2000. وتوفر للمركز الاقليمي فرصا متعددة للتعاون مع هذه المؤسسات ويشعر، على أساس نتائج هذه الاتصالات أن هذه المؤسسات شركاء مهمين. واعتبر الاجتماع الخامس لجهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة أنه يمكن منح هذه المنظمات وضع عضو منتسب لخطة العمل من قبل الاجتماع العادي الثاني عشر للأطراف المتعاقدة.

إدخال أنواع وأنواع بحرية مكتسحة في البحر المتوسط

إن ظهور أنواع بحرية جديدة في البحر المتوسط يعتبر ظاهرة، بالرغم من أنها معروفة لمدة طويلة، فهي تزداد بشكل مستمر. وقد اتضح أن العديد من هذه الأنواع مكتسحة. ونظرا للأثر الإيكولوجي والاقتصادي لهذه الظاهرة، من الضروري تنفيذ مبادرة متكاملة ومنسقة في البحر المتوسط للتوصل إلى استنتاجات وفهم أفضل لهذه الظاهرة واتخاذ تدابير لخفضها إلى أدنى حد. ومن المقترح وضع خطة عمل لمدة أربع أو خمس سنوات يقوم على إعدادها وتنفيذها بمشاركة منظمات دولية عديدة (منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية واتفاقية التنوع البيولوجي وما إلى ذلك).

التعاون مع الاتفاقيات والاتفاقات الدولية والاقليمية الأخرى

لتعزيز التنسيق وتجنب ازدواج الجهود في صيانة التنوع البيولوجي، وبالتالي تلبية متطلبات الحكم البيئي الجيد على المستوى الاقليمي وتوصيات الأطراف المتعاقدة، أقام مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة صلات تعاون مع أمانات الاتفاقيات والمنظمات العاملة في مجال التنوع البيولوجي في البحر المتوسط. ونظم أول مؤتمر للبحر المتوسط بشأن السلفاء البحرية في الفترة ٢٤ - ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ مع اتفاقيتي برن وبون وهو مثال على هذا التعاون. ووقع مدير المركز الاقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة مذكرة تعاون مع الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي في أيار/مايو ٢٠٠٠ نيابة عن منسق خطة عمل البحر المتوسط. ولتنفيذ ذلك الاتفاق، نظم المركز الاقليمي مع أمانة

اتفاقية التنوع البيولوجي مشاورات شاركت فيها جهات الاتصال للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وجهات اتصال اتفاقية التنوع البيولوجي في البلدان الساحلية للبحر المتوسط. وعقد الاجتماع في فالينشيا (اسبانيا) في الفترة ٢٠ - ٢١ نيسان/ابريل ٢٠٠١ بدعم مالي من حكومة اسبانيا. فضلا عن ذلك، وقعت مذكرة تعاون مع أمانة اتفاقية رامسار لتعزيز الاستخدام المستدام للأراضي الرطبة في البحر المتوسط ودعم حمايتها قانونا.

وبالرغم من وجود اتصالات من أجل التعاون بين مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة ومعظم أمانات الاتفاقيات الدولية من أجل صيانة التنوع البيولوجي في البحر المتوسط، من الأهمية بمكان البدء في إعداد وتوقيع مذكرات تعاون مع اتفاقيتي برن وبيون ومع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية من أجل البرنامج البحري؛ ووقعت اتفاقات مماثلة مع اتفاقيتي التنوع البيولوجي ورامسار.

يشكل بدء نفاذ اتفاق ACCOBAMS في عام ٢٠٠١ خطوة مهمة لصيانة الثدييات البحرية في المنطقة. إن اتفاق ACCOBAMS هو استكمال مهم لخطة العمل لصيانة الثدييات البحرية في البحر المتوسط المعتمدة تحت إشراف خطة عمل البحر المتوسط. ومن المهم ضمان التنسيق الكافي فيما بين المنظمات المعنية وتجنب ازدواج الأنشطة فيما بينها. وسيقوم اتفاق ACCOBAMS بإنشاء وحدتي تنسيق دون إقليمية (واحدة للبحر المتوسط وأخرى للبحر الأسود) ومن المخطط تعيين وظائف لهاتين الوحدتين لهياكل الحالية بما في ذلك مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة للبحر المتوسط. وعقب توصيات الأطراف المتعاقدة، نسق المركز مع الأمانة المؤقتة لاتفاق ACCOBAMS يتعلق بالدور الذي يقوم به المركز الاقليمي في الاضطلاع بوظائف وحدة التنسيق دون الاقليمية للبحر المتوسط. وأعد مشروع مذكرة تفاهم وقدمت إلى جهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في اجتماعها الخامس.

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- يلاحظ التقدم المحرز في التنسيق بين خطة عمل البحر المتوسط و ACCOBAMS ومشروع مذكرة التفاهم بشأن التعاون الذي يحكم مشاركة مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في تنفيذ ACCOBAMS باعتباره وحدة تنسيق دون اقليمي للبحر المتوسط.
- ٢- اعتماد مبادئ توجيهية لإعداد تشريعات ونظم تتعلق بصيانة وإدارة عشائر السلحفاة البحرية وموائلها والاعتماد عليها لإعداد وتحسين وتنفيذ تشريعات في هذا المجال.
- ٣- اعتماد مبادئ توجيهية لدراسات الأثر على مناطق النباتات البذرية البحرية وكأساس لإعداد وتحسين وتنفيذ تشريع في هذا الميدان.
- ٤- منح، طبقا للفقرتين ٢٥ و٢٦ من خطة عمل صيانة النباتات البحرية في البحر المتوسط، وضع عضو منسب لخطة العمل للمؤسسات التالية: GIS Posidonie (فرنسا) و ICRAM (إيطاليا) و INSTM (تونس) وأمانة اتفاق RAMOGE وجامعة كورسيكا (فرنسا) و World Seagrass Association 2000.
- ٥- اعتماد الاستمارة المشروحة لتقارير تقترح مناطق إدراجها في قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط (UNEP(DEC)/MED WG.190/12). التي يمكن تحسينها إذا اقتضى الأمر.

سابعا - البيانات والمعلومات من أجل التنمية المستدامة

إن المعلومات هي الأداة الرئيسية للسياسات البيئية والتنمية المستدامة. لقد أدت المعلومات التي تنذر بالخطر عن تلوث البحر المتوسط إلى وضع اتفاقية برشلونة خطة عمل البحر المتوسط. وتبرر المعرفة الأفضل بالتلوث الساحلي والمصادر البرية أو مسائل التنوع البيولوجي البحري والساحلي ويسمح بوضع خطط عمل استراتيجية. وبينت الدراسات أن الطابع غير المستدام لتطورات عديدة (زيادة الافتقار إلى الاهتمام ونقص المياه وخسارة الأراضي الزراعية وتدهور السواحل والتربة والنظم الإيكولوجية) وتحديات البحر المتوسط (التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب وتكامل البيئة والتنمية وما إلى ذلك). وساهمت المعلومات الإضافية هذه في تطور خطة عمل البحر المتوسط. إن زيادة الوعي بالتكاليف الباهظة للتقدم العالمي والمحلي غير المستدام (تغير المناخ والفجوة بين الأوضاع المعيشية بين الشمال والجنوب وأثر النقل البري وانخفاض الصحة والتعرض إلى المخاطر...) ينبغي أن تجعل من الضروري أن نترك خلفنا عدم التدخل ومسائل السياسات المتعددة. إن الافتقار إلى معلومات مختلفة ومداويل مستمرة يشرح عدم القيام بأي عمل أو العمل غير الكافي.

المؤشرات، أداة متميزة من أجل التنمية المستدامة

إن مؤشرات التنمية المستدامة هي أدوات مطلوبة للمساعدة في تنظيم مسائل ووصف حالات ومشاكل وتقدير التطور وقياسه طوال فترة من الزمن في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفهم أفضل للتحديات في المستقبل. إنها مفيدة لدعم سياسات التنمية المستدامة بواسطة المساعدة في وضع أهداف مقدرة للتقدم طوال فترة من الزمن ورصد التنفيذ. إن منطقة البحر المتوسط هي أول منطقة مهمة في العالم تعتمد مجموعة مشتركة من المؤشرات (١٣٠ مؤشرا) واعتمدت توصيات تشغيلية لتعزيز المؤشرات على المستويات المختلفة (مالطة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). لقد أدى حشد الأطراف المتعاقدة وخطة عمل البحر المتوسط، والدعم المالي لبرنامج LIFE Third-countries Programme وبرنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط والعلاقات القائمة بين خطة عمل البحر المتوسط وEurostat والوكالة الأوروبية للتنمية والتزام اليونان بمقتضى مشروع MedErmis (لدعم ستة بلدان جنوبي وشرقي البحر المتوسط) إلى نتائج إيجابية (إنشاء مرصد وطنية للتنمية المستدامة والترويج لاستخدام المؤشرات على مستويات متعددة) ولكن ينبغي متابعته هذا وتوحيده.

إن أهمية المؤشرات أنها أصبحت أفضل تنظيما في البحر المتوسط وفي الاتحاد الأوروبي لأن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي اعتمدوا استراتيجية للتنمية المستدامة بما في ذلك أهداف مقدرة في جوتبرج في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وبناء على هذا الإطار، تقرر أن ينفذ المجلس الأوروبي استعراضا سنويا على أساس مؤشرات مختارة وأن تقدم اللجنة تقريرا عن التقدم المحرز. ويعطي هذا التطور لوزراء البيئة والمرصد الوطنية للتنمية المستدامة رسالة استراتيجية مهمة وفيما بين الوزارات.

إن الشغرات الرئيسية في البحر المتوسط تتعلق أساسا ببعض مجالات المعرفة والقدرات المالية والمنتشورات.

تتعلق الثغرات الرئيسية في المعلومات بما يلي:

- (أ) نوعية البيئات والموارد (المياه والمناطق الحرجية والأراضي الرطبة والتربة وخسارة الأرض الزراعية وتملح المياه الجوفية ونوعية الهواء والتنوع البيولوجي) التي تتوفر بشأنها بيانات متفرقة وعامة والتي تخفي عدم الانعكاس الذي يتواصل بالتدرج (مثلا خسارة التنوع البيولوجي)؛
- (ب) العلاقة بين الصحة والبيئة؛
- (ج) تقييم العوامل الاقتصادية الخارجية الايجابية أو السلبية التي تؤثر على البيئة والمجتمع (التكاليف وأسباب الراحة)؛
- (د) الممارسات الجيدة والعوامل المحددة للتنمية المستدامة (عدم كفاية تبادل الخبرات)؛
- (هـ) تقييم السياسات العامة.

الافتقار إلى القدرات

إن وزارات البيئة في بلدان عديدة في منطقة البحر المتوسط ومؤسسات الرصد والتنبؤ بالتنمية المستدامة (المرصد الوطنية أو نظم مماثلة) التي تعتمد عليها بصورة عامة، ما زالت تفتقر إلى القوة والخبرة في تنفيذ الرسالة الاستراتيجية هذه. إن مكاتب الاحصائيات الوطنية لديها سنوات أخرى من الخبرة والسبل لجمع المعلومات ولكن لم تقوم بالتكامل الكلي للبعد البيئي وليس لديها تخصص أو ولاية لتحليل التنمية المستدامة.

وعلى المستوى الاقليمي، عهدت الأطراف المتعاقدة بوظيفة مرصد البحر المتوسط من أجل البيئة والتنمية إلى مركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية. ويتعين على المرصد أن يتعاون مع البلدان والعناصر الأخرى لخطة عمل البحر المتوسط لجمع المعلومات وتوزيعها والعمل مع شبكات المرصد الوطنية للتنمية المستدامة والخدمات الاحصائية البيئية وإتاحة الوسائل. إلا أن موارده، مثل المرصد الوطنية لبلدان الجنوب والشرق ما زالت غير كافية فيما يتعلق برسالاتها.

عدم كفاية التمويل والأنشطة

إن إنشاء المرصد الوطنية للتنمية المستدامة وتنظيم وظيفة "رقابة البيئة والتنمية" على المستوى الاقليمي سمح به دعم المبرعين الدوليين وأساسا البرنامج الأوروبي LIFE Third-Countries وبينما التمويل وفر الزخم، إلا أن الإطار الزمني كان قصيرا جدا لبدء الأنشطة، التي تتطلب وقتا أكثر ويمكن أن يشكل مشاكل للاستمرارية في منطقة البحر المتوسط. ووجد أن العيب الآخر في البداية، عندما بدأت مرصد عديدة كان الاتجاه هو الإفراط في استخدام التكنولوجيا (نظم المعلومات الجغرافية) والتضحية بالتحليل. إن حلقة عمل البحر المتوسط في تونس (١٨ - ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) جعلت من الممكن وضع إطار مرجعي مفيد (مبادئ توجيهية لأنشطة المرصد).

غياب تحليل قريب للتنمية المستدامة في البحر المتوسط

منذ نشر الخطة الزرقاء في عام ١٩٨٩، أصبحت الحاجة إلى دراسة جديدة ضرورية أكثر لتعزيز المناقشة العامة بشأن مستقبل حوض البحر المتوسط والعلاقة بين البيئة والتنمية. وسيشكل هذا التمرين أساساً مفيداً لإعداد الاستراتيجية الإقليمية للتنمية المستدامة في المستقبل التي تسعى إليها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

العمل المطلوب

إن دعم القدرات في مجال المعلومات من أجل التنمية المستدامة ينبغي أن يحظى بأولوية عليا من قبل البلدان وبرامج التعاون الإقليمية والشراكة الأوروبية المتوسطية.

وينبغي أن تكون أولويات مجال العمل هي:

- دعم قدرات مكاتب الإحصائيات التي تقوم على مواصلة البرنامج البيئي MEDSTAT (ولا سيما عنصره البيئي) من أجل تدعيم التآزر المفيد واتفاقات التعاون مع وزارات البيئة (والمراصد الوطنية للتنمية المستدامة) ودعم من البرامج الوطنية للمساعدة الأوروبية المتوسطة والمساهمة في حساب ١٣٠ مؤشراً للتنمية المستدامة وتنظيم تدريب من قبل البرنامج البيئي ACCOBAMS في بلدان البلقان وليبيا، التي لا تستفيد حالياً (من خلال الشراكة مع خطة عمل البحر المتوسط)؛
- ينبغي مواصلة الأنشطة المتعلقة بالاستشعار عن بعد التي يقوم على تنسيقها مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد بالتعاون مع المعاهد الوطنية للاستشعار عن بعد للمساهمة في أنشطة مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء وبرنامج الأعمال ذات الأولوية (وإستخدام المؤشرات على الصعيدين الإقليمي والمحلي) وانتشار الطرق وتنسيقها؛
- ينبغي وضع قوائم جرد للتنوع البيولوجي على الصعيدين الوطني والإقليمي التي اعتمدت بشأنها الأطراف المتعاقدة أدوات تقنية عديدة وتستخدم حالياً من قبل بلدان عديدة في نفس المنطقة؛
- ينبغي أن تنشئ الشراكة الأوروبية المتوسطية والمتبرعين الآخرين بالتنسيق مع خطة عمل البحر المتوسط برامج هيكلية لدعم القدرة التحليلية للتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وينبغي أن يطلب من البلدان أن تدعم بشكل كبير مرادها الوطنية للتنمية المستدامة (أو نظم مماثلة) لحشد أو إقامة شبكات وطنية تسمح بتتبع المعلومات المفيدة من أجل التنمية المستدامة (وتبادل الخبرات بشأن الممارسات الجيدة والعوامل المحددة)؛
- ينبغي أن يعد مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء مع العناصر الأخرى لخطة عمل البحر المتوسط تقريراً إقليمياً جديداً عن البيئة والتنمية لتحديد التغيرات المهمة التي تحدث وآثارها الممكنة ودعم نتائج المؤشرات والأنشطة الموضوعية.

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

١- مواصلة وتكثيف الجهود لتنفيذ توصيات الأطراف المتعاقدة المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة وذلك من خلال:

تحسين جمع البيانات وتحليلها ولا سيما على مستوى المناطق الساحلية؛

تدعيم قدرات الرقابة والتنبؤ بالبيئة والتنمية؛

تنفيذ دراسات وتقارير تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والساحلية.

٢- حشد المؤسسات والأشخاص المؤهلين للمساهمة في "التقرير الإقليمي بشأن البيئة والتنمية" والتقارير الوطنية المماثلة.

٣- تدعيم القدرات في مجال الاقتصادات البيئية بواسطة تقييم الأثر الاجتماعي والإقليمي والبيئي لمجال التجارة الحرة ومن خلال إعداد وتخطيط ورصد السياسات التي تسمح بمواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية والبيئية الملائمة.

توصيات إلى الأمانة

١- بالتعاون مع جميع عناصر خطة عمل البحر المتوسط، صياغة تقرير إقليمي بشأن البيئة والتنمية في البحر المتوسط مع تحليل للتغيرات الرئيسية في الماضي وفي المستقبل في المنطقة على أساس مؤشرات التنمية المستدامة.

٢- مساعدة الأطراف المتعاقدة على تطبيق التوصيات بشأن المؤشرات ولا سيما في إطار التقارير الإقليمية والساحلية وتشجيع الشبكة الإقليمية للمرصد الوطنية أو النظم المماثلة.

٣- مواصلة الجهود لدعم قدرات البلدان في ميدان الإحصائيات البيئية ومواصلة تنفيذ البرنامج البيئي MEDSTAT وتمديد بعض الأنشطة، كلما كان ممكناً، إلى بلدان البحر المتوسط التي لا تستفيد من برنامج المساعدة الأوروبية المتوسطة.

٤- مواصلة أنشطة مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد لإنشاء مستودع للمعلومات التي يجري جمعها باستخدام الاستشعار عن بعد لحساب المؤشرات المختارة للتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ثامنا - لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

تاريخ مختصر للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة: المعالم والمقررات

كانت مرحلة ما بعد ريو فترة مهمة في تاريخ خطة عمل البحر المتوسط التي بدأت فيها حكومات منطقة البحر المتوسط والجماعة الأوروبية، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، عملية ترجمة وتكييف مبادئ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية في سياق البحر المتوسط من خلال إعداد جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط وإعادة توجيه خطة عمل البحر المتوسط وتنقيح اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وإنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

أنشئت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في عام ١٩٩٥ في إطار خطة عمل البحر المتوسط كهيئة استشارية لها الولاية التالية:

(أ) تحديد وتقييم ودراسة المشاكل الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية الرئيسية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط وتقديم مقترحات مناسبة عنها إلى اجتماعات الأطراف المتعاقدة، وتقييم فعالية تنفيذ القرارات التي تتخذها الأطراف المتعاقدة وتيسير تبادل المعلومات فيما بين المؤسسات المنفذة للأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة في البحر المتوسط؛

(ب) تعزيز التعاون الاقليمي وترشيد قدرة اتخاذ القرارات الحكومية الدولية في حوض البحر المتوسط من أجل قضايا تكامل البيئة والتنمية.

وفي اجتماعهم غير العادي (مونييليه، ١-٤ تموز/ يوليه ١٩٩٦)، اعتمدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة اختصاصات وتشكيل اللجنة. وتتألف اللجنة من ٣٦ عضواً و ٢١ ممثلاً لمستوى عال من الأطراف المتعاقدة و ١٥ ممثلاً عن السلطات المحلية والعاملين في المجال الاجتماعي والاقتصادي والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في ميادين البيئة والتنمية المستدامة.

عقد الاجتماع العادي الأول للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ في الرباط وعقد آخر اجتماع، الاجتماع السادس، في تونس في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠. وعقدت الاجتماعات من الثاني إلى الخامس في بالما دي مايوركا في آيار/مايو ١٩٩٧ وصوفيا أنتيبوليس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وموناكو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وفي روما في تموز/يوليه ١٩٩٩ على التوالي. وخلال الفترة بين اجتماعات اللجنة، تم الاضطلاع بأعمال تقنية مكثفة في اجتماعات وحلقات عمل خبراء عادة حضرها خبراء موضوعيين مؤهلين لضمان نشاط متنسق ومتعدد التخصصات.

ولبناء برنامج عمل بشأن القضايا ذات الأولوية للبحر المتوسط، بدلا من الالتزام بفصول جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط، تم إنشاء ٨ أفرقة عاملة موضوعية تحت تنسيق مدير مهمة أو اثنين بدعم من أمانة خطة عمل البحر المتوسط. (وحدة تنسيق البحر المتوسط وبرامج ومراكز الأنشطة الاقليمية). وقدمت اللجنة خمس مجموعات من التوصيات ومقترحات العمل. وتتعلق هذه بالإدارة

المستدامة للمناطق الساحلية وإدارة الطلب على المياه ومؤشرات التنمية المستدامة والسياحة والتنمية المستدامة والاعلام والوعي والتثقيف البيئي والمشاركة.

ونظرا لعدم قدرة اللجنة ومراكز دعمها ووحدة التنسيق على تناول الموضوعات الثمانية معا بنفس الكثافة، ما زالت هناك ثلاثة موضوعات قيد النظر بشأن "الصناعة والتنمية المستدامة" و"التجارة الحرة والبيئية في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية" و"الإدارة الحضرية والتنمية المستدامة". وخلال فترة السنتين هذه، ركزت اللجنة أنشطتها على القضايا الموضوعية الثلاث هذه من أجل إعداد مجموعة توصيات للأطراف المتعاقدة. وتتناول أيضا إعداد الاستعراض الاستراتيجي وتنفيذ ومتابعة توصيات ومقترحات عمل اللجنة. وتواصل العمل أيضا بشأن تقييم لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وتوقعاتها، ودراسات جدوى لقضايا جديدة ممكنة مع أنشطة الاعلام والاتصالات.

وخلال العامين الماضيين، بما في ذلك خلال اجتماع الأطراف المتعاقدة الأخيرة، أثرت سلسلة من الأسئلة تتعلق بطريقة عمل اللجنة ونوعية وفائدة استنتاجاتها وتنفيذ ومتابعة مقترحاتها ومسائل العضوية والمشاركة. وبعد ست سنوات من إنشائها، أُعتبر أن استعراض وتقييم تنظيم وطريقة عمل اللجنة ضروريا لكي تصبح أكثر فعالية في تقديم المشورة إلى الأطراف المتعاقدة وإلى جميع الشركاء المعنيين الآخرين في مهامهم من أجل التنمية المستدامة. ومن أجل هذا الغرض، يجري الاضطلاع بعمل تحليلي بشأن "تقييم لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وتوقعاتها" سيعرض على اجتماع اللجنة السابع لاستعراضه. وستعرض المقترحات التي يمكن أن تتخض عن هذا التقييم التي قد تتطلب تغييرا في النظام الداخلي واختصاصات اللجنة على الاجتماع الثالث عشر للأطراف المتعاقدة.

ونظرا لأن الاجتماع السابع للجنة، الذي كان مخططا عقده في الفترة ٣-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في أنطاليا، قد تأجل إلى أوائل عام ٢٠٠٢ نظرا لظروف خارجية، تقرر عقد اجتماع غير عادي للجنة لمدة يوم واحد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في موناكو، على أن يكون هدفه الرئيسي هو الاستعراض والانتهاج من المجموعات الثالث الموضوعية للتوصيات وتقديمها إلى الاجتماع الثاني عشر للأطراف المتعاقدة لاعتمادها، بدلا من تأخير مثل هذا المقرر لمدة سنتين. وسوف يناقش الاجتماع غير العادي أيضا تقييم تنفيذ توصيات واستنتاجات اللجنة ومتابعتها.

مبادئ توجيهية لتنفيذ توصيات ومقترحات عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ومتابعتها

منذ أن بدأت اللجنة أنشطتها، أثرت مسألة تنفيذ ومتابعة مقترحات اللجنة (التي تصبح توصيات أو مقررات فيما بعد عندما تعتمدها الأطراف المتعاقدة) في اجتماعات اللجنة والأطراف المتعاقدة. ومن اختصاصاتها، يتوقع من اللجنة أن تقدم مقترحات لاجتماعات الأطراف، ولكن أيضا تقييم فعالية متابعة مقرراتها. وخلال الاجتماع الحادي عشر للأطراف، خضعت هذه المسألة إلى مناقشة مكثفة انتهت إلى تسليم الأطراف المتعاقدة "بالحاجة إلى تدابير لمتابعة توصيات ومقترحات عمل اللجنة". وطلب من الأمانة أن تضع استراتيجية لهذا الغرض بحيث تصمم للمساعدة في تقييم فعالية الأعمال المتخذة. ولهذا قررت لجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة إعداد مبادئ توجيهية بدلا من استراتيجية لهذا الغرض.

وباعتبار أن المجموعات الخمس من التوصيات المتعلقة بمسائل برنامج عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة قد اعتمدها الأطراف المتعاقدة في عام ١٩٩٧ (إدارة الطلب على المياه والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية) وفي عام ١٩٩٩ (مؤشرات التنمية المستدامة والسياحة والمعلومات والوعي

والمشاركة) اضطلعت الأمانة بإعداد مبادئ توجيهية من خلال عملية مشاورية كبيرة وتقييم الخبرات الفعلية (بالرغم من أنها قصيرة) والتوقعات المتعلقة بالمؤسسات والأفراد. ومن أجل تلك الغاية، استخدمت المنهجية التالية:

(أ) استخدام الأسئلة عن ماذا تم أو يجري حاليا أو سيجري في المستقبل لتنفيذ ومتابعة توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة؛

(ب) ارتباط الأطراف المعنية بالعملية التمهيدية: الأطراف المتعاقدة وأعضاء اللجنة الآخرين (الأعضاء السابقين والحاليين من المجموعات الرئيسية) وعناصر خطة عمل البحر المتوسط؛

(ج) استبيان من ثلاث صفحات أعد وأرسل إلى الأطراف المعنية. لكل من المجموعات الفرعية الثلاث (الأطراف المتعاقدة وأعضاء اللجنة الآخرين وخطة عمل البحر المتوسط) أعد استبيان محدد يولي أهمية إلى السياق الخاص بها ومسؤولياتها. ومن أجل تيسير المهمة وإعادة الاستبيانات بسرعة. تطلبت معظم الأسئلة الإجابة بنعم أو لا مع تعليقات إضافية كلما كان ممكنا.

وبالإضافة إلى المعلومات التي جمعت من الاستبيانات، أعتبر أن من المفيد تنفيذ سلسلة من الدراسات التجريبية على هيئة تقرير من ١٠ إلى ٢٠ صفحة. وتوقعت هذه الدراسات أن تعرض وتحلل الوسائل والسبل المستخدمة من بلد ما في تنفيذ مقررات الأطراف المتعاقدة، مع مؤشرات للمتابعة. وفي الواقع، أخذت أعمال قليلة وطلب من الخبراء استعراض التقارير حتى تتعكس الحالة الراهنة على نحو أفضل.

ولكي توضع مبادئ توجيهية واقعية، طلبت أربعة بلدان دراسات موضوعية مماثلة. وبمساعدة من الأمانة، تم تنفيذ دراسات تجريبية عن تنفيذ ومتابعة توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في:

(أ) اليوسنة والهرسك ومصر وفرنسا ومالطة بشأن إدارة الطلب على المياه؛

(ب) كرواتيا واليونان ولبنان وتونس والمغرب بشأن الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية؛

(ج) اسرائيل واسبانيا وتركيا بشأن السياحة والتنمية المستدامة.

واعتبر العمل الجاري بشأن المؤشرات التي يقوم بها مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء واليونان وفرنسا ونتائج حلقة العمل الأخيرة لوحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط والشركاء الإقليميين وتحليل التقارير الموضوعية عن المعلومات والوعي معلومات أساسية للمبادئ التوجيهية ذات العلاقة.

ووردت إجابات على الاستبيانات من ٢٠ طرفا متعاقدا و١٤ من ممثلين سابقين وحاليين من المجموعات الرئيسية الثلاث مع ثلاثة من عناصر خطة عمل البحر المتوسط/الأمانة. ويرد مشروع مبادئ توجيهية لتنفيذ ومتابعة توصيات ومقررات عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في الوثيقة

UNEP(DEC)/MED IG.13/3, Annex III. وأرسل مشروع المبادئ التوجيهية في ٢٢ آب/أغسطس إلى مدراء المهام الموضوعية ومراكز الدعم، المسؤولة عن الأفرقة العاملة الموضوعية الخمسة الأولى من أجل الحصول على تعليقات. ولسوء الحظ، أرسل مدير مهمة واحد تعليقات إلى الأمانة.

وبينما يجري استعراض مشروع المبادئ التوجيهية هذه، ينبغي أن نعي أن في بعض الأحيان من الصعب أن نحدد بدقة أن ما تم تنفيذه كان نتيجة مباشرة لمقترحات اللجنة. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون المساهمة في أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أثر عملي في الطريقة التي يتناول بها العاملون المعنيون المسألة. وربما كانت هذه الحالة في بلدان قليلة من أجل إدارة الطلب على المياه والسياحة والمؤشرات؛ وهو نوع من التنفيذ قبل الاعتماد. وبينما من الصعب تقييم هذا في بعض الأحيان، ولكن لا ينبغي تجاهله.

لقد سلمت الأطراف المتعاقدة بصورة عامة بالحاجة إلى نوع ما من متابعة تنفيذ توصيات اللجنة، وذلك لتقييم مدى علاقتها وفائدتها. إن إيلاء الاعتبار لاختصاصات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، ومناقشات هذه المسألة وتقييمها والاستنتاجات المتعلقة بالتنفيذ ومتابعة مقترحات اللجنة، تقترح فيما يلي مجموعة من التوصيات. وسيجري مناقشة هذه التوصيات أولاً من قبل الاجتماع غير العادي للجنة (موناكو، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)؛ ثم يقدم نص منقح إلى الاجتماع الثاني عشر للأطراف المتعاقدة للنظر فيها والموافقة عليها.

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- اتخاذ الخطوات والتدابير الضرورية لتحسين الاتصالات ونشر توصيات ومقترحات عمل اللجنة ولا سيما للعاملين المعنيين والجمهور الوطني والمحلي والقطاع الخاص وكذلك المجموعات الرئيسية في المجتمع المدني؛
- ٢- حديد التدابير الضرورية لتنفيذ ومتابعة التوصيات المعتمدة ولا سيما من خلال منهج مشاركة الذي يضم العاملين المعنيين؛
- ٣- تعزيز وضع مشروعات مشتركة بين بلدان البحر المتوسط لتنفيذ التوصيات وتبادل الخبرات.

توصيات إلى الأمانة

- ١- مساعدة الأطراف المتعاقدة والعاملين المعنيين الآخرين في تنفيذ توصيات اللجنة ولا سيما من خلال مشروعات تجريبية وكلما كان ممكن برامج عمل إقليمية؛
- ٢- تقييم تنفيذ ومتابعة توصيات اللجنة على أساس منتظم (كل سنتين إلى أربع سنوات) وتقديم تقارير إلى اجتماعات اللجنة والأطراف المتعاقدة؛
- ٣- إعداد مبادئ توجيهية محددة لتنفيذ ومتابعة توصيات اللجنة لكل مجموعة موضوعية للجنة بما في ذلك وكلما كان ممكنا وملاتما متطلبات تقنية ومالية

الأفرقة العاملة الموضوعية، التقدم المحرز في الأنشطة والمقترحات

منذ آخر اجتماع للأطراف المتعاقدة، عملت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن ثلاثة من ثمانية موضوعات لبرنامج العمل التي ما زالت جارية. وهي تتعلق بالصناعة والتنمية المستدامة والادارة الحضرية والتنمية المستدامة والتجارة الحرة والبيئة في السياق الأوروبي المتوسطي. عقدت الأفرقة الثلاثة حلقات عمل لمناقشة نتائج واستنتاجات أنشطتها. وفضلا عن ذلك، بما أن الأفرقة الموضوعية الثلاثة يتوقع أن تنتهي من أنشطتها قبل اجتماع الأطراف المتعاقدة الثاني عشر، تم إعداد ثلاث سلاسل من التوصيات ومقترحات العمل وتم الاتفاق عليها من قبل أعضاء الأفرقة العاملة والمشاركين الآخرين في حلقات العمل. وستقدم إلى الأطراف المتعاقدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بعد استعراضها واعتمادها من أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في اجتماعهم غير العادي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

الاستعراض الاستراتيجي

تمشيا مع ولاية لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وطبقا لمناقشات وتوصيات اجتماع اللجنة الخامس (روما، تموز/يوليه ١٩٩٩) واجتماع الأطراف المتعاقدة الحادي عشر (مالطة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، أعدت الأمانة "الاستعراض الاستراتيجي لعام ٢٠٠٠" (أعيد تسميته الاستعراض الاستراتيجي من أجل التنمية المستدامة في البحر المتوسط) مع مشاركة ديناميكية من جميع الأطراف المتعاقدة والعديد من الشركاء. وقام التقرير المهم هذا على أساس تحليل استبيانات ودراسات وطنية وثلاث دراسات اقليمية محددة (المجموعات الرئيسية والتعاون الاقليمي ومنظومة خطة عمل البحر المتوسط وبرشلونة المتعلقة بالتنمية المستدامة) مع مساهمات من المجموعات الرئيسية. لقد كان عرض الاستعراض الاستراتيجي ومناقشته فرصة ممتازة للجزء رفيع المستوى في اجتماع اللجنة السادس (تونس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) الذي استعرض التقرير وقدم مجموعة من التوصيات موجهة أساسا إلى الأطراف المتعاقدة.

وعقب طلبات من الاجتماع السادس للجنة، تم تنقيح الاستعراض الاستراتيجي ونشره بالانجليزية والفرنسية. فضلا عن ذلك، أعد جميع للاستعراض الاستراتيجي ويجري نشره حاليا. وسينشر كلا التقريرين ولا سيما طوال العملية التحضيرية لقمة الأرض الثانية.

يرد في المرفق الثالث مجموعة توصيات ومقترحات عمل مشتقة من الاستعراض الاستراتيجي كما اعتمدها أعضاء اجتماع لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة السادس. وهذه التوصيات مقدمة إلى الأطراف المتعاقدة لتتخذ فيها وتوافق عليها.

الاستراتيجية الاقليمية من أجل التنمية المستدامة في البحر المتوسط

طبقا لاختصاصاتها، تقوم لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة "بمساعدة الأطراف المتعاقدة على تقديم مقترحات بشأن صياغة وتنفيذ استراتيجية اقليمية من أجل التنمية المستدامة في البحر المتوسط". واقترح الاجتماع السادس للجنة استخدام الاستعراض الاستراتيجي كمعلومات أساسية لإعداد الاستراتيجية الاقليمية من أجل التنمية المستدامة. ومن أجل هذا الغرض، وكخطوة أولى، سيجري اعتماد وثيقة توجيه من أجل الاستراتيجية الاقليمية التي ستعتمد في عام ٢٠٠٢ من قبل اجتماع خبراء يمثلون البلدان والشركاء بمناسبة قمة الأرض الثانية في جوهانسبرج.

ولمساعدة اللجنة والأمانة في الاضطلاع بهذا المشروع المهم، قدمت اسبانيا دعما ماليا بتخصيص مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار لإعداد التوجهات الاستراتيجية بما في ذلك حلقة عمل رئيسية لمناقشة هذه التوجهات وتقييمها. ولهذا، يقترح تنظيم عملية تحضيرية لاستراتيجية اقليمية للبحر المتوسط كما يلي:

(أ) إعداد مذكرة منهجية من أجل توجهات استراتيجية بما في ذلك طريقة العمل والاختصاصات ووصف مختصر للمحتويات تقدم إلى الاجتماع السابع للجنة (في أوائل عام ٢٠٠٢)؛

(ب) إعداد ثلاث ورقات موقف بناء على مقررات لجنة توجيه الاجتماع السادس والخامس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن مسائل البيئة والموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية والحكم والمسائل السياسية والمؤسسية؛

(ج) اجتماع خبراء (حزيران/يونيه ٢٠٠٢) يمثل أعضاء اللجنة وشركاء آخرين لاستعراض توجهات من أجل استراتيجية إقليمية ستُنشر في قمة الأرض الثانية وستوجه أعداد استراتيجية للبحر المتوسط.

عضوية لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

نظرا لأن ولاية أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة الحالية الذين يمثلون المجموعات الرئيسية الثلاث ستنتهي قبل الاجتماع الثامن للجنة، وتمشيا مع القواعد التي وافقت عليها الأطراف المتعاقدة، أرسلت دعوة إلى الأطراف المتعاقدة والشركاء لتسمية الأعضاء الجدد تطلب منهم تقديم ترشيحات قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، من أجل اختيار ١٥ عضوا جديدا في اجتماع الأطراف المتعاقدة الثاني عشر. ولتحديد المرشحين المحتملين، تم تقديم المعايير التالية للمرشحين:

- (أ) أن يكون نشطا في مجال حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة؛
- (ب) أن يكون على استعداد للمشاركة وتبادل الخبرات مع الأعضاء الآخرين؛
- (ج) أن يقوم بدور ديناميكي في أنشطة اللجنة ولا سيما الاضطلاع بأدوار قيادية أو توفير الدعم؛
- (د) يمثل أو أن يكون عضوا نشطا في شبكة وطنية أو شبكة في البحر المتوسط؛
- (هـ) أن يكون لديه اهتمام واضح واشتراك في أنشطة البحر المتوسط؛
- (و) له رؤية واسعة وتركيز على البحر المتوسط.

ومن أجل ضمان الاستمرارية والانتقال المرضي، سيدعى الأعضاء الجدد والحاليين الذين يمثلون المجموعات الرئيسية الثلاث إلى الاشتراك في أنشطة فيما بين الدورات بين الاجتماع السابع والثامن للجنة على أن يؤخذ في الاعتبار، كما حدث في السابق، أن يتولى الأعضاء الجدد في اجتماع لاحق. وتمت الدعوة الأولى في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ وتذكير في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبما أن المقترحات للعضوية ما زال يجري تقديمها عند الانتهاء من هذا التقرير، ستعد الأمانة مذكرة بهذه المسألة وترسلها إلى الأطراف المتعاقدة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

تاسعا - الإعداد لقمة العالم بشأن التنمية المستدامة: إعتاد إعلان

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدعو قادة العالم إلى مؤتمر لتجديد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة التي تم الاتفاق عليها في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. إن من الأهمية بمكان أن تشترك خطة عمل البحر المتوسط بالكامل في الإعداد للقمة. وقدمت الأمانة خطة عمل إلى المكتب ويجري تنفيذها:

- ستعقد قمة العالم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا؛
- ولبدء العملية التحضيرية، أنشئت لجنة توجيه عالية المستوى يرأسها نائب الأمين العام للأمم المتحدة، وتحدد عقد عدد من الاجتماعات الوطنية والإقليمية؛
- وفيما يتعلق بعمليات الإعداد الوطنية في منطقة البحر المتوسط، بدأت العديد من البلدان العملية ويمكن أن تقدم وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط بعض الدعم من أجل النشر؛
- وتعمل خطة عمل البحر المتوسط في الإعداد للاستشراك العالمي للبيئة الذي سيكون إحدى المساهمات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في قمة الأرض الثانية؛
- ستواصل الاستعدادات الإقليمية ودون الإقليمية خلال عام ٢٠٠١. فقد أرسلت خطة عمل البحر المتوسط مساهماتها إلى الهيئات المسؤولة عن التقارير التمهيدية (المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة). وشاركت الأمانة أو ستشارك في ثلاثة تمارين إقليمية تغطي البحر المتوسط (جنيف، ٢٤ - ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ تونس، ٥ - ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ القاهرة، ٢٤ - ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١). ويذكر الإعلان الوزاري المعتمد في جنيف (٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) أن البحر المتوسط هو من بين الأقاليم التي نفذت استراتيجيات وبرامج للتنمية المستدامة؛
- وعقب التوصيات المقدمة خلال العملية التمهيدية التي تشترك فيها جميع المستويات وجميع المجموعات الرئيسية، تعمل وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط بنشاط لدعم مبادرات المنظمات غير الحكومية، ولا سيما الاجتماع العام لإعداد مدخلات المنظمات غير الحكومية للبحر المتوسط في قمة العالم التي تنظمها RAED, Medforum and MIO-ECSDE؛
- بالإضافة إلى تجميع الاستعراض الاستراتيجي، الذي يجري نشره، هناك خمس وثائق تحت الإعداد، تغطي إنجازات خطة عمل البحر المتوسط في القطاعات التالية:
 - مكافحة التلوث من أنشطة برية (نشر فعلا)؛
 - التنوع البيولوجي والمناطق المحمية والادارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
 - منع التلوث من أنشطة النقل البحري؛
 - استكمال الصكوك القانونية لخطة عمل البحر المتوسط.

- سيجري إعداد مبادئ توجيهية لاستراتيجية إقليمية من أجل التنمية المستدامة في البحر المتوسط في عام ٢٠٠٢.

وبناء على دعوة الدكتور توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ستشارك الأمانة في تمرين الحكم الدولي البيئي.

مشروع إعلان الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة

طالب اجتماع جهات الاتصال الوطنية في أثينا (١١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) من الأمانة إعداد، على أساس إعلان تونس الذي اعتمده لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، "مشروع إعلان الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بشأن التنمية المستدامة في البحر المتوسط من أجل قمة العالم بشأن التنمية المستدامة".

ومنع اعتبار أن إعلان تونس قد خضع لمناقشات طويلة وتفصيلية من قبل لجنة البحر المتوسط وأُعيد خلال الجزء الوزاري، شعرت الأمانة بالحاجة إلى إعادة تأكيد المحتوى على هيئة إعلان للأطراف المتعاقدة. وإذا رغبت الأطراف المتعاقدة في تعديل محتويات الإعلان، ينبغي تناول هذه المسألة في بداية اجتماع الأطراف (انظر جدول الأعمال المشروح). وتشعر الأمانة بأن من الممكن تعزيز الإعلان إذا تم الاضطلاع بالالتزامات التالية:

- (أ) تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي الهادف إلى مكافحة التلوث من أنشطة برية؛
- (ب) تنفيذ بروتوكول التنوع البيولوجي الجديد؛
- (ج) الحشد من أجل منع التلوث العرضي والتشغيلي المرتبط بأنشطة النقل البحري؛
- (د) دعم القدرات المطلوبة من أجل سياسات التنمية المستدامة.

وفضلا عن ذلك، يمكن للأطراف المتعاقدة الإعراب عن توقعاتها ومواقفها المتعلقة بالمجتمع الدولي بشأن مسائل مهمة من جدول أعمال قمة العالم بشأن التنمية المستدامة، مثل الحكم الدولي البيئي ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنسيق فيما بين الاتفاقيات.

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- الأخذ في الاعتبار إنجازات خطة عمل البحر المتوسط في العملية الوطنية والإقليمية عند الإعداد لقمة العالم بشأن التنمية المستدامة.
- ٢- اعتماد الإعلان (كما يعدل)

توصيات إلى الأمانة

المشاركة بنشاط والمساهمة في الإعداد لقمة العالم بشأن التنمية المستدامة وتقديم تقرير إلى المكتب بشأن المسائل ذات العلاقة.

عاشرا - اشتراك خطة عمل البحر المتوسط في الشراكة الأوروبية المتوسطية والعمليات الحكومية الدولية الأخرى

مع أخذ الاهتمام الذي أعرب عنه اجتماع جهات الاتصال الوطنية في عين الاعتبار والتطورات الأخيرة أو المتوقعة في استراتيجية التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي وتوقعات الاجتماع الثاني للشراكة الأوروبية المتوسطية لوزراء البيئة، اعتقدت الأمانة أن من المفيد أن تكرر بندا واحدا في جدول الأعمال لمسألة التعاون بين خطة عمل البحر المتوسط والشراكة الأوروبية المتوسطية.

تعزيز تعاون خطة عمل البحر المتوسط مع الشراكة الأوروبية المتوسطية

في بيانه الافتتاحي في الاجتماع الحادي عشر للأطراف المتعاقدة، قال وزير البيئة في مالطة السيد فرانسيس زاميت ديمش: " يبدو لي أننا ينبغي أن نتجه إلى مجموعة جهود مؤسسات البحر المتوسط، أي خطة عمل البحر المتوسط مع لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة والعملية الأوروبية المتوسطية التي بدأت في برشلونة منذ ٢٠ عاما. إن نقطة الالتقاء العمليتين بدأت في برشلونة وينبغي أن تيسر تنفيذ كثير من الأفكار غير التقليدية ويمكن أن توجه مباشرة إلى فائدة البحر المتوسط وبطريقة غير مباشرة إلى بقية العالم". أين نقف في أعقاب الاجتماع الثاني عشر للأطراف المتعاقدة؟

وإذ يقتنع بأن "حاضر ومستقبل الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب وشرق البحر المتوسط هي مرتبطة ارتباطا وثيقا"، بدأت الشراكة الأوروبية المتوسطية في عام ١٩٩٥ في برشلونة واضعة أهدافا طموحة طويلة الأجل بسبب أنها تسعى إلى "جعل حوض البحر المتوسط منطقة للحوار والتبادل والتعاون الذي يضمن السلم والاستقرار والرخاء".^(١) إن إعلان برشلونة الذي بدأ هذه العملية يؤكد على أهمية "التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة" ويسعى لإنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة حوالى عام ٢٠١٠ وتعاون اقتصادي ومالي وتنسيق تدعمه أموال من برنامج المساعدة الأوروبية المتوسطية وقروض من مصرف الاستثمار الأوروبي. وبهذه الروح يسلم ١٥ عضوا في الاتحاد الأوروبي و١٢ شريكا في جنوب وشرق البحر المتوسط بأنه "ينبغي علينا التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتكامل الشواغل البيئية في الجوانب ذات العلاقة بالسياسة الاقتصادية". ويؤكدون على الاعتماد المتبادل في المسائل البيئية التي تفرض "منهجا إقليميا وتؤكد التعاون وكذلك التنسيق الأوثق للبرامج متعددة الأطراف من خلال تأكيدها لدعم اتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر المتوسط".

وتؤكد خطة عمل البحر المتوسط بالتحديد في إعلان برشلونة على أنها شريك وهو الوحيد الذي يجري التأكيد على أنه يحتاج إلى التعاون والتنسيق. ويبدو أن هذا أمر غوب فيه لأن خطة عمل البحر المتوسط قد استفادت طوال ٢٥ سنة مضت من الدعم المستمر من جميع البلدان الساحلية التي تجتمع بانتظام على المستوى الوزاري مع ممثلين عن الاتحاد الأوروبي (وهو عضو متعاقد أيضا في اتفاقية برشلونة). ومن خلال أمانتها وبرامجها ومراكز الأنشطة الإقليمية، يتوفر لخطة عمل البحر المتوسط خبرة غنية للتعاون على المستوى الإقليمي وهيكل متنوعة ذات كفاءة معترف بها في "البحر المتوسط".

(١) إعلان كريس باتن، عضو المفوضية الأوروبية، ومفوض الشؤون الخارجية، (عملية

برشلونة، خمس سنوات فيما بعد - ١٩٩٥ - ٢٠٠٠).

إن تطور خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة، التي تقرر في عام ١٩٩٥، أدت إلى خلق عمليات تآزر مفيدة جديدة مع العملية الأوروبية المتوسطية. إن أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، التي تدعمها مراكز خطة عمل البحر المتوسط، تسمح بحشد الخبراء من أصول كثيرة والتوسع في اعتبارات أوسع إلى المجتمع المدني حول مسائل ذات اهتمام للشراكة مثل وضع نظم لمؤشرات التنمية المستدامة والمياه والأثر الممكن للتجارة الحرة والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية والسياحة. ويمكن أن يكون التعاون مفيدا لكلا البرنامجين.

ومع ذلك، وبعد ست سنوات من بداية عملية برشلونة وبالرغم من خلق عنصر بيئي (برنامج العمل البيئي للأولويات القصيرة وطويلة الأجل الذي استفادت من بعض أنشطته مراكز الأنشطة الإقليمية، وميزة القروض من المصرف الأوروبي للاستثمار) سيأتي التقدم سواء على شكل تكامل الاستدامة في الشراكة الأوروبية المتوسطية الشاملة أو التعاون التلقائي مع خطة عمل البحر المتوسط (إعلان برشلونة). إن مستوى تكامل مسائل التنمية المستدامة والبيئة في اتفاقات التعاون كان متواضعا جدا. لقد بدأت منطقة التجارة الحرة دون تقييم بيئي مسبق، بينما السطح البيئي للتجارة الحرة كان سؤالا حرجا في جدول الأعمال الدولي منذ مؤتمر مراكش الذي أنشأ منظمة التجارة العالمية (١٩٩٣). وهناك برامج محددة، ما عدا استثناءات قليلة (الطاقة والمياه) غير مفتوحة لمسألة التنمية المستدامة. ولم تطلب عملية برشلونة مساهمة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ويبدو أنها لم تستند مباشرة من عملها. إن الفقرة في إعلان برشلونة المتعلقة بالتعاون والتنسيق مع خطة عمل البحر المتوسط ما زال ينتظر العمل الملموس والتشغيلي.

لقد لوحظ الافتقار إلى هذا التكامل في مناسبات كثيرة. إن حوض البحر المتوسط هي منطقة تتطلب، دون منازع، سياسة مشاركة من أجل التنمية المستدامة. وكما تم التأكيد في الاستعراض الاستراتيجي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أنه "نظرا للمجال غير العادي لاستخدام البحر المتوسط الذي يمكن أن يتحقق بسبب خواصه الأيكولوجية والاقتصادية لصياغة سياسة شراكة للتنمية المستدامة بين أوروبا وأطراف ثالثة في البحر المتوسط، ولا سيما اعتبار التضامن وجميع أشكال التبادل، وخاصة دور السياحة الأوروبية في البحر المتوسط التي ينبغي أن تساهم مساهمة مهمة في الإدارة البيئية، وأيضا نظرا لحشد المقترحات القادمة من مصادر كثيرة: المجتمع المدني والبرلمان الأوروبي، لا يمكن إلا أن نأمل في أن تصبح التنمية المستدامة، في وقت قصير، أحد العناصر الرئيسية للشراكة". ويدعو إعلان تونس الذي اعتمده (في الجزء الوزاري) لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة لتقديمه إلى الأطراف المتعاقدة (١٤ - ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) إلى أهمية الأعمدة الثلاثة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة والحاجة إلى منهج متكامل ويقترح "أن تصبح التنمية المستدامة أولوية الشراكة الأوروبية المتوسطية لتعكس حاجات المنطقة" وتطلب من أمانة خطة عمل البحر المتوسط "أن تضع بندا في جدول الأعمال عن التعاون فيما بين المؤسسات في البحر المتوسط في الاجتماع القادم للأطراف المتعاقدة".

وبطريقة ما، فإن موقف لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة يتوقع القرار A-5-0009/2001 الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الذي يلاحظ أن "جوانب التنمية المستدامة والبيئة لم يتم تكاملها بالكامل في الأنشطة الشاملة للشراكة" ويقترح علاجاً لهذا.

الآفاق الجديدة

تؤكد رسالة اللجنة الأوروبية إلى المجلس الأوروبي والبرلمان في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A new Plan for the Barcelona Process"-document COM (2000) 497 final) أنه من المناسب "ضمان تكامل الشواغل البيئية وأهداف التنمية المستدامة في جميع الأنشطة المضطلع بها في إطار الشراكة". وتتص على "تقييم الأثر على التنمية المستدامة لمنطقة التجارة الحرة في المستقبل" التي ستنفذ ويتبعها توصيات.

يشير البرنامج السادس البيئي للاتحاد الأوروبي، الذي يجري إعداده الآن، بوضوح إلى "الحاجة إلى إنشاء منطقة أوروبية متوسطة للتجارة الحرة تحترم مبدأ الاستدامة".

يسعى قرار البرلمان الأوروبي (A5-0009/2001) بتاريخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠١، عقب النتائج الواردة أعلاه، إلى "تنفيذ دراسة بشأن استدامة تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي للتدابير الاقتصادية والتجارية من أجل إدارة المشاكل والتهديدات التي تواجه المنطقة" وتطلب أن توفق مشروعات التعاون الاقليمي بين المتطلبات البيئية والتنمية المستدامة". ويؤكد القرار أيضا أنه كلما سنحت الفرصة بتتقيح عملية برشلونة ينبغي إيلاء الأولوية إلى الاعتبارات التجارية والأمنية في علاقتها بالاعتبارات الاجتماعية والبيئية والثقافية.

أكدت استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل التنمية المستدامة التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات (جوتبرج، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١) على أنه "ينبغي لجميع السياسات أن يكون لها جانب التنمية المستدامة كأولوية وينبغي اعتماد منهج شامل فيما بين القطاعات وينبغي على الجماعة والسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي أن تدعم الجهود التي تقوم بها بلدان ثالثة لتعزيز التنمية المستدامة". وطلب الاتحاد الأوروبي وأعضائه "التعاون النشط مع البلدان الثالثة والمؤسسات الحكومية الدولية الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

وفي مرفق تلك الاستراتيجية، هناك تقرير عن تكامل البيئة في السياسات الخارجية، الذي ينص على أنه "ينبغي تكثيف العمل بشأن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالبيئة التي تحتوي على استراتيجيات مشتركة للاتحاد الأوروبي".

وبالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس أوروبا على:

(أ) إعداد وسائل لتقييم الآثار على التنمية المستدامة للاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الثالثة والصكوك الأخرى في ميدان العلاقات الدولية؛

(ب) تحديد مؤشرات، مع أخذ العمل الذي نفذته المؤسسات الأخرى وهيئات المجلس في عين الاعتبار؛

(ج) يطلب إلى الأطراف المهتمة دراسة فرصة استخدام دراسة حالة اتفاق تم التوصل إليه بين الجماعة وبلد ثالث للدعم المفيد للعمل الذي يسعى إلى إنشاء معايير بيئية مشتركة وتكامل الاعتبارات البيئية في المفاوضات التجارية.

إن المؤتمر الثاني الأوروبي المتوسطي لوزراء البيئة الذي سيعقد في اليونان في تموز/يوليه ٢٠٠٢ يمكن أن يكون فرصة لاتخاذ تدابير مرغوبة.

مقترحات

يطلب من العملية الأوروبية المتوسطية أن تضع التنمية المستدامة في قلب شواغلها على نحو أكثر. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى هو اشتراك أفضل وتعاون مع خطة عمل البحر المتوسط/اتفاقية برشلونة من خلال إعطاء محتوى تشغيل فعال للقرارات ذات العلاقة من إعلان برشلونة. وهذا التعاون ممكن أن يتعلق بالعلاقات المؤسسية التي ينبغي صياغتها. إنها مسألة ضمان مشاركة خطة عمل البحر المتوسط في العمليات المتعلقة بالشراكة الأوروبية المتوسطية ليس فقط في اجتماعات جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط وتشجيع عمليات التآزر. إن مساهمة خطة عمل البحر المتوسط في إنشاء شراكة ينبغي أن يكون أكثر فاعلية. وينبغي أن يطلب من الخطة المساهمة بطريقة منظمة أكثر في تنفيذ برامج عمل المشاركة عندما تقع في إطار اختصاصها. والآن، ينبغي اتخاذ خطوات كما أشارت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة والاستراتيجية الأوروبية للتنمية المستدامة لضمان التكامل الفعال لمسائل التنمية المستدامة في الشراكة في المؤتمر الثاني الأوروبي المتوسطي لوزراء البيئة.

التعاون مع آليات التعاون الحكومية الدولية ذات الاهتمام بالبحر المتوسط

خلال فترة السنتين السابقة، توسع تعاون خطة عمل البحر المتوسط مع الوكالات والمؤسسات أو الاتفاقيات الأخرى بشكل كبير ولا سيما لمكافحة التلوث البحري عند تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية التي أدت إلى تكثيف العلاقات مع برنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط وأمانة برنامج العمل العالمي والوكالة الأوروبية للبيئة. وفي ميدان حماية التنوع البيولوجي، ينبغي أن تزيد خطة عمل البحر المتوسط تعاونها مع اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية. ومن بين أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، أدت المسائل المتعلقة بالمؤشرات والسياحة المستدامة والعلاقة بين التجارة الحرة والبيئة والاعتبارات الأخرى إلى التوسع في العلاقات مع الشركاء الدوليين.

لقد أولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في استجابته لتوصيات مجلس الإدارة، أهمية إلى برنامج البحار الإقليمية وكثف علاقاته فيما بين الاتفاقيات لتعزيز التآزر. وطلب برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا إلى خطة عمل البحر المتوسط أن تتيح خبرتها للعملية العالمية مثل برنامج العمل الجديد بشأن القانون الدولي البيئي (منتفديو الثالث) وفريق وكالات الأمم المتحدة بشأن الإدارة البيئية والنشاط المتعلق بالحكم البيئي العالمي الناتج عن القرار ٢١/٢١ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير ٢٠٠١. وأثيرت أسئلة عديدة نتيجة لهذه التطورات. ويتطلب التعاون بين الوكالات والاتفاقيات وقتا كثيرا ويستهلك موارد بشرية ومالية. وهناك حد لما يمكن القيام به وينبغي تنفيذ التعاون باستخدام منهج رشيد واختياري. وينبغي تكثيف التعاون مع الاتفاقيات التي تتناول موضوعات مماثلة لموضوعات اتفاقية برشلونة (اتفاقية برن مثلا) أو لها اهتمام خاص بالبحر المتوسط (الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ).

من الواضح أنه في المستقبل سيكون البحر المتوسط وهي منطقة مرجعية للتعاون فيما بين البلدان في الجنوب وفي الشمال مكان اختبار ومختبر لتكرار خبرته في مناطق أخرى.

ومن خلال تطبيق خطة العمل الاستراتيجية وأنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، سيطلب من خطة عمل البحر المتوسط أن تتناول الجوانب المالية للتنمية المستدامة وبذل جهود لخفض التلوث. وسيطلب من خطة عمل البحر المتوسط بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية تطوير خبرتها في هذا الميدان الأساسي بدونه تصبح التوصيات مجرد نوايا حسنة.

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

الالتزام الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، وكلما كان ممكناً، أعضاء الشراكة الأوروبية المتوسطية العمل من أجل دعم الاتصالات بين الشراكة الأوروبية المتوسطية وخطة عمل البحر المتوسط.

توصيات إلى الأمانة

ضمان، مع اللجنة الأوروبية، التعاون الفعال بناء على إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية طبقاً لإعلان برشلونة.

المرفق الأول

توصيات

وافق اجتماع جهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط (أثينا، ١١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) على التوصيات التالية لتعرض على الأطراف المتعاقدة للموافقة النهائية عليها. وسينظر الاجتماع في التوصيات التي أمامها* تحت البنود ذات العلاقة.

أولا - التنسيق

أولا - ألف - الإطار القانوني

١- حالة التصديق على الاتفاقية والبروتوكولات

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- أن تقبل على وجه السرعة التعديلات على اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث؛ وبروتوكول منع تلوث البحر المتوسط بواسطة الإلقاء من السفن والطائرات (بروتوكول الإلقاء)؛ وبروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية (بروتوكول المصادر البرية)؛*
- ٢- أن تصدق، بأسرع وقت ممكن، أو تقبل أو توافق أو تنضم إلى البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط (بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة) وبروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية (بروتوكول عرض البحر) وبروتوكول منع تلوث البحر المتوسط بواسطة نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (بروتوكول النفايات الخطرة)*.
- ٣- يطلب إلى البلد المودع لديه (اسبانيا) أن يقوم بدور نشط في تشجيع الأطراف على الاسراع بعملية التصديق.*

* التوصيات التي يتعين النظر فيها تحت البنود ذات العلاقة في الاجتماع.

٢- بروتوكول حالات الطوارئ(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

اعتماد صيغة البروتوكول الجديد بدلا من التعديلات على البروتوكول الحالي.*

(ب) توصيات إلى الأمانة

١- الانتهاء من النص الذي اعتمده الاجتماع الثاني للخبراء الوطنيين القانونيين والتقنيين مع أخذ المدخلات من الأطراف المتعاقدة في عين الاعتبار؛*

٢- اتخاذ الترتيبات الضرورية لعقد مؤتمر مفوضين لاعتماد البروتوكول الجديد على أن يعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في مالطة بناء على الدعوة الكريمة من حكومة مالطة.*

٣- نظام الإبلاغ(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

اعتماد استمارة الإبلاغ المقترحة وبدء تنفيذها تدريجيا خلال فترة السنتين القادمة.

(ب) توصيات إلى الأمانة

١- توفير الدعم التقني والمالي للتنفيذ التدريجي لنظام الإبلاغ على أساس تجريبي؛

٢- إبلاغ الأطراف المتعاقدة في اجتماعهم الثالث عشر بالدروس المستفادة من المرحلة الأولى للتنفيذ واقترح تنقيح مناسب على أساس خبرة خطة عمل البحر لمتوسط وكذلك التنسيق الجاري أو أنشطة الإبلاغ المنفذة في إطار الأمم المتحدة.

٤- المسؤولية والتعويضتوصيات إلى الأمانة

عقد فريق عامل للخبراء في عام ٢٠٠٢ لإعداد وثيقة وصفية توفر استعراضا شاملا للصكوك ذات العلاقة في هذا الميدان لتناقش في اجتماع خبراء قانونيين تعينهم البلدان في مرحلة لاحقة.

٥- اجتماعات ودعم للبلدان بشأن المسائل القانونية

توصيات إلى الأمانة

تقوية دعم البلدان بشأن المسائل القانونية المتعلقة بحماية المناطق البحرية والساحلية في البحر المتوسط.

أولا - باء - الإطار المؤسسي

١- عملية التقييم

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة
(برنامج ١٠٠ موقع تاريخي)

١- الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى صيانة أبعاد التراث الثقافي في أنشطة خطة عمل البحر المتوسط باعتباره جانبا للتنمية المستدامة في البحر المتوسط، وإعداد مقترح من خلال استخدام السياق المناسب للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، لصياغة برنامج جديد في ذلك المجال على أساس الأهداف والعنوان وهيكل الدعم وطرق العمل والأخذ في الاعتبار مقترحات القائمين على تقييم عمل القائمين على برنامج ١٠٠ موقع تاريخي.*

(مركز الأنشطة الاقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

٢- زيادة الجهود لنشر منتجات مركز الأنشطة الاقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في البلدان، بما ذلك توفير قائمة بالمتقنين (الوزارات والمكاتب العامة والجامعات) لنشر المنتجات.

٣- تيسير علاقات عمل بين مركزي الأنشطة الاقليمية والوزارات المسؤولة عن السياسات القطاعية (المياه والسياحة والزراعية والتخطيط العمراني والمسائل الحضرية) المعنية بعملها

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الاقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

١- أخذ مقترحات القائمين على التقييم في عين الاعتبار بشأن تنفيذ أنشطة وعمليات مركز الأنشطة الاقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية واقتراح كيفية متابعتها.*

(وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط، مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

٢- اقتراح استكمال ولايات مركزي الخطة الزرقاء وبرنامج الأعمال ذات الأولوية، مع الأخذ في الاعتبار:

- أهداف المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وتوصيات الأطراف المتعاقدة؛
- التطورات في السياق الإقليمي والأوروبي المتوسطي في البحر المتوسط؛
- الخبرات المحددة لكلا المركزين؛
- هيكل خطة عمل البحر المتوسط وتطورها المحتمل.*

٢- تطور هياكل مراكز الأنشطة الإقليمية، مقترح جديد من تركيا

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

١- النظر في مقترح تركيا للقيام بنشاط في ميدان السياحة تمشيا مع مناقشات ومقترحات اجتماع جهات الاتصال الوطنية؛

٢- الموافقة على الأهداف والوظائف الجديدة للمركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط، كما عدلت (التنزيل الأول).

(ب) توصيات إلى الأمانة

مواصلة عملية تقييم هيكل خطة عمل البحر المتوسط خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ على أساس منهجية منسقة.*

أولا - جيم - لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

أولا - دال - التعاون والمشاركة

١- وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأمانات الاتفاقيات والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات التمويل

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

توفير الدعم إلى الأمانة لتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية ذات العلاقة ومكاتبها الإقليمية من خلال تبادل المعلومات والأنشطة المشتركة، وكلما كان مفيدا، إعداد مذكرات تفاهم وبرامج مشتركة للعمل. أن توافق، باعتبارها أعضاء في اتفاقية برشلونة، وعندما

يكون ملائماً الشراكة الأوروبية المتوسطية في العمل من أجل علاقات أوثق بين خطة عمل البحر المتوسط والشراكة.*

(ب) توصيات إلى الأمانة

١- دعم التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها أو لجانها الإقليمية وكذلك أمانات الاتفاقيات البيئية والمنظمات الحكومية الدولية والاتحاد الأوروبي بصورة خاصة:

(أ) الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكاتب الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكتب الإقليمي لأوروبا والمكتب الإقليمي لغربي آسيا والمكتب الإقليمية لآسيا) لإعداد تقرير إلى قمة الأرض الثانية والاستشرف العالمي للبيئة وكذلك الأنشطة ذات العلاقة الأخرى مثل المعلومات والتجارة وما إلى ذلك؛

(ب) المنظمة البحرية الدولية ومرفق البيئة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الإقليموغرافية الحكومية الدولية - اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنفيذ برامج مكافحة التلوث البحري؛

(ج) برنامج البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك الاتفاقيات الإقليمية مثل HELCOM و OSPAR؛

(د) إتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقيات رامسار وبرن وبون واتفاقية الاتجار في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض لتنفيذ برامج التنوع البيولوجي؛

(هـ) اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ لوضع ترابطات تشغيلية في تعزيز الأنشطة ذات العلاقات على المستوى الإقليمي في البحر المتوسط؛

(و) ومع الجماعة الأوروبية، لضمان التعاون الفعال في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية تمثيا مع إعلان برشلونة؛

(ز) تعزيز ترابط أكثر وتناسق مع اللجنة الأوروبية والوكالة الأوروبية للبيئة، ولا سيما في مجالات الاحصائيات والمؤشرات والإبلاغ والمعايير البيئية؛

(ح) جامعة الدول العربية ومجلس وزراء البيئة والمرفق المركزي الأوروبي لشبكات البيانات البيئية وبرنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط بشأن القضايا ذات الشاغل المشترك من خلال أنشطة مشتركة وتبادل المعلومات.

٢- إعداد مشروعات مشتركة تقدم من أجل التمويل الخارجي من قبل المنظمات الحكومية الدولية، ولا سيما مكاتبها أو لجانها الإقليمية، بما في ذلك برنامج المساعدة الأوروبية المتوسطة وبرنامج العمل البيئي للأولويات القصيرة ومتوسطة الأجل؛

٣- إعداد مذكرات تفاهم وتوقيعها مع المؤسسات الإقليمية/الدولية (الاتفاقيات العالمية والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجان الاقتصادية للأمم المتحدة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي...) وتعزيز التعاون والتأزر في مجالات الأولوية ذات العلاقة بالبحر المتوسط، بما في ذلك استراتيجية مشتركة وبرنامج عمل له أهداف محددة الوقت.

٢- الإعداد لقمة جوهانسبرج (قمة العالم بشأن التنمية المستدامة)

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

أن تأخذ في عين الاعتبار إنجازات خطة عمل البحر المتوسط في العملية الوطنية والإقليمية للإعداد لقمة العالم بشأن التنمية المستدامة.*

(ب) توصيات إلى الأمانة

١- المشاركة بفعالية والمساهمة في الإعداد لقمة العالم بشأن التنمية المستدامة وتقديم تقرير إلى المكتب عن المسائل ذات العلاقة؛*

٢- إعداد على أساس إعلان تونس الذي اعتمده لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في اجتماعها السادس، مشروع إعلان بشأن التنمية المستدامة في البحر المتوسط من قبل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية البحر المتوسط من أجل قمة الأرض الثانية.

أولا - هاء - المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشركاء الآخرين

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

١- اعتماد معايير مقترحة جديدة للإدراج والاحتفاظ في قائمة الشركاء (التذييل الثاني)؛

٢- تنفيذ التوصيات المختلفة بشأن التعاون مع المنظمات غير الحكومية وشركائهم.

(ب) توصيات إلى الأمانة

١- استعراض قائمة الشركاء، بما في ذلك الشركاء الجدد الذين تم قبولهم، طبقا للمعايير الجديدة وتقديمها إلى اجتماع المكتب القادم؛

٢- دعم التعاون والمساعدة إلى الشركاء من البحر المتوسط، بما في ذلك قائمة خطة عمل البحر المتوسط؛

٣- إدراج المنظمات التالية في قائمة شركاء وخطة عمل البحر المتوسط:

- الإدراك البيئي (اليونان)
- رابطة تنمية الغابات وصيانتها (لبنان)
- معهد القانون الاقتصادي للبحر (موناكو)
- رابطة الأعمال التجارية المستدامة (سويسرا)
- المركز الدولي للقانون البيئي المقارن (فرنسا)
- منظمة اتصالات البحر المتوسط (تونس)

أولاً - واو - الاجتماعات والمؤتمرات المنظمة في إطار خطة عمل البحر المتوسط

توصيات إلى الأمانة

١- تقديم تقرير إلى اجتماع المكتب التالي يهدف إلى ترشيد تفويض اجتماعات خطة عمل البحر المتوسط

٢- ستوفر الترجمة والترجمة الشفوية باللغة العربية في اجتماعات المكتب.

أولاً - زاي - المسائل المالية

أولاً - حاء - المعلومات والوعي الجماهيري والمشاركة

توصيات إلى الأمانة

١- تجميع تنفيذ الأنشطة المتعلقة:

(أ) بإعداد ونشر منشورات، عامة مثل نشرة "أمواج المتوسط" وكتيبات، وتقنية مثل سلسلة التقارير التقنية لخطة عمل البحر المتوسط والارتقاء بـ Website خطة عمل البحر المتوسط؛

(ب) إعداد أدوات إعلامية تخاطب مجموعات مستهدفة محددة مثل الشباب؛

(ج) إعادة هيكلة واستكمال منتظم لقائمة بريد خطة عمل البحر المتوسط لزيادة وتحسين نشر المواد الإعلامية لخطة عمل البحر المتوسط على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(د) الارتقاء بمكتبة خطة عمل البحر المتوسط من خلال عملية المكننة وWebsite الخطة.

٢- بذل مزيد من الجهود للارتباط مع المهنيين في مجالات الاتصالات والاعلام في البحر المتوسط لتحسين نشر المعلومات عن خطة عمل البحر المتوسط مع تركيز خاص على الشباب وذلك من خلال حلقات تدارس وحلقات عمل وصياغة موضوعات محددة؛

٣- اقتراح ووضع مبادئ توجيهية لإستراتيجية البحر المتوسط بشأن الإعلام والوعي الجماهيري والمشاركة، ومن أجل هذا الغرض:

(أ) ضمان اشتراك جميع شركاء خطة عمل البحر المتوسط؛

(ب) تكامل استراتيجية للبلدان العربية كعنصر في استراتيجية البحر المتوسط؛

(ج) وضع عنصر دون إقليمي لبلدان شرقي البحر الادرياتيكي وتركيا واستخدام استراتيجيات دون اقليمية كعنصر رئيسي لاستراتيجية البحر المتوسط المقترحة؛

(د) عند اقتراح أنشطة محددة في إطار استراتيجية البحر المتوسط، يتعين أخذ أهمية اشتراك السلطات المحلية والقطاع الخاص، بالتدرج وأساسا الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في عين الاعتبار.

٤- إنتاج ملف إعلامي يحتوي على موجز قصير (صفحتان) لكل من هذه المنشورات وذلك للتوزيع الواسع خلال قمة العالم بشأن التنمية المستدامة.

ثانيا - العناصر

ثانيا - ألف - منع التلوث ومكافحته

تقييم التلوث من مصادر برية ومكافحته

السياسة العامة والتنسيق

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

١- تؤكد توجيه برنامج مد بول وتؤكد أيضا تنفيذ أنشطة مكافحة التلوث الموجهة نحو العمل؛ ومن أجل هذا الغرض، إيلاء الأولوية إلى التنفيذ الكامل لأنشطة برنامج العمل الاستراتيجي، بما في ذلك الأنشطة بناء على مشروع مرفق البيئة العالمية للبحر المتوسط؛*

٢- مواصلة صياغة وتنفيذ ومتابعة الأنشطة المتعلقة بتقييم التلوث التي تعتبر أدوات ضرورية للتحقق من حالة تلوث المنطقة والتقدم الذي أحرزته البلدان في مكافحة التلوث وكذلك الوسائل الصالحة لتحقيق إدارة المناطق الساحلية المناسبة؛

٣- مواصلة التعاون أيضا ودعمه مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المتعاونة في دعم مد بول ومراكز الأنشطة الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات والاتفاقات والبرامج والعاملين الاقتصاديين والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي والأنشطة الأخرى لمد بول الموافقة عليها مع التأكيد بشكل خاص على التعاون مع مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي/برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي على المستوى الإقليمي؛

٤- إيلاء الأولوية لتنفيذ الأنشطة في إطار برنامج العمل الاستراتيجي الممول من مرفق البيئة العالمية، ولا سيما الأنشطة الموجهة نحو تحقيق الاستدامة طويلة الأجل للمشروعات من خلال تنفيذ الأدوات الاقتصادية الملائمة.

(ب) توصيات إلى الأمانة (مد بول)

إيلاء الأولوية إلى الأنشطة الهادفة إلى مساعدة البلدان في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي والتعاون بالكامل مع المنظمات العاملة في تنفيذ مشروع مرفق البيئة العالمية للبحر المتوسط.

(مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

مواصلة تنفيذ عنصر مشروع برنامج العمل الاستراتيجي "الاستدامة لبرنامج العمل الاستراتيجي" والمساهمة في إنشاء منبر مالي في البلدان المؤهلة لمرفق البيئة العالمية لخفض تلوث البحر من مصادر برية بواسطة تعزيز استخدام أكثر الأدوات الاقتصادية ملائمة.

تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي

توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

إعتماد "وثيقة تشغيلية لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي" التي تصف الأنشطة التي تنفذ على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق الخفض التدريجي، وبحلول عام ٢٠٢٥، القضاء على التلوث.*

مياه النفايات الحضرية

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

جعل خفض التلوث الحضري هدفا له أولوية عليا، وبناء على ذلك تنفيذ عمل للسياسة مثل تعزيز واستكمال النظم الوطنية ذات العلاقة.*

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مد بول)

- ١- استكمال قائمة محطات معالجة مياه النفايات بالتدريج وإعداد قائمة مستكملة جديدة بحلول عام ٢٠٠٣؛
- ٢- توفير المساعدة إلى البلدان لاستكمال نظمها الوطنية بشأن تصريف المجاري؛
- ٣- إعداد تقييم لمبادئ توجيهية تتعلق بمعالجة المجاري ومياه النفايات الحضرية لممارسات إعادة استخدامها في منطقة البحر المتوسط؛
- ٤- تعزيز البحوث بشأن تقنيات بديلة لمعالجة المجاري تتكيف مع أوضاع البحر المتوسط والأخذ في الاعتبار البرامج الجارية على المستويين الاقليمي والدولي.

النفايات الصلبة

توصيات إلى الأمانة

(مد بول)

- ١- إعداد مبادئ توجيهية بشأن إدارة الفضلات الساحلية والبحرية مع خطة عمل لمساعدة البلدان في تحسين الجوانب المؤسسية والتقنية لإدارة الفضلات الساحلية.

التلوث الصناعي

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- إنشاء، بحلول عام ٢٠٠٣، ميزانية خط أساس وطني لانبعاثات كل الملوثات المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي على أساس منهجيات مشتركة أو مقارنة لوضع ميزانية خط الأساس وتتبع عمليات خفض التلوث المتحققة.*

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مد بول)

- ١- مساعدة البلدان على وضع، بحلول عام ٢٠٠٣، ميزانية خط أساس وطني لانبعاثات كل الملوثات المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي وإعداد وثائق ومنهجيات تقنية داعمة.*

الرصد

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

بذل كل جهد لصياغة وتنفيذ برامج رصد وطنية، بما في ذلك رصد الاتجاهات والامتثال والآثار البيولوجية طبقاً لأهداف وطرق المرحلة الثالثة لمد بول المتفق عليها باعتبارها أداة لتقييم التلوث البحري ومكافحته؛ ولهذا الغرض، توفير الدعم المؤسسي والمالي الأساسي إلى المؤسسات الوطنية المشاركة في أنشطة الرصد.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مد بول)

- ١- مواصلة مساعدة البلدان في صياغة برامج الرصد الوطنية والانتهاؤ منها وتنفيذها بهدف أن تشمل رصد الاتجاهات والامتثال والآثار البيولوجية؛
- ٢- مواصلة العمل بشأن الانتهاؤ من قاعدة بيانات المرحلة الثالثة لمد بول الجديدة للإدارة الصحيحة لبيانات الرصد ومساعدة البلدان في وضع قواعد بيانات وطنية متوافقة؛
- ٣- إيلاء الأولوية إلى تنفيذ برامج ضمان نوعية البيانات لرصد الآثار الكيميائية والبيولوجية لضمان أن البيانات ذات نوعية عالية ويعتمد عليها؛
- ٤- البدء في العمل بشأن مسألة تلوث الأنهار وإدارة أحواض الأنهار من خلال إعداد وثائق تقنية وإعلامية أساسية واستخدام الأموال من مشروع مرفق البيئة العالمية متعدد المتبرعين للبحر المتوسط مع أخذ العمل الذي قامت به منظمات أخرى في عين الاعتبار؛
- ٥- النظر في إدراج مؤشرات التختث فيما بين المؤشرات الإلزامية لبرنامج رصد الاتجاهات للمرحلة الثالثة لمد بول؛
- ٦- إعداد استعراض للمعايير الحالية لتصنيف المناطق المتلثة؛
- ٧- الانتهاؤ من معايير نوعية مياه الاستحمام بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأوروبي، وإذا لزم الأمر، عقد اجتماع خلال فترة السنتين من أجل اعتماد معايير بحلول الاجتماع العادي الثالث عشر للأطراف المتعاقدة.

(مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد)

- ٨- دعم برنامج مد بول وبرنامج العمل الاستراتيجي من خلال مشروعات تجريبية محددة ونشر المعلومات والتدريب وبناء القدرات على أساس استخدام الاستشعار عن بعد لنوعية المياه وتقييم الديناميكية.

المشاركة الجماهيرية

توصيات إلى الأمانة

(وحدة تنسيق البحر المتوسط ومد بول)

صياغة بحلول عام ٢٠٠٣، بالتعاون مع شركاء خطة عمل البحر المتوسط، خطة عمل لتعزيز مشاركة جميع عناصر المجتمع المدني في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي مع الأخذ في الاعتبار البرامج والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية Aarhus.

الإبلاغ

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

النظر في سجلات إطلاق الملوثات ونقلها باعتبارها أدوات أساسية لتقييم التلوث الصناعي ومكافحته وبذل كل جهد لتيسير تنفيذها على المستوى الوطني.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مد بول)

١- مواصلة العمل بشأن تنفيذ سجلات إطلاق الملوثات ونقلها من خلال توفير المساعدة الضرورية إلى البلدان؛

٢- استعراض ووضع مجموعة من مؤشرات التلوث البحري بالتعاون مع الخطة الزرقاء والرابطة الأوروبية للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والهيئات والمنظمات المختصة الأخرى؛

٣- وضع نظام إبلاغ عن تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي مع الأخذ في الاعتبار وضع نظم مماثلة تقوم باختبارها حالياً أمانة برنامج العمل العالمي.

خطط العمل الوطنية

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

اعتماد خطط عمل وطنية للتصدي للتلوث من أنشطة برية كجزء من تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي إذا لم تكن قد تمت حتى الآن. وينبغي أن تنتهي الخطط بحلول عام ٢٠٠٣ وأن تكون قيد التشغيل بحلول عام ٢٠٠٥.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مد بول)

مساعدة البلدان في صياغة و/أو دعم خطط عمل وطنية للتصدي للتلوث من أنشطة برية.

الأنشطة الأخرى المتعلقة ببروتوكول المصادر البرية

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- توفير جميع البيانات والمعلومات الضرورية إلى الأمانة للاستعراض المنتظم لقائمة مناطق التلوث الخطرة كل أربع سنوات مع أول قائمة منقحة تعد خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣؛
- ٢- إنشاء نظم التفتيش على التلوث و/أو دعمها بهدف جعلها قيد التشغيل الكامل بحلول عام ٢٠٠٥.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مد بول)

- ١- وضع مزيد من المبادئ التوجيهية لإدارة ماء الملح؛
- ٢- إعداد بحلول عام ٢٠٠٣ قائمة منقحة بمناطق التلوث الخطرة على أساس البيانات والمعلومات الرسمية التي وفرتها البلدان؛
- ٣- تقديم المساعدة إلى البلدان لوضع نظم تفتيش على التلوث و/أو الارتقاء بها.

الأنشطة المتعلقة بتنفيذ بروتوكول الإلقاء

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- تقديم جميع البيانات والمعلومات الضرورية إلى الأمانة حتى تتمكن من إعداد تقييم الأنشطة الإلقاء خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠١؛
- ٢- اعتماد مبادئ توجيهية لإدارة نفايات الأسماك أو المواد العضوية الناجمة عن تجهيز الأسماك والكائنات البحرية الأخرى التي أعدتها الأمانة بالتعاون مع السلطات الوطنية. وتصبح المبادئ التوجيهية قيد النفاذ بمجرد بدء نفاذ بروتوكول الإلقاء كما نصح في عام ١٩٩٥.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مد بول)

- ١- الانتهاء من تقييم أنشطة الإلقاء للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠١ على أساس المعلومات التي قدمتها الأطراف المتعاقدة؛
- ٢- إعداد مبادئ توجيهية لإدارة المواد الجيولوجية الخاملة غير الملوثة بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية؛

٣- وضع مبادئ توجيهية لإلقاء المنصات والهياكل من صنع الانسان في البحر بالتعاون مع السلطات الوطنية.

الأنشطة المتعلقة بتنفيذ بروتوكول النفايات الخطرة

توصيات إلى الأمانة

(مد بول)

إعداد تقييم لإدارة النفايات الخطرة في بلدان البحر المتوسط بما في ذلك استعراض للمناهج الفعالة لمكافحة نقل النفايات الخطرة غير المشروعة عبر الحدود.

الأنشطة المتعلقة بتحديد القضايا البيئية والتلوث الآخذة في الظهور ومتابعتها

توصيات إلى الأمانة

(مد بول)

١- مواصلة متابعة التطورات في البحوث والدراسات الجارية بشأن مسألة تغير المناخ وآثارها البيئية على منطقة البحر المتوسط وإبلاغ الأطراف المتعاقدة بناء على ذلك؛

٢- العمل على تحديد القضايا البيئية والتلوث الآخذة في الظهور (بما في ذلك الطلاء ضد النمو الفطري والتلوث المحمول جوا وأثر أنشطة تربية الأسماك) بالتشاور مع المنسقين الوطنيين لمد بول وتمويل مشروعات بحوث محدودة وإعداد تقييمات بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة ووكالات الأمم المتحدة المتعاونة.

منع التلوث من مصادر بحرية ومكافحته

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

١- اعتماد مقرر بشأن الولاية الجديدة وأهداف ووظائف المركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط؛

٢- التصديق على بروتوكول حالات الطوارئ الجديد التابع لاتفاقية برشلونة في أقرب وقت ممكن بمجرد الموافقة عليه وذلك للتمكن من تنفيذه؛

٣- مزيد من دراسة إمكانية إعارة موظفين مهنيين إلى المركز على أساس مؤقت؛

٤- دعوة البلد المضيف للمركز الاقليمي لتحديد وتوفير مبنى مناسب للمركز من أجل متطلباته في أسرع وقت ممكن؛

- ٥- تنقيح خطط طوارئ الأطراف المتعاقدة ووسائل مكافحة تلوث البحر بالنفط والمواد الضارة الأخرى وتعزيزها سواء على نحو منفرد أو من خلال تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف بالتعاون مع الأطراف المؤثرة الأخرى؛
- ٦- الامتثال للالتزامات بالإبلاغ واستخدام "نظام الإبلاغ عن التلوث" و"تقرير ما بعد الحادث" لتبادل المعلومات بشأن التلوث العرضي في البحر؛
- ٧- دعم وتيسير عمل الفريق العامل التقني للبحر المتوسط الذي أنشأه اجتماع جهات اتصال المركز الإقليمي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عملاً بالتوصية المقدمة إلى الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة؛
- ٨- اتخاذ أي إجراء ملائم لدعم الرصد الجوي كوسيلة لرصد ومعاينة مخالفات النظم الحالية لمنع التلوث من السفن على أساس التوصية المقدمة إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة الحادي عشر وما نتج عن اجتماع جهات اتصال للمركز الإقليمي (مالطة، ٢٥ - ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، REMPEC/WG.18/14)؛
- ٩- اقتراح ومناقشة سياسة إقليمية مشتركة متفق عليها، مع أخذ اختصاصات المنظمة البحرية الدولية في عين الاعتبار، لمنع التلوث من السفن على أساس الاستراتيجية الإقليمية لعام ١٩٩٧ المعتمدة والأخذ في الاعتبار أحكام بروتوكول حالات الطوارئ الجديد؛
- ١٠- دعم جهود المركز الإقليمي لتنفيذ برنامج الأنشطة بناء على برنامج المساعدة الأوروبية المتوسطية للجماعة الأوروبية بشأن مرافق الاستقبال في الموانئ.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط)

- ١- دعم الأطراف المتعاقدة في جهودها لتعزيز أعمال ومقترحات مشتركة في ميدان منع التلوث من السفن بما في ذلك مبادرات مشتركة على مستوى المنظمة البحرية الدولية؛
- ٢- دعم الأطراف المتعاقدة في تنقيح وتعزيز نظم وطنية ودون إقليمية للاستعداد والاستجابة.
- (المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط ووحدة تنسيق البحر المتوسط)
- محاولة الحصول على أموال خارجية ضرورية لمواصلة عملية دراسة إجراءات مناسبة لمنع التلوث من مراكب النزهة.

(مركز الأنشطة الاقليمية لاستشعار البيئة عن بعد)

دعم المركز الاقليمي لاستكشاف ورصد انسكاب النفط من خلال الاستخدام المتكامل للاستشعار عن بعد وتقنيات نظام المعلومات الجغرافية والأدوات المتقدمة الأخرى (مثل التحديد من الفضاء والاتصالات بالسواتل ذات السرعة العالية).

الانتاج الأنظف

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

دعوة الأطراف المتعاقدة:

- ١- تعزيز إدراك البعد البيئي في عمليات المشتروات العامة.*
- ٢- استخدام التزام مركز الأنشطة الاقليمية للانتاج الأنظف في عملية تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي ومشروع البحر المتوسط لمرفق البيئة العالمية وتنفيذ أنشطة طبقا لمجال اختصاصه.
- ٣- التركيز على إنشاء مراكز للانتاج الأنظف وتقديم المساعدة التقنية التي تحتاجها من خلال التعاون مع مركز الأنشطة الاقليمية للانتاج الأنظف.*
- ٤- يطلب من مركز الأنشطة الاقليمية للانتاج الأنظف استكمال الدراسة بشأن حالة الانتاج الأنظف في بلدان خطة عمل البحر المتوسط.
- ٥- تعزيز مشاركة مركز الأنشطة الاقليمية للانتاج الأنظف في الأنشطة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحر المتوسط.

(ب) توصيات إلى الأمانة:

دعوة الأمانة إلى:

- ١- دعم التعاون مع البرامج الأخرى وعناصر خطة عمل البحر المتوسط ولا سيما مع مد بول فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في إطار الفريق الموضوعي بشأن الصناعة والتنمية المستدامة وكذلك دعم التعاون مع الكيانات الأخرى في البحر المتوسط.
- ٢- تشجيع صلات أقوى مع المبادرات الأوروبية مثل IPPC, EMAS, IPP, Ecolabel ومع مؤسسات لدعم منهج متكامل للانتاج الأنظف لتحسين المشاركة في المعلومات مع البلدان من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط وكذلك زيادة مشاركتها في المحافل الدولية مثل شبكة IMPEL.

- ٣- التوسع في نطاق الأنشطة لتشمل المنتجات والخدمات وتركز أنشطتها على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة وإيلاء أهمية أكثر إلى تلوث الهواء وتلوث التربة في نطاق أنشطتها بالإضافة إلى تلوث المياه وتوليد النفايات الصلبة.
- ٤- توفير المعلومات البيئية إلى الصناعات لإعطائها توجيه وتعزيز الثقافة البيئية التي تهدف إلى تحسين أدائها.
- ٥- استعراض أدوات الإنتاج الأنظف التي وضعتها (MOED, GHP...) لتحديد فرص التحسين ونشر الدراسات المنفذة لتيسير استخدامها في بلدان البحر المتوسط.
- ٦- وضع تقرير مكتوب عن جميع الأنشطة التي نفذها مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف خلال السنوات الثلاث الماضية وإرسالها إلى جميع جهات الاتصال الوطنية.
- ٧- تنظيم زيارات موقع للمرافق التي نفذت تقنيات الإنتاج الأنظف واختبار دراسات حالة الإنتاج الأنظف في صناعات في البحر المتوسط وتنفيذ مشروعات بيئية.
- ٨- تدريب المتدربين وتنظيم دورات تدريبية طويلة الأجل وحلقات عمل بالتعاون مع بلدان خطة عمل البحر المتوسط.
- ٩- تنفيذ دراسات عن الأدوات الاقتصادية لتعزيز الإنتاج الأنظف والقضايا المتعلقة بالإنتاج ذات العلاقة بالإنتاج الأنظف وعن الخبرة في الإدارة البيئية في المجمعات الصناعية والمدن الصناعية.
- ١٠- تعزيز تبادل المعلومات فيما بين شبكة جهات الاتصال الوطنية لمركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف والتوسع في قاعدة بيانات خبراء الإنتاج الأنظف في البحر المتوسط.
- ١١- زيادة استخدام شبكة الانترنت وويب مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف باعتبارها أداة لشبكة جهات الاتصال الوطنية للمركز وكذلك لربط ويب المركز بويب خطة عمل البحر المتوسط من أجل التنفيذ والامتثال.
- تخضع جميع أنشطة مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف إلى موافقة الحكومة الإسبانية على الأعمال المتحققة.

ثانيا - باء - التنوع البيولوجي والمناطق المتمتعة بحماية خاصة

ثانيا - باء - ١ - جمع البيانات والتقييم الدوري للحالة

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

إيلاء أهمية أكبر إلى التصنيف في سياساتها العلمية.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

- ١- محاولة تنفيذ توصيات اجتماع جهات الاتصال للمناطق المتمتعة بحماية خاصة الخامس فيما يتعلق بالتصنيف من أجل وضع استراتيجية للبحر المتوسط تأخذ في الاعتبار المبادرات الأخرى وتتمشى مع المبادرات العالمية للتصنيف المضطلع بها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛
- ٢- استخدام الكمبيوتر في استمارة ادخال البيانات المعيارية الموضوعة لجمع قوائم جرد بالمواقع ذات الأهمية للصيانة وتنظيم دورات تدريبية طويلة الأجل عن استخدام الاستمارة ومساعدة الأطراف المتعاقدة في تطبيقها؛
- ٣- جعل قواعد بيانات مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة متاحة على شبكة الانترنت وتعميم بيانات نظام المعلومات الجغرافية بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وبذل جهود لإنشاء آلية غرفة مقاصة للبحر المتوسط بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي والتي ترتبط مع آليات غرف مقاصة وطنية وآخرين أنشئت في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

ثانيا - باء - ٢ - التخطيط والادارة

١٤ تنفيذ خطة العمل لصيانة السلحفاة البحرية في البحر المتوسط

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- تعزيز التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وGFCM فيما يتعلق بتدابير حماية السلحفاة في البحر المتوسط والتفاعل مع قطاع مصائد الأسماك وتعزيز الشبكات الوطنية للخبراء لدعم شبكة البحر المتوسط؛
- ٢- تشجيع برنامج وضع بطاقات تتمشى مع المعايير الموضوعة في إطار خطة العمل؛
- ٣- اعتماد مبادئ توجيهية لوضع تشريعات ونظم بشأن الصيانة وإدارة عشائر السلحفاة البحرية وموائلها وأخذها في الاعتبار عند إعداد تشريعات للارتقاء بها وتنفيذها.*
- ٤- دعم تصميم وتنفيذ مشروع يقدم إلى اللجنة الأوروبية للتمويل بشأن تحديد الموائل ذات الأهمية للسلحفاة البحرية في البحر المتوسط.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

- ١- معايرة طرق وضع البطاقات ومركزية المعلومات الناتجة من برامج وضع البطاقات المختلفة في قاعدة بيانات يكون مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة مسؤولاً عنها؛
- ٢- استكمال دليل خبراء السلحفاة البحرية ليشمل المنظمات و/أو المختبرات وإنشاء تجميع website جميع المصادر المتاحة لصيانة السلحفاة البحرية في البحر المتوسط؛
- ٣- اعداد، بالتشاور مع خبراء البحر المتوسط: '١' مشروع يقدم إلى اللجنة الأوروبية للتمويل بشأن تحديد الموائل ذات الأهمية للسلحفاة البحرية؛ '٢' دراسة عن مراكز الإنقاذ الحالية ومبادئ توجيهية لإنشاء مراكز وإدارتها؛ '٣' مشروع لتقييم عشائر السلحفاة البحرية في البحر المتوسط.

٢٠ تنفيذ خطة عمل إدارة فقمة البحر المتوسط

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

تعزيز تنفيذ توصيات الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة مع الأخذ في الاعتبار توصيات جهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة الخامس.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

إنشاء في المستقبل القريب فريق طوارئ من المتخصصين لوضع خطة طوارئ تحتوي على مقترحات لأعمال عملية وجدول زمني.

٣٠ تنفيذ خطة عمل صيانة الثدييات البحرية في البحر المتوسط

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

١- أن تلاحظ التقدم المحرز في التنسيق بين خطة عمل البحر المتوسط و ACCOBAMS ومشروع مذكرة التفاهم بشأن التعاون، الذي سيحكم دور مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في تنفيذ ACCOBAMS باعتبارها وحدة تنسيق دون إقليمية للبحر المتوسط؛*

٢- ترحب بعرض أسبانيا فيما يتعلق بإنشاء قاعدة بيانات البحر المتوسط بشأن جنوح الثدييات البحرية في فالينشيا. وسيكون مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة المودع لديه قاعدة البيانات التي سيقوم على إدارتها معهد كفانيليس للتنوع البيولوجي في جامعة فالينشيا الذي سيتلقى دعماً مالياً من حكومة أسبانيا لهذا الغرض. وينبغي تقديم

البيانات التي ستدرج في قاعدة البيانات سنويا من خلال مراكز التنسيق الوطنية التي تعينها جهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

- ١- مساعدة الأطراف المتعاقدة في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لصيانة الثدييات البحرية بما في ذلك شبكات لرصد الجنوح والتدريب؛
- ٢- التعاون مع ACCOBAMS في: '١' إقامة شبكات وطنية عن رصد جنوح الثدييات؛ '٢' العمل على خفض التفاعلات مع صيد الأسماك؛ '٣' تنظيم عمليات مسح في شرقي البحر المتوسط.

'٤' تنفيذ خطة عمل لصيانة النباتات البحرية في البحر المتوسط

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- اعتماد مبادئ توجيهية لتقييم الأثر على مروج الأعشاب البحرية واستخدامها كأساس لوضع تشريعات وتحسينها وتنفيذها؛*
- ٢- عملا بالفقرتين ٢٥ و ٢٦ من خطة عمل صيانة النباتات البحرية في البحر المتوسط، تمنح صفة عضو منتسب لخطة العمل للمؤسسات التالية: GIS Posidonie (فرنسا) ICRAN (إيطاليا) INSTM (تونس) وأمانة اتفاق RAMOGE وجامعة كورسيكا (فرنسا) the World Seagrass Association*.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

- ١- تعزيز رصد صحة المروج ونشر التقنيات ذات العلاقة من خلال الأدلة التقنية والتدريب؛
- ٢- تنظيم الندوة الثانية للبحر المتوسط بشأن النباتات البحرية في عام ٢٠٠٣؛
- ٣- اعداد طلب يمول من أجل مشروع '١' وضع خرائط للمروج (مع الأعضاء المنتسبين إلى خطة العمل)؛ '٢' عن الحياة النباتية البحرية في البحر المتوسط؛ '٣' جمع المراجع.

٥٠ إنشاء المناطق المتمتعة بحماية خاصة

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

اعتماد الاستمارة المشروحة للتقارير التي تقدم مناطق مقترحة لإدراجها في قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط (UNEP/(DEC)MED WG.190/12). ويمكن تحسينها إذا لزم الأمر.*

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

١- إعداد "أداة مساعدة للصياغة" لعرض التقارير ولإدراج فيها شرح لعملية الإدراج في قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط، والعمل على إنشاء هذه القائمة وتقديم المساعدة، حسب ما تسمح به الموارد، إلى البلدان التي تطلب المساعدة في هذا المجال؛ وتقديم إلى جهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة عند تقييم المقترحات المقدمة لإدراج المواقع في القائمة، من خلال أدوات ملائمة.

٢- وضع مبادئ توجيهية لإنشاء وإدارة مناطق متمتعة بحماية خاصة التي نصت عليها المادة ١٦ من البروتوكول (الفقرة جيم)؛

٣- إعداد مشروع وثيقة تحدد طرائق منح دبلوم البحر المتوسط الذي أنشأته المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط (القسم ٢ - ٣) التي ستمنح خلال الاجتماعات العادية للأطراف إلى القوائم التي تتميز بتنفيذ أنشطة محددة ملموسة لإدارة التراث الطبيعي في البحر المتوسط وصيانتته.

٦٠ القضايا الاستراتيجية الأخرى المتعلقة بصيانة التنوع البيولوجي

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

أن تلاحظ تقرير اجتماع مشاوره مشترك بشأن تنسيق تنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة واتفاقية التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط (فالينشيا، ٢٠ - ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠١).

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

١- إعداد عناصر لمشروع خطة عمل بشأن إدخال الأنواع والأنواع المكتسحة؛

٢- وضع مشروع خطة عمل لصيانة أنواع الطيور الواردة في المرفق الثاني بالبروتوكول؛

- ٣- إعداد، بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة، مشروع خطة عمل لصيانة أنواع الأسماك الغضروفية في البحر المتوسط؛
- ٤- وضع معايير مشتركة لإدراج أنواع إضافية في مرفقات بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة؛
- ٥- دراسة مسألة الاتجار في *Lithophaga lithophaga*، وطلب مشورة الخبراء في القانون البيئي وتقديم تقرير عن هذه المسألة إلى جهات الاتصال؛
- ٦- الاتصال بأمانتي برن وبون لدعم صلات التعاون التي أنشأها مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة مع هاتين المنظميتين من خلال توقيع مذكرة تعاون مع كل منهما.

ثانيا - باء - ٣ - الإعلام الجماهيري

(أ) توصية إلى الأطراف المتعاقدة

تنفيذ، على المستوى الوطني، أعمال لنشر المعلومات عن بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة وخطط العمل المعتمدة في سياق خطة عمل البحر المتوسط لصيانة الأنواع.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

مساعدة جهات الاتصال الوطنية بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة التي تطلب العمل لنشر معلومات عن بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة على المستوى الوطني أن تنفذ بما تسمح به الموارد.

ثانيا - باء - ٤ - تبادل الخبرات ودعم القدرات الوطنية

(أ) توصية إلى الأطراف المتعاقدة

تعزيز، من خلال مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة أو العمل الثنائي، التدريب وتبادل الخبرات ولا سيما في استخدام استمارة إدخال بيانات معيارية ولتنفيذ خطط العمل لصيانة الأنواع.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

مواصلة مساعدة البلدان على تحسين قدراتها الوطنية في مجال صيانة وإدارة التراث الطبيعي والعمل على الحصول على موارد مالية خارجية من أجل هذه الأنشطة.

ثانيا - جيم - الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- حث السلطات ذات العلاقة على دعم تنفيذ توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية مع اعتبار نتائج الاستبيان الذي أرسلته وحدة التنسيق إلى الأطراف المؤثرة الرئيسية*
- ٢- دعم المبادرات دون الإقليمية للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية، مثل مبادرة البحر الإدراتيكي والبحر الأيوني وramoge وأخرى. وأيضا دعوة البلدان لإعداد و/أو استكمال استراتيجيتها الوطنية للإدارة الساحلية مع أخذ المبادئ التوجيهية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي أعدها برنامج الأعمال ذات الأولوية في عين الاعتبار؛
- ٣- اعتماد و/أو تحسين التشريعات الوطنية للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية، مع اعتبار العمل الذي قام به برنامج الأعمال ذات الأولوية والمنظمات الدولية الأخرى. وتدعو أيضا الأطراف المتعاقدة إلى إعداد دراسة جدوى لبروتوكول إقليمي للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية؛
- ٤- دعم ومساعدة المؤسسات الوطنية والمحلية لأطراف المتعاقدة في استخدام منهجيات وأدوات لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي وضعها برنامج الأعمال ذات الأولوية؛
- ٥- دعوة السلطات في الجزائر ولبنان ومالطة إلى دعم تنفيذ مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية في بلدانها. وتدعو أيضا المغرب وسلوفينيا إلى البدء في أنشطة تمهيدية من أجل توقيع اتفاق لمشروعات في بلديهما. وينبغي مواصلة التركيز على عدد من الأنشطة التي يمكن تنفيذها بالكامل مع تكامل قوي السياسات القطاعية. وينبغي أن تتألف الأفرقة الوطنية لتنفيذ مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية من خبراء ذوي تأهيل عال في هذه البرامج وينبغي أن يكون الخبراء الدوليين على مستوى عال من الكفاءة والخبرة؛
- ٦- تدعو السلطات في البلدان التي تمت فيها مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية إلزام نفسها بمتابعة الأنشطة من خلال ضمان الموارد المالية والبشرية الضرورية التي تشمل جميع الأطراف المؤثرة؛
- ٧- دعوة البلدان التي لم تنفذ فيها حتى الآن أي من مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية اقتراح مشروعات جديدة وإعداد دراسات جدوى لها؛
- ٨- دعوة الأطراف المتعاقدة وضع مناهج منتظمة ومنظورية (تنفيذ تحليلات الاستدامة) للمناطق الساحلية من خلال مجموعة مؤشرات الأولوية بالتعاون مع خطة عمل البحر المتوسط (مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء)؛

٩- دعم مبادرة شبكة إقليمية على أساس أدوات وتكنولوجيات متقدمة (مثل الفضاء ونظم المعلومات الجغرافية والاتصالات وشبكة انترنت) لتناول التنمية المستدامة في البحر المتوسط (مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد). وبناء على ذلك، تدعو البلدان إلى دعم المراكز/المنظمات الوطنية التي تتناول هذه الأدوات والتقنيات من خلال توفير الموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية.

(ب) توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

- ١- دعم الأطراف المتعاقدة في وضع استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية تتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتوفير المساعدة التقنية عندما تطلبها الأطراف المتعاقدة من خلال مشورة السياسة وحلقات عمل وطنية وبعثات خبراء إلى البلدان ودورات تدريبية؛
- ٢- مساعدة الجزائر ولبنان ومالطة على إعداد تقاريرها الوطنية بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- ٣- مواصلة الدعم المؤسسي وبناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية للأطراف المتعاقدة من خلال الوسائل التقليدية والقائمة على شبكة انترنت (MedOpen) والدورات التدريبية بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتبادل المعلومات بشأنها من خلال وضع مبادرات إقليمية "غرفة مقاصة" للإدارة الساحلية والاحتفاظ بالمعلومات على Website وإصدار ونشر مبادئ توجيهية وورقات موضوعية ونتائج البرامج والإنجازات الأخرى؛
- ٤- استكمال المبادئ التوجيهية الإقليمية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإعداد مبادئ توجيهية لوضع تشريعات وطنية للإدارة الساحلية؛
- ٥- مساعدة الأطراف المتعاقدة في اعتماد و/أو تحسين تشريعاتها الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وأيضاً مساعدة الأطراف المتعاقدة في إعداد دراسة جدوى لبروتوكول إقليمي بشأن الإدارة للمناطق الساحلية؛
- ٦- تحليل المشاكل المتأكل الساحلي وتنظيم حلقة عمل إقليمية لمناقشة واعتماد خطة عمل إقليمية لمكافحة هذه الظاهرة، وأخذ الاتفاقيات الدولية والخبرة التقنية في هذا المجال في عين الاعتبار؛
- ٧- مواصلة وضع وتنفيذ أدوات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ولا سيما نظم المعلومات الساحلية والتقييم السريع للبيئة الساحلية وأدوات تخطيط الأرض واستخدام البحر والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار، من أخذ المنهج الذي وضعه الاتحاد الأوروبي في هذا المجال في عين الاعتبار؛
- ٨- مواصلة تطوير وتنفيذ تقييم الأثر البيئي على مستوى المشروع والتقييم البيئي الاستراتيجي على مستوى الخطط والبرامج لضمان أخذ الشواغل البيئية في عين الاعتبار

في المراحل الأولى في عملية التخطيط وإيلاء أهمية خاصة إلى المسائل المحتملة عبر الحدود؛

- ٩- تنسيق أنشطة خطة عمل البحر المتوسط فيما يتعلق بمشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية، التي تقع تحت التنسيق الشامل لوحدة التنسيق؛
- ١٠- إعداد دراسات جدوى وبرامج واتفاقات لبرامج إدارة المناطق الساحلية لتنفيذ مشروعات برامج إدارة المناطق الساحلية الجارية لخطة عمل البحر المتوسط والمشروعات التي تقرر تنفيذها؛
- ١١- اقتراح على البلدان التي تمت الانتهاء من مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية فيها استخدام الأدوات الحالية للإدارة البيئية و/أو تكييفها التي تمكن متابعة برامج إدارة المناطق الساحلية ومساعدة تلك البلدان في إعداد مشروعات قابلة للتطبيق تعتبر استمراراً لمشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية؛
- ١٢- وضع أنواع جديدة لمشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية، بما في ذلك مشروعات عبر الحدود والتأكيد أكثر على المشاركة الجماهيرية والإدارة الاستراتيجية للمناطق الساحلية ووضع السياسة في البلدان المعنية على أساس المقترحات الأولية التي وضعها مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية؛
- ١٣- تقييم جدوى إدراج مسألة الصحة في برامج إدارة المناطق الساحلية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية؛
- ١٤- وضع خرائط للحساسية تشغيلية للمناطق الساحلية بالتعاون مع المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط؛
- ١٥- المساعدة في تنفيذ عنصر التنوع البيولوجي في برامج إدارة المناطق الساحلية بالتعاون مع مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة؛
- ١٦- مساعدة السلطات الوطنية والمحلية والعاملين الآخرين على توقع التغييرات من خلال وضع تحليلات منتظمة ومنظورية للاستدامة، ولا سيما في سياق برامج إدارة المناطق الساحلية، ومن خلال دعم القدرات الوطنية ونشر هذه الطرق.

(مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد)

عام

- ١- مساعدة بلدان البحر المتوسط وعناصر خطة عمل البحر المتوسط في ميدان استخدام تكنولوجيات الفضاء من أجل التنمية المستدامة وذلك للمساعدة في تحسين المعرفة والفهم البيئي لدعم عمليات اتخاذ القرارات وأخذ المبادرات الحالية وانجازاتها على المستويين الأوروبي والدولي في عين الاعتبار؛

- ٢- مساعدة بلدان البحر المتوسط في وضع مشروعات تجريبية لرصد حالة وتغييرات المسائل البيئية ذات الأولوية (مثل الكوارث والتصحر والتغييرات الساحلية والتوسع الحضري) والسعي للحصول على مصادر خارجية للتمويل.

برامج إدارة المناطق الساحلية/الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لخطة عمل البحر المتوسط

- ٣- المساهمة، بالتعاون الوثيق مع عناصر خطة عمل البحر المتوسط المعنية، في تنفيذ برامج إدارة المناطق الساحلية الجارية وفي المستقبل (مثل المعلومات المستشعرة عن بعد من أجل التحليل البيئي والمساهمة في إدارة البيانات والمعلومات وتنفيذ نظم المعلومات الجغرافية)؛
- ٤- تطوير استخدام بيانات EO في إطار الإدارة للمناطق الساحلية ولا سيما التآكل الساحلي وإدارة مجتمعات المياه.

الشبكات

- ٥- دعم الدور المركزي لتبادل بلدان البحر المتوسط للبيانات ذات العلاقة بالمشروعات الجارية والماضية والخبرات وأفضل الممارسات والمنهجيات القائمة على الاستشعار عن بعد من خلال تنفيذ شبكة قائمة على web للمراكز/المنظمات المتخصصة في البحر المتوسط التي تتناول الاستشعار عن بعد وتطبيقاته البيئية؛
- ٦- ضمان نقل النتائج المتحققة إلى بلدان البحر المتوسط الأخرى من خلال مشروعات منفذة على نطاق وطني/محلي لتناول البعد الإقليمي.

بناء القدرات وتوافق الآراء

- ٧- مواصلة دعم دورها المركزي، بالاشتراك مع السلطات الوطنية ومراكز الأنشطة الإقليمية لخطة عمل البحر المتوسط، في زيادة الوعي وبناء القدرات وأنشطة التدريب، والاستخدام الملائم لوسائل الاتصالات السريعة وذلك على أساس مشروعات تجريبية تعتمد على تقنيات الفضاء المتطورة من أجل التنمية المستدامة.

توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء)

- ١- مساعدة السلطات الوطنية والمحلية والعاملين الآخرين على التنبؤ بالتغييرات من خلال وضع تحليلات منتظمة ومنظورية للاستدامة ولا سيما في سياق برامج إدارة المناطق الساحلية ومن خلال دعم القدرات الوطنية ونشر هذه الطرق.

ثانيا - دال - تكامل البيئة والتنمية

ثانيا - دال - ١ - الرقابة والتحليل المنظوري: التقدم المحرز تجاه التنمية المستدامة

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

١- مواصلة وتكثيف الجهود لتطبيق توصيات الأطراف المتعاقدة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة من خلال:

- تحسين مستويات جمع وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة، ولا سيما على مستوى الساحل؛

- دعم قدرات الرصد والتحليل المنظوري للبيئة والتنمية؛

- دعم تحليلات وتقارير عن البيئة والتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والساحلية؛*

٢- مساعدة الأطراف المتعاقدة في تطبيق التوصيات بشأن المؤشرات ولا سيما في سياق إعداد تقرير إقليمي وساحلي، وتشجيع شبكة إقليمية للمرصد الوطنية ونظم مماثلة؛*

٣- مواصلة الجهود لدعم القدرات في مجال الإحصائيات البيئية ومواصلة برنامج البيئة Medstat وتمديد بعض الأنشطة إلى برنامج المساعدة الأوروبية المتوسطة للبلدان غير المستفيدة إلى أقصى حد ممكن؛*

٤- مواصلة العمل بشأن تحليل مسألة التجارة الحرة والبيئة وكذلك الأدوات الاقتصادية من أجل البيئة؛

٥- دعم جهود الاتصالات والنشر والتدريب ودورها كمحفل فكري بشأن توقعات البحر المتوسط والتنمية المستدامة

(مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد)

١- مواصلة أنشطته بشأن جرد المعلومات المستشعرة عن بعد من أجل حساب مؤشرات التنمية المستدامة المختارة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛*

٢- بالتعاون مع عناصر خطة عمل البحر المتوسط، تنفيذ أنشطة بشأن استخدام EO لرصد تدهور الأرض.

ثانيا - دال - ٢ - السياحة والتنمية المستدامة

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

١- تطبيق التوصيات التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في أعقاب عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

- دعوة السلطات المعنية في بلدانها إلى مواصلة تنفيذ توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن السياحة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط؛
- دعم الجهود المشتركة للاتحاد الأوروبي وبرنامج المساعدة الأوروبية المتوسطية وخطة عمل البحر المتوسط وتنفيذ البلدان لمشروع السياحة المستدامة في البحر المتوسط؛
- تشجيع سلطاتها الوطنية والمحلية والمنظمات التي تسعى للربح والتي لا تسعى للربح على إجراء تقييم قدرة الحمل، حسب الاقتضاء، للأنشطة السياحية كأداة مشتركة للتنمية المستدامة للسياحة.

توصيات إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الاقليمية للخطة الزرقاء)

مواصلة تطبيق التوصيات بشأن السياحة والتنمية المستدامة التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة عقب مقترح لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (مالطة، ١٩٩٩) ولا سيما التوصيات بشأن جمع البيانات المتعلقة بالسياحة والتنمية المستدامة.

(مركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

تعزيز استخدام تقييم قدرة الحمل كأداة للتنمية المستدامة للسياحة من خلال تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية في البحر المتوسط في مجالات السياحة ومواصلة تقديم المساعدة التقنية.

ثانيا - دال - ٣ - الإدارة الحضرية والتنمية المستدامة

(أ) توصية إلى الأطراف المتعاقدة

اعتماد وتنفيذ التوصيات التي اقترحتها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن الإدارة الحضرية والتنمية المستدامة، وتوفير الدعم للسلطات الحضرية في بلدانها.

(ب) توصيات إلى الأمانة

تعزيز ومتابعة العمل المنفذ بشأن عملية التحضر والمدن ومواصلة التحليل في مجال النفايات ومواصلة تنفيذ مقترحات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ومتابعتها.

(مركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

- ١- مساعدة الأطراف المتعاقدة في محاولاتها لتنفيذ توصيات لجنة البحر المتوسط بشأن الإدارة الحضرية والتنمية المستدامة من خلال أدوات ملائمة للإدارة الحضرية ومن خلال إنشاء آليات لتبادل الخبرات بشأن ممارسات الإدارة الحضرية الجيدة؛
- ٢- مزيد من دراسة وتحليل مسألة الإدارة الساحلية والإدارة الحضرية وتحديد استراتيجيات وأعمال ينبغي تشجيعها في هذا المجال.

ثانيا - دال - ٤ - التنمية الريفية والمناطق والموارد الطبيعية

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

- ١- المتابعة بفعالية أكثر التوصيات المعتمدة بشأن المياه وتنفيذ تقييم أولي للجهود المبذولة والصعوبات التي يتعين التغلب عليها، والمساهمة في التحليل الاقليمي بشأن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية؛
- ٢- دعم الجهود المبذولة لاستخدام ممارسات أفضل لإدارة موارد المياه الحضرية؛
- ٣- مواصلة الأنشطة المتعلقة بإدارة مكافحة التآكل/التصحّر كعنصر أساسي للتنمية المستدامة في المنطقة ودعم التعاون الناجح بين منظمة الأغذية والزراعة ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في هذا المجال؛
- ٤- مواصلة أنشطة الإدارة المتكاملة لموارد المياه بالتعاون مع GWP-MED والهيئات المختصة الأخرى.

(ب) توصيات إلى الأمانة

- دعم تنفيذ التوصيات بشأن إدارة الطلب على المياه التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة عقب مقترح لجنة البحر المتوسط ومتابعتها من خلال تنظيم محفل عن نتائج التوصيات ومواصلة العمل بشأن التنمية الريفية المستدامة وتكامل أهداف صيانة التربة وإدارتها والغابات والتنوع البيولوجي الأرضي، ولا سيما في الشراكة مع GWP-MED و CIHEAM.

(مركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

- ١- وضع مبادئ توجيهية لإدارة موارد المياه الحضرية وتدريب الخبراء الاقليميين على استخدامها؛
- ٢- تنفيذ المشروع دون الاقليمي بشأن مكافحة تآكل التربة والتصحّر وإدارتها في بلدان المغرب ووضع منهجيات للتدريب والأدوات والإجراءات والتكنولوجيات في لبنان والجمهورية العربية السورية وتركيا؛

٣- دعوة الأمانة (مركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية) لتوفير الدعم للأفرقة العاملة للجنة البحر المتوسط بشأن إدارة النفايات والتنمية الزراعية والريفية (إذا تمت الموافقة عليها) ولا سيما في مجال مكافحة النفايات الحضرية وتآكل التربة والتصحر وإدارتها.

ثالثًا - الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

(أ) توصيات إلى الأطراف المتعاقدة

اعتماد الميزانية المقترحة على أساس الشروط الواردة في القسم ذي العلاقة بالتقرير:*

التذييل ١

مرفق متعلق بأهداف ووظائف المركز الاقليمي لمكافحة التلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى

أولا - الأهداف

١- دعم قدرات الدول الساحلية في البحر المتوسط وتيسير التعاون فيما بينها للاستجابة للحوادث التي تسبب أو يحتمل أن تسبب تلوث البحر بالنفط والمواد الضارة الأخرى، ولا سيما في حالة الطوارئ التي تشكل خطرا جسيما أو وشيكا على البيئة البحرية أو يمكن أن تؤثر على الأرواح البشرية.

٢- مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط، التي تطلب ذلك عند تنمية قدراتها الوطنية للاستجابة لحوادث التي تسبب أو يحتمل أن تسبب تلوث البحر بالنفط والمواد الضارة الأخرى وتيسر تبادل المعلومات والتعاون التكنولوجي والتدريب.

٣- يمكن النظر كهدف تالي، أي، إمكانية البدء في عمليات لمكافحة التلوث بالنفط وفي النهاية المواد الضارة الأخرى على المستوى الاقليمي. وينبغي تقديم هذه الإمكانيات لتوافق عليها الحكومات بعد تقييم النتائج المتحققة في الإيفاء بالهدفين السابقين وعلى ضوء الموارد المالية، التي قد تتاح لهذا الغرض.

مرفق بالقرار ٧

أخذ النص باعتباره أساس النص الذي وافق عليه اجتماع جهات الاتصال الوطنية للمركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط المعقود في مالطة في الفترة ٢٥ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

تم تعديل العنوان كما يلي:

مرفق متعلق بأهداف ووظائف المركز الاقليمي لتنفيذ بروتوكول حالات الطوارئ

أولا - الأهداف

١- دعم قدرات الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط من أجل منع تلوث البيئة البحرية بواسطة السفن وضمان التنفيذ الفعال في هذه المنطقة للقواعد التي يعترف بها عامة على المستوى الدولي المتعلقة بمنع التلوث بواسطة السفن، ومن أجل خفض التلوث ومكافحته، وإلى أقصى مدى ممكن، القضاء عليه في البيئة البحرية بغض النظر عن مصدره.

تم تعديل الفترتين الثانية والثالثة كما يلي:

٢- إقامة تعاون إقليمي في مجال منع تلوث البيئة البحرية بواسطة السفن وتيسير التعاون فيما بين الدول الساحلية في البحر المتوسط وذلك للاستجابة إلى حوادث التلوث التي ينتج عنها أو قد ينتج عنها تصريف النفط أو المواد الخطرة والضارة الأخرى والتي تتطلب إجراءات فورية أو استجابة فورية أخرى.

٣- مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط، التي تطلب ذلك، لتنمية قدراتها الوطنية للاستجابة إلى حوادث التلوث التي ينتج عنها أو قد ينتج عنها تصريف النفط أو المواد الخطرة والضارة الأخرى وتيسير تبادل المعلومات والتعاون التكنولوجي والتدريب.

٤- توفير إطار لتبادل المعلومات بشأن المسائل التشغيلية والتقنية والعلمية والقانونية والمالية.

ثانيا - الوظائف

ألف - جمع المعلومات ونشرها بشأن:

١- السلطات الوطنية المختصة المسؤولة عن تلقي التقارير عن تلوث البحر بالنفط والمواد الضارة الأخرى وتناول المسائل المتعلقة بتدابير المساعدة بين الأطراف؛

٢- قوائم بالخبراء والمعدات والمنشآت في كل دولة ساحلية من أجل الاستجابة للحوادث التي تسبب أو يحتمل أن تسبب تلوث البحر بالنفط والمواد الضارة الأخرى، التي يمكن أن توضع بناء على شروط معينة، تحت تصرف الدولة التي تطلب ذلك في حالة الطوارئ؛

٣- معلومات عامة وخطط وطرق وتقنيات لمكافحة التلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى وذلك لمساعدة البلدان في المنطقة، كلما كان ضروريا، في إعداد خطط طوارئها الوطنية؛

٤- المناطق الساحلية في البحر المتوسط، مع إيلاء أهمية خاصة للمناطق ذات الحساسية للتلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى. ويمكن استخدام هذه المعلومات من خلال نماذج التنبؤ بالمخاطر وإعداد خرائط بيئية للحساسية.

- باء - إنشاء قاعدة بيانات مستندة على الكمبيوتر جزئيا واستكمالها وتشغيلها بشأن المواد الكيميائية وخواصها والأخطار على الحياة البشرية والبيئة البحرية وتقنيات الاستجابة والمسائل القانونية والمالية، وتشجيع الحوار والقيام بالأعمال المنسقة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية لتنفيذ البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الخطرة والضارة الأخرى في حالات الطوارئ.

ثانيا - الوظائف

ألف - الوظائف العامة

- ١- ضمان متابعة تنفيذ البروتوكول التابع لاتفاقية برشلونة المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الخطرة والضارة الأخرى في حالات الطوارئ، والقيام بوظائف الأمانة ذات العلاقة. ولتحقيق هذا الهدف، تنظيم اجتماعات منتظمة للسلطات الوطنية المسؤولة عن السياسات في مجال منع التلوث من السفن والاستعداد والاستجابة له والتعاون في حالة الطوارئ، وإبلاغ اجتماعات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.
- ٢- إقامة علاقات عمل وثيقة والحفاظ عليها مع مراكز الأنشطة الإقليمية وخطة عمل البحر المتوسط ومع "الهيئات الإقليمية المتخصصة" التي تقوم بدور تنسيقي كما ورد في خطة عمل البحر المتوسط، ولا سيما المؤسسات العلمية في المنطقة.
- ٣- التعاون، حسب الاقتضاء، في أنشطة خطة عمل البحر المتوسط المتعلقة بالتلوث البحري.

باء - الوظائف المتعلقة بمنع تلوث البيئة البحرية من السفن

- جيم - إقامة نظام وتشغيله بالتدرج لدعم مقررات التلوث البحري في حالات الطوارئ من أجل توفير المعلومات بسرعة إلى الدول الساحلية في البحر المتوسط عن سلوك ومخاطر والامكانيات المختلفة للعمل في حالات الحوادث التي تتضمن النفط والمواد الضارة الأخرى.
- [١- مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط في تدعيم قدراتها الوطنية من أجل أن تتمكن جميع الإدارات ذات العلاقة من وضع سياسات لمنع التلوث من السفن وتنفيذها]:
- (أ) من خلال جمع المعلومات ونشرها المتعلقة بالجوانب القانونية والتقنية لمنع التلوث من السفن، والاستفادة من الوثائق التي تعدها المنظمة البحرية الدولية؛
 - (ب) من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا؛
 - (ج) من خلال القيام بأنشطة التدريب؛
 - (د) من خلال تنفيذ برامج ومشروعات تجريبية، بناء على طلب الدول وفي حدود الوسائل المتاحة؛
 - (هـ) من خلال توفير المساعدة التقنية للدول الساحلية التي تطلب ذلك.
- ٢- مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط في إقامة تعاون إقليمي في مجال منع تلوث البيئة البحرية بواسطة السفن:

(أ) من خلال تعزيز الحوار الهادف إلى القيام بأعمال منسقة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، بناء على طلب الدول؛

(ب) من خلال المساعدة في تنفيذ البرامج الإقليمية التي وافقت عليها الأطراف المتعاقدة؛

(ج) من خلال القيام بدراسات عن الموضوعات ذات الاهتمام الإقليمي، بناء على طلب الدول.

جيم - الوظائف المتعلقة بالاستعداد والاستجابة لحوادث التلوث البحري والتعاون في حالة الطوارئ

١- جمع المعلومات ونشرها عن:

١٠- السلطات الوطنية المختصة المسؤولة عن تلقي التقارير عن تلوث البحر بالنفط والمواد الضارة الأخرى وتناول المسائل المتعلقة بتدابير المساعدة بين الأطراف؛

عدلت الفقرة الفرعية الثانية كما يلي:

٢٠- قوائم بالخبراء والمعدات والمنشآت في كل دولة ساحلية من أجل الاستجابة للحوادث التي تسبب أو يحتمل أن تسبب تلوث البحر بالنفط والمواد الضارة الأخرى، التي يمكن أن توضع بناء على شروط معينة، تحت تصرف الدولة التي تطلب ذلك في حالة الطوارئ؛

٣٠- معلومات عامة وخطط وطرق وتقنيات لمكافحة التلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى وذلك لمساعدة البلدان في المنطقة، كلما كان ضرورياً، في إعداد خطط طوارئها الوطنية؛

٤٠- المناطق الساحلية في البحر المتوسط، مع إيلاء أهمية خاصة للمناطق ذات الحساسية للتلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى. ويمكن استخدام هذه المعلومات من خلال نماذج التنبؤ بالمخاطر وإعداد خرائط بيئية للحساسية.

٢- إنشاء قاعدة بيانات مستندة على الكمبيوتر جزئياً واستكمالها وتشغيلها بشأن المواد الكيميائية وخواصها والأخطار على الحياة البشرية والبيئة البحرية وتقنيات الاستجابة وطرق مكافحة.

٣- إقامة نظام وتشغيله بالتدرج لدعم مقررات التلوث البحري في حالات الطوارئ من أجل توفير المعلومات بسرعة إلى الدول الساحلية في البحر المتوسط عن سلوك ومخاطر والامكانيات المختلفة للعمل في حالات الحوادث التي تتضمن النفط والمواد الضارة الأخرى.

٤ - إعداد أدلة تشغيلية ووثائق تقنية ونشرها واستكمالها.

٥ - إنشاء نظام إقليمي للاتصالات/المعلومات ملائم لاحتياجات الدول التي يقوم على خدمتها المركز.

٦ - تنمية تعاون تكنولوجي وبرامج تدريب لمكافحة تلوث البحر بالنفط والمواد الخطرة والضارة الأخرى وتنظيم دورات تدريبية.

٧ - مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط، التي تطلب ذلك، في إعداد ووضع اتفاقيات تشغيلية ثنائية أو متعددة الأطراف أو دون إقليمية بين الدول الساحلية المجاورة.

٨ - إعداد واستكمال ترتيبات تشغيلية ومبادئ توجيهية تهدف إلى تيسير التعاون بين الدول الساحلية في البحر المتوسط في حالات الطوارئ.

٩ - تنظيم وتنشيط وحدة المساعدة في البحر المتوسط لمكافحة التلوث البحري العارض التي أنشأها مقرر الاجتماع العادي الثامن للأطراف المتعاقدة (أنطاليا، ٢١ - ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣) بالشروط الواردة في هذا المقرر.

١٠ - مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط، التي تطلب ذلك في حالة الطوارئ، في الحصول على المساعدة من الأطراف الأخرى في البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الخطرة والضارة الأخرى في حالات الطوارئ، أو عندما لا توجد إمكانيات للمساعدة في المنطقة، في الحصول على مساعدة دولية من خارج المنطقة.

دال - إعداد أدلة تشغيلية ووثائق تقنية ونشرها واستكمالها.

هاء - إنشاء نظام إقليمي للاتصالات/المعلومات ملائم لاحتياجات الدول التي يقوم على خدمتها المركز.

واو - تنمية تعاون تكنولوجي وبرامج تدريب لمكافحة تلوث البحر بالنفط والمواد الخطرة والضارة الأخرى وتنظيم دورات تدريبية.

زاي - مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط، التي تطلب ذلك، في إعداد ووضع اتفاقيات تشغيلية ثنائية أو متعددة الأطراف أو دون إقليمية بين الدول الساحلية المجاورة.

حاء - إعداد واستكمال ترتيبات تشغيلية ومبادئ توجيهية تهدف إلى تيسير التعاون بين الدول الساحلية في البحر المتوسط في حالات الطوارئ.

طاء - توفير المساعدة إلى الدول الساحلية في حالات الطوارئ، سواء باستخدام قدراتها أو من خلال إعاره الخبراء.

ياء - مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط، التي تطلب ذلك في حالة الطوارئ، في الحصول على المساعدة من الأطراف الأخرى في البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الخطرة والضارة الأخرى في حالات الطوارئ، أو عندما لا توجد إمكانيات للمساعدة في المنطقة، في الحصول على مساعدة دولية من خارج المنطقة.

كاف - إقامة علاقات عمل وثيقة والحفاظ عليها مع مراكز الأنشطة الإقليمية في البحر المتوسط ومع "الهيئات الإقليمية المتخصصة" التي تقوم بدور تنسيقي كما ورد في خطة عمل البحر المتوسط، ولا سيما المؤسسات العلمية داخل المنطقة.

لام - التعاون، حسب الاقتضاء، في أنشطة خطة عمل البحر المتوسط المتعلقة بالتلوث البحري.

التذييل ٢

معايير جديدة مقترحة للمنظمات الشركاء

مع أخذ توصيات الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة (مالطة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) في عين الاعتبار، والوثائق المختلفة التي وضعتها خطة عمل البحر المتوسط بشأن مسألة شركاء الخطة، ومقرر مكتب الأطراف المتعاقدة (قبرص، آيار/مايو ٢٠٠١) واجتماع جهات الاتصال الوطنية (أثينا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) أعدت الأمانة المقترح التالي:

معايير مشتركة مقترحة من أجل الإدراج والاحتفاظ على قائمة الشركاء

- | | |
|---|---|
| ١ | وجود دستور قانوني؛ |
| ٢ | وجود مكتب منتخب بانتظام أو هيئة مماثلة؛ |
| ٣ | إنشاء مقر أو مكاتب ذات علاقة في بلد من بلدان البحر المتوسط؛ |
| ٤ | القدرة على المشاركة في أهداف خطة عمل البحر المتوسط. |

معايير إضافية من أجل الاحتفاظ على القائمة*

- | | |
|---|---|
| ١ | توفير معلومات منتظمة لخطة عمل البحر المتوسط؛ |
| ٢ | المساهمة والاشتراك في أنشطة ومشروعات خطة عمل البحر المتوسط؛ |
| ٣ | حضور اجتماعات خطة عمل البحر المتوسط؛ |
| ٤ | المساهمة في شبكات البحر المتوسط بنشاط. |

إجراءات التطبيق والاختيار

ينبغي إرسال الطلب من أجل الحصول على وضع شريك إلى الأمانة بمدة ثلاثة أشهر على الأقل قبل اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط. وينبغي أن يشمل الطلب:

أ بيان مختصر عن المنظمة وكيفية تلبيتها للمعايير المطلوبة؛

ب نسخة من قوانينها أو الدستور؛

ج إشارة إلى المساهمة التي يمكن أن توفرها لأهداف خطة عمل البحر المتوسط؛

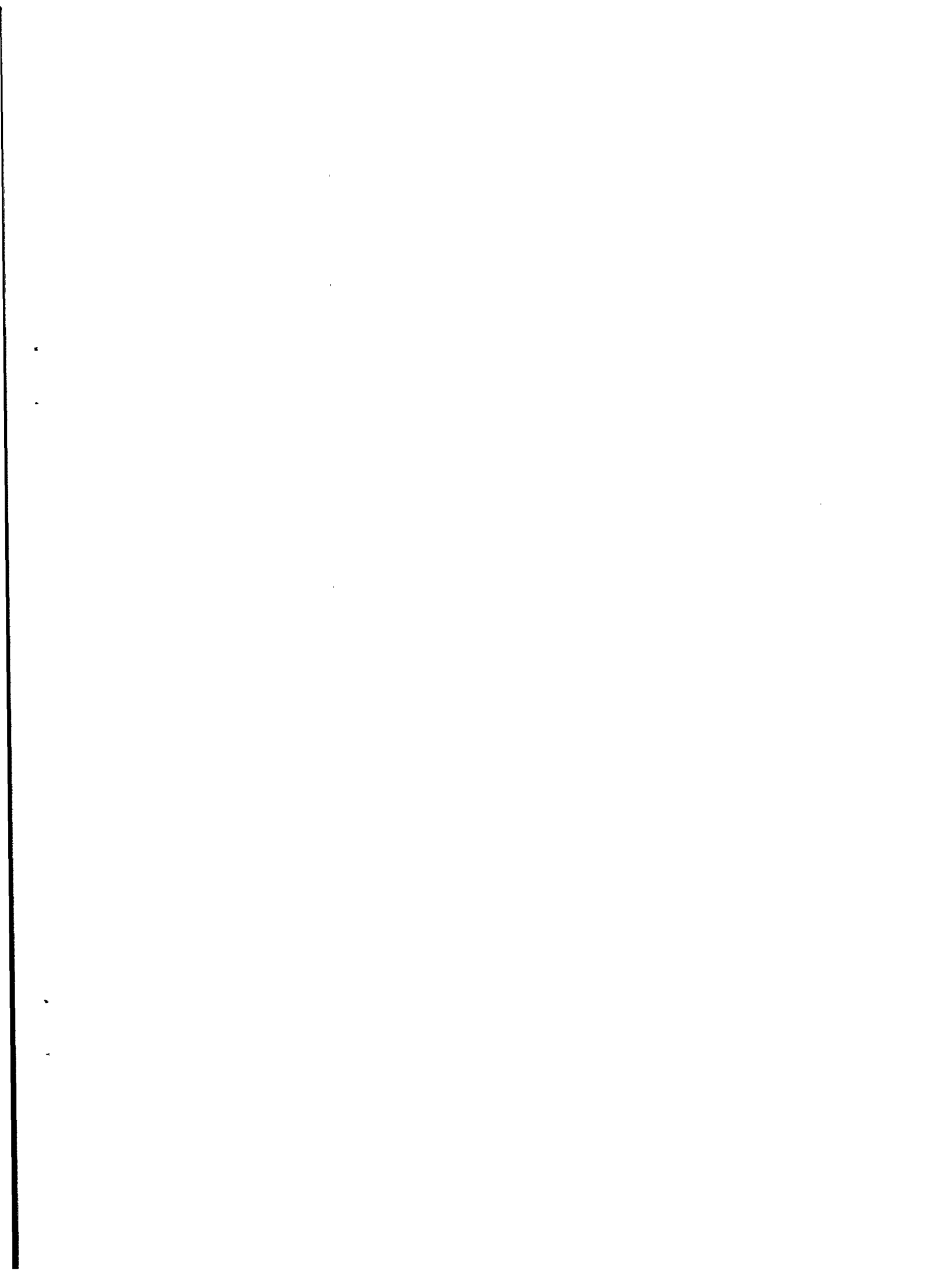
وعقب تسلم الطلب، ستوزع الأمانة نسخا على الأطراف المتعاقدة التي تتخذ موقفا نهائيا خلال اجتماعها العادي.

* ستطبق حسب الاقتضاء

قائمة الشركاء

تنقح الأطراف المتعاقدة، كل سنتين ، قائمة الشركاء وتأخذ في الاعتبار المعايير الموافق عليها. أما الشركاء الذين لا يشاركون في عمل واجتماعات خطة عمل البحر المتوسط خلال سنتين متتاليتين يجرى حذفهم من قائمة الشركاء.

المرفق الثاني
الميزانية البرنامجية المقترحة
لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣



موجز مخصصات الميزانية بالدولارات الأمريكية

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية المعتمدة (بالدولارات الأمريكية)		
2003	2002	2001	2000	
				أولا - التكاليف الإدارية والتشغيلية
				١- وحدة التنسيق، أثينا، اليونان
628,532	614,838	921,000	905,500	- تكاليف موظفي الأمانة والتشغيل
364,957	356,474	435,000	428,000	- موظفو مديول
400,000	400,000	400,000	400,000	- تكاليف التشغيل التي تغطيها المساهمة النظرية اليونانية
262,270	259,296	273,600	269,500	٢- الوكالات المتعاونة مع مديول
				٣- المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط
640,063	647,005	585,000	573,000	٤- مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء
507,000	501,000	490,500	480,000	٥- مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
394,000	384,000	375,000	364,000	٦- مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
314,500	312,500	295,500	291,000	٧- مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد
0	0	0	0	٨- مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف
0	0	0	0	
3,511,321	3,475,112	3,775,600	3,711,000	المجموع الفرعي
404,472	399,765	438,828	430,430	تكاليف دعم البرنامج*
3,915,792	3,874,877	4,214,428	4,141,430	مجموع التكاليف الإدارية والتشغيلية

* لا تفرض تكاليف دعم البرنامج بنسبة ١٣ في المائة على المساهمة اليونانية النظرية.

موجز مخصصات الميزانية باليورو

الميزانية المقترحة (باليورو)		الميزانية المعتمدة (باليورو)		
2003	2002	2001	2000	
				أولا - التكاليف الإدارية والتشغيلية
				١- وحدة التنسيق ، أثينا، اليونان
691,385	676,321	1,013,100	996,050	- تكاليف موظفي الأمانة والتشغيل
401,452	392,121	478,500	470,800	- موظفو مد بول
440,000	440,000	440,000	440,000	- تكاليف التشغيل التي تغطيها المساهمة للنظيرة اليونانية
288,497	285,226	300,960	296,450	٢- الوكالات المتعاونة مع مدبول
704,069	711,705	643,500	630,300	٣- المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط
557,700	551,100	539,550	528,000	٤- مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء
433,400	422,400	412,500	400,400	٥- مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
345,950	343,750	325,050	320,100	٦- مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
0	0	0	0	٧- مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد
0	0	0	0	٨- مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف
3,862,453	3,822,624	4,153,160	4,082,100	المجموع الفرعي
444,919	439,741	482,711	473,473	تكاليف دعم البرنامج*
4,307,371	4,262,365	4,635,871	4,555,573	مجموع التكاليف الإدارية والتشغيلية

* لا تفرض تكاليف دعم البرنامج بنسبة ١٣ في المائة على المساهمة اليونانية النظيرة.

ملاحظة: معدل الصرف: الدولار الأمريكي = ١,١٠ يورو حسب معدلات الصرف الرسمية للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: ويعتبر دولار الولايات المتحدة العملة المرجعية

الميزانية المقترحة بالدولارات الأمريكية		الميزانية المعتمدة بالدولارات الأمريكية		
2003	2002	2001	2000	
ثانياً - الأنشطة				
مجموع الأنشطة التي تمول				
596,721	625,288	414,000	468,000	١- تنسيق البرنامج
906,000	1,015,000	776,000	933,000	٢- منع التلوث ومكافحته
305,000	353,000	253,000	273,000	٣- حماية التنوع البيولوجي
460,000	380,000	307,000	244,000	٤- الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية
317,000	327,000	305,000	310,000	٥- تكامل البيئة والتنمية
2,584,721	2,700,288	2,055,000	2,228,000	المجموع الفرعي
285,252	300,175	196,040	218,270	تكاليف دعم البرنامج (١٣%)
2,869,973	3,000,463	2,251,040	2,446,270	مجموع الأنشطة الممولة

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية المعتمدة (بالدولارات الأمريكية)		
2003	2002	2001	2000	
ألف - الأنشطة التي تمول من خلال الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط (باستثناء المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي)				
515,000	560,375	360,00	385,000	١- تنسيق البرنامج
844,000	983,000	730,00	847,000	٢- منع التلوث ومكافحته
185,000	198,000	143,00	123,000	٣- حماية التنوع البيولوجي
305,000	200,000	90,00	104,000	٤- الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية
215,000	237,000	185,00	220,000	٥- تكامل البيئة والتنمية
2,064,000	2,178,375	1,508,00	1,679,000	المجموع الفرعي
261,820	276,689	196,04	218,270	تكاليف دعم البرنامج
2,325,820	2,455,064	1,704,04	1,897,270	مجموع الأنشطة الممولة من خلال الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية المعتمدة (بالدولارات الأمريكية)		
2003	2002	2001	2000	
باء - الأنشطة التي تمول من خلال المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي				
81,721	64,913	54,00	83,000	١- تنسيق البرنامج
62,000	32,000	46,00	86,000	٢- منع التلوث ومكافحته
120,000	155,000	110,00	150,000	٣- حماية التنوع البيولوجي
155,000	180,000	217,00	140,000	٤- الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية
102,000	90,000	120,00	90,000	٥- تكامل البيئة والتنمية
520,721	521,913	547,00	549,000	المجموع الفرعي
23,432	23,486		0	تكاليف دعم البرنامج (٤,٥%)
544,153	545,399	547,00	549,000	مجموع الأنشطة الممولة من خلال المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي

الأنشطة باليورو

الميزانية المقترحة (باليورو)		الميزانية المعتمدة (باليورو)		
2003	2002	2001	2000	
ثانياً - الأنشطة				
مجموع الأنشطة التي تمول				
656,393	687,817	455,400	514,800	١- تنسيق البرنامج
996,600	1,116,500	853,600	1,026,300	٢- منع التلوث ومكافحته
335,500	388,300	278,300	300,300	٣- حماية التنوع البيولوجي
506,000	418,000	337,700	268,400	٤- الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية
348,700	359,700	335,500	341,000	٥- تكامل البيئة والتنمية
2,843,193	2,970,317	2,260,500	2,450,800	المجموع الفرعي
313,778	330,192	215,644	240,097	تكاليف دعم البرنامج (١٣%)
3,156,971	3,300,509	2,476,144	2,690,897	مجموع الأنشطة الممولة من خلال الصندوق الاستثماري للبحر المتوسط

الميزانية المقترحة (باليورو)		الميزانية المعتمدة (باليورو)		
2003	2002	2001	2000	
ألف - الأنشطة التي تمول من خلال الصندوق الاستثماري للبحر المتوسط (باستثناء المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي)				
566,500	616,413	396,00	423,500	١- تنسيق البرنامج
928,400	1,081,300	803,00	931,700	٢- منع التلوث ومكافحته
203,500	217,800	157,30	135,300	٣- حماية التنوع البيولوجي
335,500	220,000	99,00	114,400	٤- الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية
236,500	260,700	203,50	242,000	٥- تكامل البيئة والتنمية
2,270,400	2,396,213	1,658,80	1,846,900	المجموع الفرعي
288,002	304,358	215,64	240,097	تكاليف دعم البرنامج
2,558,402	2,700,570	1,874,44	2,086,997	مجموع الأنشطة الممولة من خلال الصندوق الاستثماري للبحر المتوسط

الميزانية المقترحة (باليورو)		الميزانية المعتمدة (باليورو)		
2003	2002	2001	2000	
باء - الأنشطة التي تمول من خلال المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي				
89,893	71,404	59,400	91,300	١- تنسيق البرنامج
68,200	35,200	50,600	94,600	٢- منع التلوث ومكافحته
132,000	170,500	121,000	165,000	٣- حماية التنوع البيولوجي
170,500	198,000	238,700	154,000	٤- الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية
112,200	99,000	132,000	99,000	٥- تكامل البيئة والتنمية
572,793	574,104	601,700	603,900	المجموع الفرعي
25,776	25,835	0	0	تكاليف دعم البرنامج (٤,٥%)
598,569	599,939	601,700	603,900	مجموع الأنشطة الممولة من المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي

ملاحظة: معدل الصرف: الدولار الأمريكي = ١,١٠ يورو حسب معدلات الصرف الرسمية للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: ويعتبر دولار الولايات المتحدة العملة المرجعية

مجموع الميزانية الذي يشمل تكاليف أنشطة وإدارة وتشغيل وحدة التنسيق والمراكز (بالدولارات الأمريكية)

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية المعتمدة (بالدولارات الأمريكية)		
2003	2002	2001	2000	
621,721	650,288	414,000	468,000	وحدة التنسيق، أثينا، اليونان
1,393,488	1,371,311	1,756,000	1,733,500	مجموع الأنشطة
2,015,209	2,021,599	2,170,000	2,201,500	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
765,000	730,000	630,000	699,000	مديون
262,270	259,296	273,600	269,500	مجموع الأنشطة
1,027,270	989,296	903,600	968,500	مجموع التكاليف الإدارية لمديون والوكالات المتعاونة
				المجموع
181,000	285,000	141,000	189,000	المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط
640,063	647,005	585,000	573,000	مجموع الأنشطة
821,063	932,005	726,000	762,000	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
255,000	250,000	230,000	225,000	مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء
507,000	501,000	490,500	480,000	مجموع الأنشطة
762,000	751,000	720,500	705,000	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
367,000	352,000	340,000	324,000	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
394,000	384,000	375,000	364,000	مجموع الأنشطة
761,000	736,000	715,000	688,000	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
335,000	373,000	253,000	273,000	مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
314,500	312,500	295,500	291,000	مجموع الأنشطة
649,500	685,500	548,500	564,000	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
60,000	60,000	47,000	50,000	مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد
0	0	0	0	مجموع الأنشطة
60,000	60,000	47,000	50,000	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
0	0	0	0	مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف
0	0	0	0	مجموع الأنشطة
0	0	0	0	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
689,724	699,939	634,868	648,700	تكاليف دعم البرنامج
6,785,766	6,875,340	6,465,468	6,587,700	المجموع الكلي

مجموع الميزانية الذي يشمل تكاليف أنشطة وإدارة وتشغيل وحدة التنسيق والمراكز (بالبيورو)

2003	2002	2001	2000	
683,893	715,317	455,400	514,800	وحدة التنسيق، أثينا، اليونان
1,532,837	1,508,443	1,931,600	1,906,850	مجموع الأنشطة
2,216,730	2,223,759	2,387,000	2,421,650	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
841,500	803,000	693,000	768,900	مدبول
288,497	285,226	300,960	296,450	مجموع الأنشطة
1,129,997	1,088,226	993,960	1,065,350	مجموع التكاليف الإدارية لمدبول والوكالات المتعاونة
				المجموع
199,100	313,500	155,100	207,900	المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط
704,069	711,705	643,500	630,300	مجموع الأنشطة
903,169	1,025,205	798,600	838,200	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
280,500	275,000	253,000	247,500	مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء
557,700	551,100	539,550	528,000	مجموع الأنشطة
838,200	826,100	792,550	775,500	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
403,700	387,200	374,000	356,400	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
433,400	422,400	412,500	400,400	مجموع الأنشطة
837,100	809,600	786,500	756,800	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
368,500	410,300	278,300	300,300	مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
345,950	343,750	325,050	320,100	مجموع الأنشطة
714,450	754,050	603,350	620,400	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
66,000	66,000	51,700	55,000	مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد
0	0	0	0	مجموع الأنشطة
66,000	66,000	51,700	55,000	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
0	0	0	0	مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف
0	0	0	0	مجموع الأنشطة
0	0	0	0	مجموع التكاليف الإدارية
				المجموع
758,697	769,933	698,355	713,570	تكاليف دعم البرنامج
7,464,342	7,562,874	7,112,015	7,246,470	المجموع الكلي

ملاحظة: معدل الصرف: الدولار الأمريكي = 1,10 يورو حسب معدلات الصرف الرسمية للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر 2001: ويعتبر دولار الولايات المتحدة العملة المرجعية

مصادر التمويل (بالدولارات الأمريكية)

2003	2002	ألف - الدخل
5,035,706	4,985,847	المساهمات في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط
400,000	400,000	المساهمة النظرية اليونانية
50,000	50,000	المساهمة النظرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
5,485,706	5,435,847	مجموع المساهمات
1,200,000		التعهدات غير المدفوعة عن ٢٠٠١/٢٠٠٠ والسنوات السابقة (تقدير متوسط)
450,000		فوائد البنك ٢٠٠٢-٢٠٠١ (مقدرة)
12,571,553		مجموع الدخل المتوقع
		باء - الالتزامات
5,575,321	5,653,487	الالتزامات
666,292	676,453	تكاليف دعم البرنامج
12,571,553		مجموع الالتزامات

2003	2002	ألف - الدخل
544,153	545,400	المساهمة الطوعية من الاتحاد الأوروبي
		باء - الالتزامات
520,721	521,913	أنشطة ممولة من المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي
544,153	545,399	مجموع الالتزامات

مصادر الميزانية (باليورو)

2003	2002	ألف - الدخل
5,539,277	5,484,432	المساهمات في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط
440,000	440,000	المساهمة النظرية اليونانية
55,000	55,000	المساهمة النظرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
6,034,277	5,979,432	مجموع المساهمات
1,320,000		التعهدات غير المدفوعة عن ٢٠٠٠/٢٠٠١ والسنوات السابقة (تقدير متوسط)
495,000		فوائد البنك ٢٠٠١-٢٠٠٢ (مقدرة)
13,828,709		مجموع الدخل المتوقع
		باء - الالتزامات
6,132,853	6,218,836	الالتزامات
732,921	744,099	تكاليف دعم البرنامج
13,828,708		مجموع الالتزامات

2003	2002	ألف - الدخل
598,568	599,940	المساهمة الطوعية من الاتحاد الأوروبي
		باء - الالتزامات
572,793	574,104	أنشطة ممولة من المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي
25,776	25,835	
598,569	599,939	مجموع الالتزامات

ملاحظة: معدل الصرف: الدولار الأمريكي = ١,١٠ يورو حسب معدلات الصرف الرسمية للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: ويعتبر 'دولار الولايات المتحدة العملة المرجعية

اشتراقات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (بدولارات الولايات المتحدة)

الأطراف المتعاقدة	النسبة المئوية	الاشتراقات العادية في الصندوق الاستئماني لعام ٢٠٠١ (بالدولارات الأمريكية)	الاشتراقات العادية في الصندوق الاستئماني لعام ٢٠٠٢ (بالدولارات الأمريكية)	الاشتراقات العادية في الصندوق الاستئماني لعام ٢٠٠٣ (بالدولارات الأمريكية)
اليانبا	0.07	3,455	3,490	3,525
الجزائر	1.05	51,834	52,352	52,876
اليوسنة والهرسك	0.3	14,810	14,958	15,108
كرواتيا	0.97	47,883	48,362	48,846
قبرص	0.14	6,911	6,980	7,050
الاتحاد الأوروبي	2.5	123,413	124,647	125,894
مصر	0.49	24,189	24,431	24,676
فرنسا	37.97	1,874,382	1,893,125	1,912,057
اليونان	2.81	138,714	140,102	141,503
إسرائيل	1.47	72,566	73,291	74,024
إيطاليا	31.37	1,548,574	1,564,060	1,579,700
لبنان	0.07	3,455	3,490	3,525
ليبيا	1.97	97,249	98,222	99,204
مالطة	0.07	3,455	3,490	3,525
موناكو	0.07	3,455	3,490	3,525
المغرب	0.28	13,823	13,961	14,101
سلوفينيا	0.67	33,074	33,405	33,739
أستراليا	14.99	739,978	747,378	754,852
سورية	0.28	13,823	13,961	14,101
تونس	0.21	10,367	10,470	10,575
تركيا	2.25	111,071	112,182	113,304
المجموع الفرعي	100	4,936,483	4,985,847	5,035,706
البلد المضيف (اليونان)		400,000	400,000	400,000
صندوق البيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة		50,000	50,000	50,000
المجموع		5,386,483	5,435,847	5,485,706

* تمثل اشتراقات عام ٢٠٠٢ زيادة بنسبة ١٪ عن اشتراقات العادية لعام ٢٠٠١ في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط.

** تمثل اشتراقات عام ٢٠٠٣ زيادة بنسبة ١٪ عن اشتراقات العادية لعام ٢٠٠٢ في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط.

اشتراقات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (بالیورو)

الأطراف المتعاقدة	النسبة المئوية	الاشتراقات العادية في الصندوق الاستئماني لعام ٢٠٠١ (بالیورو)	الاشتراقات العادية في الصندوق الاستئماني لعام ٢٠٠٢* (بالیورو)	الاشتراقات العادية في الصندوق الاستئماني لعام ٢٠٠٣** (بالیورو)
اليانیا	0.07	3,801	3,839	3,877
الجزائر	1.05	57,017	57,587	58,163
البوسنة والهرسك	0.3	16,291	16,454	16,619
كرواتیا	0.97	52,672	53,198	53,730
قبرص	0.14	7,603	7,679	7,755
الاتحاد الأوروبي	2.5	135,755	137,112	138,483
مصر	0.49	26,608	26,874	27,143
فرنسا	37.97	2,061,820	2,082,438	2,103,262
اليونان	2.81	152,586	154,112	155,653
إسرائیل	1.47	79,822	80,621	81,427
إيطاليا	31.37	1,703,431	1,720,466	1,737,670
لبنان	0.07	3,801	3,839	3,877
ليبیا	1.97	106,974	108,044	109,124
مالطة	0.07	3,801	3,839	3,877
موناكو	0.07	3,801	3,839	3,877
المغرب	0.28	15,205	15,357	15,511
سلوفینیا	0.67	36,382	36,746	37,113
اسبانیا	14.99	813,976	822,116	830,337
سورية	0.28	15,205	15,357	15,511
تونس	0.21	11,403	11,517	11,632
تركيا	2.25	122,178	123,400	124,634
المجموع الفرعي	100	5,430,131	5,484,432	5,539,277
البلد المضيف (اليونان)		440,000	440,000	440,000
صندوق البيئة لبرنامج الأمم المتحدة البيئة		55,000	55,000	55,000
المجموع		5,925,131	5,979,432	6,034,277

* تمثل اشتراقات عام ٢٠٠٢ زيادة بنسبة ١٪ عن الاشتراقات العادية لعام ٢٠٠١ في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط.

** تمثل اشتراقات عام ٢٠٠٣ زيادة بنسبة ١٪ عن الاشتراقات العادية لعام ٢٠٠٢ في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط.

ملاحظة: معدل الصرف: الدولار الأمريكي = ١,١٠ يورو حسب معدلات الصرف الرسمية للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: ويعتبر دولار الولايات المتحدة العملة المرجعية

المساهمات النظرية المقدرة النقدية/العينية للأطراف المتعاقدة المستضيفة لمراكز الأنشطة الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة المشاركة في برنامج مديول. وقدمت المراكز والوكالات المبالغ إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة

2003 (بآلاف الدولارات)	2002 (بآلاف الدولارات)	البلدان
150	150	كرواتيا مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
440	440	فرنسا مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء
؟300	؟300	إيطاليا مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد
80	80	مالطة المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري
	*625	أسبانيا مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف
90	90	تونس مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
		وكالات الأمم المتحدة
100	100	منظمة الصحة العالمية مديول
40	40	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مديول
360	360	الوكالة الدولية للطاقة الذرية مديول
؟80	؟80	اليونسكو/اللجنة الأقيانوغرافية مديول الحكومية الدولية

جميع الأرقام التي أمامها علامة استفهام (؟) ما زالت في الانتظار.

* أرقام مؤقتة تخضع لموافقة الحكومة الإسبانية.

أولا - التنسيق

أولا- ألف - العنصر القانوني

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)								المكتب	النشاط
2003				2002					
EXT	EU	UNEP	MTF	EXT	EU	UNEP	MTF		
			15,000				15,000	MEDU	تقديم المساعدة القانونية إلى الأمانة
		10,000	20,000			10,000	20,000	MEDU	تقديم المساعدة إلى البلدان لوضع تشريعاتها الوطنية والفرص الوطني لآليات الرقابة لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها
				20,000	15,000		20,000	MEDU	برنامج تدريب عن القانون البيئي
		10,000	15,000			10,000	15,000	MEDU	تقديم المساعدة للبلدان لوضع نظمها للإبلاغ
0	0	20,000	50,000	20,000	15,000	20,000	70,000		المجموع الفرعي للأنشطة

أولا - باء - الإطار المؤسسي (لا ينطبق)

أولا - جيم - لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)								المكتب	الأنشطة
2003				2002					
EXT	EU	UNEP	MTF	EXT	EU	UNEP	MTF		
20,000	31,721		20,000	20,000	9,913		10,375	MEDU	دعم البلدان والشركاء لتنفيذ ومتابعة توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة
20,000			10,000	20,000	5,000		20,000	MEDU	دعم البلدان والشركاء لتنفيذ ومتابعة توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (خبراء ودورات عمل)
50,000	20,000	10,000	10,000	50,000 *	10,000		30,000	MEDU	أنشطة تمهيدية لوضع توجيه استراتيجي واستراتيجية للتنمية المستدامة في البحر المتوسط
90,000	51,721	10,000	40,000	90,000	24,913	0	60,375		المجموع الفرعي للأنشطة

* قدمت حكومة أسبانيا الأموال من أجل التوجيه الاستراتيجي بما في ذلك تنظيم حلقة عمل.

أولا - دال - التعاون والشراكة (لا ينطبق)

MEDU: وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط MTF: الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط، EXT: تمويل خارجي EU: الاتحاد الأوروبي

أولا - هاء المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشركاء الآخرين

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
50,000	30,000	30,000	50,000	10,000	50,000	MEDU	دعم المنظمات غير الحكومية والعاملين الرئيسيين الآخرين
50,000	30,000	30,000	50,000	10,000	50,000		مجموع الأنشطة

أولا - واو الاجتماعات والمؤتمرات المنظمة في إطار خطة عمل البحر المتوسط

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	الأنشطة
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
200,000		50,000 *				MEDU	اجتماعات جهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط للنظر في التقدم المحرز في خطة العمل والميزانية البرنامجية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، يعقدها الاجتماع العادي ١٣ للأطراف المتعاقدة لاستعراض والموافقة على الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥
			30,000		50,000 *	MEDU	الاجتماع الثامن للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة
40,000		40,000 *				MEDU	الاجتماع التاسع للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة
		20,000			20,000	MEDU	اجتماعات لجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (مرة واحدة في السنة)
		20,000			40,000	MEDU	اجتماعات المكتب (مرتان في السنة) لاستعراض التقدم المحرز في خطة العمل وتقديم المشورة للأمانة عن المسائل الناشئة منذ اجتماع الأطراف المتعاقدة وإقرار تعديلات على البرنامج/الميزانية
		5,000			5,000	MEDU	اجتماع مدراء مراكز الأنشطة الإقليمية ووحدة التنسيق لبرمجة وتنسيق أنشطة خطة عمل البحر المتوسط (مرة واحدة في السنة)
60,000		20,000				MEDU	الاجتماع الثاني للخبراء المعيّنين من حكومات البحر المتوسط بشأن المسؤولية والتعويض
		10,000			10,000	MEDU	مؤتمرات عرض مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية (بمشاركة مراكز الأنشطة الإقليمية)
		15,000			10,000	MEDU	توفير التكاليف غير المتوقعة المتعلقة بتنظيم الاجتماعات
					10,000	MEDU	اجتماع موظفي المالية والإدارة لتنسيق صياغة المشروعات والرصد والميزانية والسفر الخ.
300,000	0	180,000	30,000	0	145,000		المجموع الفرعي للأنشطة

أولا - زاي التنفيذ المالي (لا ينطبق)

أولا - حاء الإعلام والوعي الجماهيري والمشاركة

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)								المكتب	النشاط
2003				2002					
EXT	EU	UNEP	MTF	EXT	EU	UNEP	MTF		
			50,000				50,000	MEDU	إعداد وتحرير وترجمة وطبع ونشر كتيبات، بما في ذلك الارتقاء بصفحة ويب خطة عمل البحر المتوسط
			40,000				40,000	MEDU	إعداد وتحرير وترجمة وطبع ونشر مجلة خطة عمل البحر المتوسط "أمواج المتوسط (بالعربية والإنجليزية والفرنسية)
		10,000	10,000			10,000	10,000	MEDU	دعم إعداد تقارير وطنية وحملات للوعي الجماهيري
		10,000	20,000			10,000	40,000	MEDU	إعداد مجموعة مواد إعلامية للجمهور والصحافة بما في ذلك مواد محددة للقيمة العالمية للتنمية المستدامة
				10,000	15,000			MEDU	إعداد مبادئ توجيهية إقليمية للإعلام والوعي الجماهيري والمشاركة
				30,000		10,000	20,000	MEDU	حلقة عمل لمهنيين الإعلام بشأن تغطية القضايا البيئية واستعراض المبادئ التوجيهية - الإقليمية
30,000			15,000					MEDU	حلقة عمل لمهنيين الإعلام المتخصصين لتغطية المسائل المتعلقة بإدارة المناطق الساحلية (مع مركز برنامج الأعمال ذات الأولوية) (دون إقليمية)
30,000			10,000					MEDU	حلقة عمل لمهنيين الإعلام المتخصصين لتغطية المسائل المتعلقة بالإنتاج الأنظف (مع مركز الإنتاج الأنظف) - (دون إقليمية)
			10,000				15,000	MEDU	إصدار ونشر التقارير التقنية لخطة عمل البحر المتوسط
			10,000				10,000	MEDU	خدمات المكتبة، مساعدة البلدان والشركاء
60,000	0	20,000	165,000	40,000	15,000	30,000	185,000		المجموع الفرعي للنشاط

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)								المكتب	النشاط
2003				2002					
EXT	EU	UNEP	MTF	EXT	EU	UNEP	MTF		
500,000	81,721	50,000	465,000	230,000	64,913	50,000	510,375		مجموع أنشطة التنسيق

ثانيا - العناصر

ثانيا - ألف منع التلوث ومكافحته (يشمل مديول والمركز الإقليمي للاستجابة لحالات التلوث البحري في البحر المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بُعد وجزئيا مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
	30,000	120,000		20,000	130,000	MEDPOL	ألف - رصد التلوث من مصادر برية: مساعدة البلدان على صياغة وتنفيذ برامج رصد وطنية (رصد الاتجاهات والامتثال والآثار البيولوجية)
		5,000			25,000	MEDPOL	وضع قاعدة بيانات مديول وإدارتها
		10,000			20,000	MEDPOL	مشاورات خبراء من أجل إدارة قاعدة بيانات مديول
		70,000			70,000	MEDPOL	ضمان نوعية البيانات (التحليلات الكيميائية)
10,000g		15,000	10,000g		15,000	MEDPOL	نوعية البيانات (الرصد الحيوي)
		30,000			40,000	MEDPOL	تدريب ومنح
			60,000g			MEDPOL	اجتماع خبراء عن إعداد مؤشرات التلوث البحري
		50,000			60,000	MEDPOL	تنفيذ بروتوكول المصادر البرية/المناطق المتمتعة بحماية خاصة: إعداد تحليلات تشخيصية وطنية وميزانيات إعداد تحليلات تشخيصية وطنية وميزانيات خطة الأساس الوطنية لتنفيذ المناطق المتمتعة بحماية خاصة
110,000b		30,000	75,000b		40,000	MEDPOL	المساعدة في إعداد برامج عمل وطنية متعلقة بمشروع مرفق البيئة العالمية
800,000b		50,000	1,000,000b 1,000,000c 110,000e 200,000f			MEDPOL	إعداد دراسات ما قبل الاستثمار فيما يتعلق بمشروع مرفق البيئة العالمية
40,000b		20,000	30,000b		20,000	MEDPOL	اجتماعات مشاورات لدراسات ما قبل الاستثمار المتعلقة بمشروع مرفق البيئة العالمية
		20,000			20,000	MEDPOL	مساعدة البلدان للامتثال وفرض تشريعات ونظم التفقيش (منظمة الصحة العالمية)
			13,000b			MEDPOL	إعداد مبادئ توجيهية إقليمية لمياه النفايات الصناعية في علاقتها بمشروع مرفق البيئة العالمية (منظمة الصحة العالمية)
			13,000b			MEDPOL	إعداد مبادئ توجيهية عن نظم التفقيش عن التلوث في علاقتها بمشروع مرفق البيئة العالمية (منظمة الصحة العالمية)
50,000b		15,000				MEDPOL	اجتماع الخبراء المعينين من الحكومات لاستعراض المبادئ التوجيهية في علاقتها بمشروع مرفق البيئة العالمية (منظمة الصحة العالمية)
30,000 c			30,000 c		15,000	MEDPOL	دورة تدريبية عن تشغيل محطات معالجة المجاري وإدارتها فيما يتعلق بمشروع مرفق البيئة العالمية (منظمة الصحة العالمية)
10,000 c			80,000 c 40,000 d			MEDPOL	إعداد مبادئ توجيهية لتطبيق أفضل تكنولوجيا متاحة وأفضل ممارسات للصناعات والدورات التدريبية الوطنية والإقليمية عن تقنيات الإنتاج الأنظف (مركز الإنتاج الأنظف)
60,000 c			30,000 c 10,000 a		20,000	MEDPOL	دورات تدريبية عن التفقيش على التلوث في علاقتها بمشروع مرفق البيئة العالمية (منظمة الصحة العالمية)
40,000b		20,000				MEDPOL	اجتماع الخبراء المعينين من الحكومات لاستعراض الخطط الإقليمية في علاقتها بمشروع مرفق البيئة العالمية

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
10,000 a			10,000 a			MEDPOL	تقييم الجوانب المتعلقة بالصحة لتلوث البحر المتوسط (منظمة الصحة العالمية)
		20,000			10,000	MEDPOL	استكمال قائمة محطات معالجة مياه النفايات الحضرية وإعداد تقييم لممارسات إعادة استخدام مياه النفايات بما في ذلك إعداد مبادئ توجيهية (منظمة الصحة العالمية)
					10,000	MEDPOL	إعداد خطة عمل لإدارة الفضلات الساحلية
		10,000			10,000	MEDPOL	مساعدة البلدان في إعداد PRTR
			40,000g		20,000	MEDPOL	اجتماع خبراء بشأن تصريف ماء الملح
30,000b		10,000	30,000b			MEDPOL	تكاليف الإبلاغ فيما يتعلق بمشروع مرفق البيئة العالمية
20,000b		10,000	40,000b			MEDPOL	ترجمة الوثائق فيما يتعلق بمشروع مرفق البيئة العالمية
30,000b		10,000	40,000b			MEDPOL	سفر الموظفين فيما يتعلق بمشروع مرفق البيئة العالمية
99,000b			139,000b			PAP/RAC	دورات اقتصادية لتنفيذ مشروع المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر المتوسط (دعم السلطات الوطنية لتنفيذ الدورات الاقتصادية في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخفيف من التلوث من أنشطة برية)
					10,000	MEDPOL	بروتوكولا الإلقاء والنفايات الخطرة: تقييم أنشطة الإلقاء خلال 1990-2001
					15,000	MEDPOL	إعداد مبادئ توجيهية لإلقاء المواد الجيولوجية الخاملة والانتهاج من المبادئ التوجيهية لإلقاء المنصات
					10,000	MEDPOL	إعداد تقييم لإدارة النفايات الخطرة في منطقة البحر المتوسط
		25,000			30,000	MEDPOL	البحوث/القضايا الآخذة في الظهور: بحوث بشأن القضايا الآخذة في الظهور
					10,000	MEDPOL	تقييم الآثار البيئية وتبعات أنشطة تربية الأحياء البحرية في البحر المتوسط
30,000g		40,000				MEDPOL	السياسة/التنسيق: اجتماع المنسقين الوطنيين لمديول
30,000g		40,000				MEDPOL	اجتماع استعراض تنفيذ برامج الرصد
			20,000 a		20,000	MEDPOL	اجتماع الخبراء المعينين من الحكومات للانتهاج من معايير النوعية المؤقتة لمياه الاستحمام (منظمة الصحة العالمية)
200,000b		40,000	80,000b		20,000	MEDPOL	اجتماعات وطنية وطنية لاستعراض/عرض برامج عمل وطنية متعلقة بمشروع مرفق البيئة العالمية
30,000g	20,000	20,000				MEDPOL	اجتماع مشاوره للشبكة غير الرسمية للامتثال والتفتيش
					70,000	MEDPOL	اجتماع الخبراء المعينين من الحكومات لتكامل وأفضل استفادة من أنشطة مرفق البيئة العالمية في تنفيذ المناطق المتمتعة بحماية خاصة
		35,000				MEDPOL	اجتماع المنبر عين فيما يتعلق بمشروع مرفق البيئة العالمية

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
		25,000			25,000	REMPEC	بإء التلوث البحري مكافحة التلوث المساعدة من المركز الإقليمي أو من خلال خبراء المركز إلى الدول الساحلية في البحر المتوسط لوضع: اتفاقيات تشغيلية ثنائية ومتعددة الأطراف وتصميم مشروعات تجريبية للتمويل الخارجي؛ قدراتها الوطنية في ميادين الاستعداد ومواجهة التلوث البحري العارض؛ نظم استجابة الموانئ في حالات الطوارئ وتصميم مشروعات تجريبية للتمويل الخارجي لتعزيز نظم استعداد واستجابة موانئ البحر المتوسط
	12,000	8,000		12,000	8,000	REMPEC	التطورات الجارية واستكمال نظام المعلومات الإقليمي وقاعدة البيانات الموجهة نحو النقل البحري والنظام المتكامل لمعلومات دعم القرارات في البحر المتوسط ومصارف البيانات والمكتبة و website وشبكة تبادل المعلومات
		4,000			4,000	REMPEC	مساعدة البلدان في حالات الطوارئ والصيانة وحشد وحدة المساعدة في البحر المتوسط
		10,000			10,000	REMPEC	وضع ودعم نظم تشغيلية دون إقليمية لمكافحة حوادث التلوث البحري الرئيسية شرقي وغربي البحر المتوسط والبحر الإدياتيكي
		70,000			70,000	REMPEC	دورات تدريبية إقليمية متخصصة للاستعداد والاستجابة للتلوث البحري بالنفط والمواد الخطرة (مرتين كل سنتين)
					10,000	REMPEC	مساعدة البلدان، التي تطلب ذلك، للاستعداد وتنظيم حلقات تدارس/حلقات عمل/دورات تدريبية وطنية
		12,000				REMPEC	إعداد برنامج تدريب نموذجي بشأن مكافحة والاستعداد والاستجابة في الموانئ واختباره
					66,000	REMPEC	الاجتماع السادس لجهات اتصال المركز الإقليمي (في عام ٢٠٠٢)
(i)			(i)			REMPEC	حلقات تدارس دون إقليمية وإقليمية بشأن الاستعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض في بلدان البحر المتوسط الناطقة بالعربية
(ii)			(ii)			REMPEC	برنامج LIFE تقييم مخاطر مينائي مرسين والاسكندرونة، تركيا، مع بناء القدرات المرتبطة به للاستعداد والاستجابة للتلوث البحري
				166,000		REMPEC	مشروع LIFE لثلاث سنوات لوضع نظام وطني للاستعداد والاستجابة للتلوث العرضي في الجمهورية العربية السورية (سنة أخرة)
					20,000	REMPEC	مكافحة التلوث: تقييم النقل البحري في البحر المتوسط والأخطار المتعلقة به (بالتعاون مع الخطة الزرقاء وصناعة النفط/الكيمويات)
			(iii)		60,000	REMPEC	حلقة عمل عن تنفيذ اتفاقية ماريول ٧٨/٧٣ والاستراتيجية الإقليمية لمكافحة التلوث من السفن في البحر المتوسط (بروتوكول حالات الطوارئ الجديد)
240,000				400,000		REMPEC	مشروع MEDA لمسنتين بشأن مرافق الاستقبال في الموانئ لجمع النفايات التي تولدها السفن والمياه الأسنة والنفايات الزيتية
8,000				8,000		ERS/RAC	جيم - الاستشعار عن بُعد: إعداد مبادئ توجيهية عن EO على أساس طرق الرصد المتعلقة ببروتوكول المصادر البرية

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
10,000			10,000			ERS/RAC	صياغة وإعداد مع بلدان البحر المتوسط مقترحات مشروعات بشأن نوعية مياه البحر ورصد انسكاب النفط، بالاعتماد على نماذج الاستشعار عن بعد وتقنيات نظام المعلومات الجغرافية وطلب مبالغ خارجية
30,000			30,000			ERS/RAC	تنفيذ مشروعات تجريبية عن استخدام تكنولوجيات الفضاء لرصد نوعية المياه وانسكاب النفط بالتعاون مع مديول والمركز الإقليمي
1,917,000	62,000	844,000	3,714,000	32,000	983,000		مجموع الأنشطة

ملحوظات a = منظمة الصحة العالمية؛ b = مرفق البيئة العالمية؛ c = FFEM؛ d = مركز الإنتاج الأنظف؛ e = برنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط؛ f = منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ g = متوقعة من البلدان

- "١" قدم قسم التعاون التقني/المنظمة البحرية الدولية التزاما شفويا بدعم هذا العنصر ماليا. ويقدر المبلغ ما بين ١٢٠.٠٠٠ دولار و ١٥٠.٠٠٠ دولار لفترة السنتين، ولكن يتعين تأكيده رسميا في انتظار موافقة "برنامج التعاون التقني المتكامل" للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الذي ينبغي الموافقة عليه في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١.
- "٢" بدأ مشروع بمبلغ إجمالي بحوالي ٥٠٠.٠٠٠ دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحول المبلغ إلى المركز الإقليمي على أساس كل حالة على حدة للأنشطة المنفذة بناء على المشروع.
- "٣" أعلنت المنظمة البحرية الدولية شفويا عن استعدادها للمساهمة ماليا في دعم هذا العنصر. وسيحدد المبلغ في مرحلة لاحقة. REMPEC = المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط. ERS/RAC = مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بُعد.

ثانيا - باء التنوع البيولوجي والمناطق المتمتعة بحماية خاصة (يشمل مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
	25,000			50,000		SPA/RAC	جمع البيانات والتقييم الدوري للحالة
	15,000				15,000	SPA/RAC	مبادرة البحر المتوسط من أجل التصنيف
	15,000				15,000	SPA/RAC	وضع آلية غرفة تبادل معلومات عن التنوع البيولوجي
						SPA/RAC	التدابير القانونية
					10,000	SPA/RAC	مساعدة البلدان على وضع تشريعاتها الوطنية وفرضها في مجال صيانة المواقع والأنواع
		10,000			5,000	SPA/RAC	مبادئ توجيهية لتعديل المرفق ٢ و ٣ من بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة
	50,000			50,000		SPA/RAC	التخطيط والإدارة
						SPA/RAC	تنفيذ خطة العمل لأنواع المهددة (الفقمة والسلحفاة البحرية والثدييات البحرية والنباتات البحرية) المعتمدة في إطار خطة عمل البحر المتوسط
83,000 *		5,000	326,000 *	25,000	3,000	SPA/RAC	وضع استراتيجيات وخطط في ميدان صيانة التنوع البيولوجي
**		20,000	10,000 **		10,000	SPA/RAC	وضع خطة عمل لصيانة أنواع الطيور الواردة في المرفق ٢ من بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة
			**	30,000	10,000	SPA/RAC	وضع خطط عمل لصيانة أنواع الأسماك الغضروفية في البحر المتوسط
					40,000	SPA/RAC	وضع خطة عمل لمكافحة إدخال أنواع بحرية وأنواع مكتسحة
		20,000				SPA/RAC	ندوة البحر المتوسط الثامنة بشأن النباتات البحرية
600,000 ***		30,000	600,000 ***		30,000	SPA/RAC	مساعدة البلدان على إنشاء مناطق متمتعة بحماية خاصة وإدارتها
	5,000	15,000			20,000	SPA/RAC	الإعلام الجماهيري
						SPA/RAC	جمع بيانات ومعلومات متعلقة بصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ونشرها
		10,000			15,000	SPA/RAC	مساعدة جهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة من أجل الإجراءات الإعلامية بشأن بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة وخطط العمل
	10,000	25,000			25,000	SPA/RAC	تبادل الخبرات ودعم القدرات الوطنية
						SPA/RAC	دورات تدريبية عن الجوانب العلمية والتقنية لصيانة التراث الطبيعي المشترك
		50,000				SPA/RAC	اجتماع جهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
683,000	120,000	185,000	936,000	155,000	198,000		مجموع الأنشطة

* مشروع مرفق البيئة العالمية "إعداد خطة عمل استراتيجية لصيانة التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط".

** تحدد الأموال الخارجية.

*** برنامج العمل البيئي للأولوية القصيرة ومتوسطة الأجل، يؤكد فيما بعد.

SPA/RAC = مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة

ثانيا - جيم الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية (تشمل مراكز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية واستشعار البيئة عن بعد والخطة الزرقاء)

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
	30,000			30,000		BP/RAC	المساهمة في برامج إدارة المناطق الساحلية المتعلقة بتحليلات الاستدامة المنتظمة والمنظورية والمتعلقة بنظم المعلومات
	110,000	20,000		110,000	20,000	PAP/RAC	الدور المنسق؛ تنفيذ أنشطة برنامج إدارة المناطق الساحلية في الجزائر ولبنان، إدارة الموارد الطبيعية (موارد المياه وتآكل التربة والتصحر وإدارة تربية الأحياء المائية)؛ برامج المشاركة، إدارة البيانات؛ بناء القدرات؛ التقييم البيئي؛ الإدارة الحضرية المستدامة؛ تقييم قدرة حمل السياحة؛ إعداد برامج وخطط لبرنامج إدارة المناطق الساحلية؛ تكامل الأنشطة؛ إعداد تقرير متكامل نهائي؛ إعداد مشروعات صالحة كمتابعة لأنشطة برنامج إدارة المناطق الساحلية؛ أنشطة أولية لمشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية في المغرب وسلوفينيا.
		40,000				REMPEC	وضع خرائط للحساسية تشغيلية في البحر المتوسط (في إطار أنشطة برامج إدارة المناطق الساحلية)
		30,000			20,000	SPA/RAC	المساعدة في تنفيذ برامج إدارة المناطق الساحلية
		10,000	10,000		10,000	ERS/RAC	توفير معلومات على أساس EO لتحليل التنمية الحضرية وبيانات الاستشعار عن بُعد لمركز معلومات المشروع في إطار برنامج إدارة المناطق الساحلية في لبنان
		8,000			8,000	ERS/RAC	تحديد وتوفير المعلومات على أساس EO لبرنامج إدارة المناطق الساحلية في الجزائر والمغرب وسلوفينيا
		25,000			25,000	MEDU	تأثيرات تغير المناخ في البحر المتوسط (في إطار برامج إدارة المناطق الساحلية)
		20,000			25,000	PAP/RAC	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مزيد من تطوير منهجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار ومساعدة البلدان في تطبيقها؛ استخدام أدوات للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (SEA) وتقييم قدرة الاستيعاب للسياحة والتقييمات الساحلية السريعة) ونظم معلومات السواحل ونظم تخطيط استخدام الأرض والبحر
					20,000	PAP/RAC	استكمال المبادئ التوجيهية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية في البحر المتوسط

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
		10,000			10,000	PAP/RAC	مساعدة البلدان في إعداد استراتيجياتها للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (أدوات السياسة وتقييم البيئة الساحلية وعمليات التنمية والترتيبات المؤسسية والتشريعات لبرنامج إدارة المناطق الساحلية ومقترحات بخطط وبرامج واستراتيجية وخطط عمل؛ تحسين الهيكل المؤسسي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
		10,000			15,000	PAP/RAC	مساعدة 3 بلدان في البحر المتوسط (الجزائر ولبنان ومالطة) في إعداد تقاريرها الوطنية عن الإدارة الساحلية
		30,000				PAP/RAC	إعداد مبادئ توجيهية لوضع تشريع وطني للإدارة الساحلية
100,000		7,000	100,000		7,000	PAP/RAC	مساعدة البلدان في وضع تشريعاتها الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
					15,000	PAP/RAC	تحليل مشاكل التآكل الساحلي في بلدان البحر المتوسط: الأسباب والآثار والعاملين والعلاجات والحلول الممكنة وبرنامج عمل
		30,000				PAP/RAC	حلقة عمل إقليمية لمناقشة واعتماد برنامج عمل لمكافحة تآكل الساحل في المناطق الساحلية في البحر المتوسط
		20,000		25,000		PAP/RAC	وضع وتنفيذ دورة تدريبية مفتوحة قائمة على الإنترنت بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: المنهج والمنهجية ووثائق التدريب ودراسات الحالة واختيار المرشحين ومكتب للمساعدة ومجموعات المناقشة، أول دورة تدريبية، امتحانات
		10,000			10,000	PAP/RAC	وضع "غرفة تبادل معلومات" إقليمية للوثائق، ونشر المعلومات والوعي لمبادرات إدارة المناطق الساحلية في بلدان البحر المتوسط
		20,000				PAP/RAC	اجتماع جهات الاتصال الوطنية كمركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية (بالاشتراك مع مركز استشعار البيئة عن بُعد ومركز الخطة الزرقاء)
30,000	15,000		30,000	15,000		ERS/RAC	إقامة شبكة إقليمية للمراكز/المنظمات المتخصصة تتناول الاستشعار عن بُعد (تعتمد على مفهوم MERSI-WEB) باستخدام الإنترنت والمنشورات الموزعة والاستفادة من وسائل اتصالات السواتل ذات السرعة العالية، بما في ذلك عقد مؤتمرات عن بُعد.
5,000		5,000	5,000		5,000	ERS/RAC	تعزيز زيادة الوعي من خلال تنفيذ محافل وطنية في تونس و/أو الجماهيرية العربية الليبية.
30,000			30,000			ERS/RAC	تحديد وتنفيذ نموذج تدريب بشأن EO وبيان خدمة الإنترنت بالسواتل ذات السرعة العالية فيما يتعلق بالمشروع المفتوح للبحر المتوسط.

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
10,000		10,000	10,000		10,000	ERS/RAC	دورات تدريبية وتدريب أثناء العمل وبناء القدرات بشأن موضوعات لتقنيات الفضاء المطبقة على التنمية المستدامة للمناطق الساحلية.
10,000			10,000			ERS/RAC	إعداد مبادئ توجيهية بشأن استخدام EO في التآكل الساحلي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
7,000			7,000			ERS/RAC	إعداد مبادئ عن كيفية توفير النتائج المتحققة من خلال المشروعات المنفذة على المستوى الوطني/ المحلي إلى بلدان البحر المتوسط.
10,000			10,000			ERS/RAC	مساعدة بلدان البحر المتوسط في إعداد مقترحات مشروعات للبحث عن أموال خارجية، تتعلق بالمناطق الساحلية معتمدة على الاستشعار عن بُعد ووضع النماذج وتقنيات نظام المعلومات الجغرافية.
270,000			270,000			ERS/RAC	تنفيذ برنامج العمل البيئي للأولويات القصيرة ومتوسطة الأجل "مشروع MedProcoast" (مؤقت)
20,000						ERS/RAC	اجتماع جهات الاتصال الوطنية لمركز لاستشعار البيئة عن بُعد (باشتراك مركز برنامج الأعمال ذات الأولوية ومركز الخطة الزرقاء).
492,000	155,000	305,000	482,000	180,000	200,000		مجموع الأنشطة

* يخضع تنفيذ الأنشطة إلى الموافقة من مصادر خارجية.
PAP/RAC = مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية.

ثانيا - دال تكامل البيئة والتنمية (تشمل كل هيكل خطة عمل البحر المتوسط)

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
							الرصد ومنظور البيئة والتنمية:
*			400,000		10,000	BP/RAC	- دعم الإحصائيات البيئية ولا سيما في مشروع Medstat
		12,000			12,000	ERS/RAC	- قائمة جرد قطرية (بما في ذلك تحليل للخواص والملائمة) للمعلومات المستشعرة عن بُعد لحساب مؤشرات بيئية مختارة من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك تدهور الأرض) على المستويين الوطني والإقليمي (بلدان كل سنة)
**		10,000	**		10,000	BP/RAC	- دعم متابعة التجارة الحرة والبيئة
**		110,000	**	40,000	65,000	BP/RAC	- إعداد تقرير عن البيئة والتنمية مع متابعة المؤشرات مع البلدان
							السياحة والتنمية المستدامة
**		35,000	**		30,000	BP/RAC	- دعم ومتابعة مقترحات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة
		5,000			10,000	PAP/RAC	- مساعدة تقنية وتدريب للسلطات الوطنية والمحلية في تنفيذ تقييم قدرة حمل السياحة
		5,000				PAP/RAC	- ترجمة المبادئ التوجيهية لقدرة حمل السياحة إلى العربية
							الإدارة الحضرية والتنمية المستدامة (وخاصة المتعلقة بلجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة)
		18,000			25,000	PAP/RAC	- تنفيذ توصيات الفريق العامل للإدارة الحضرية والتنمية المستدامة للجنة البحر المتوسط: وضع أدوات للإدارة الحضرية وتكامل الإدارة الساحلية والإدارة الحضرية والتبادل الإقليمي للخبرات
**	10,000		**	10,000		BP/RAC	- مشاكل المدن والبيئة الحضرية: "1" مواصلة وتحسين العمل بشأن عملية التحضر والمدن كمتابعة لمقترحات لجنة البحر المتوسط
20,000	20,000		20,000	20,000		BP/RAC	"2" النفايات الحضرية: جمع البيانات والتحليل الاستراتيجي
							الموارد الطبيعية والتنمية الريفية والزراعة
			98,000		15,000	BP/RAC	- الطلبات على المياه: متابعة توصيات لجنة البحر المتوسط، حلقة عمل إقليمية

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
2003			2002				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
					23,000	PAP/RAC	- إدارة موارد المياه: وضع مبادئ توجيهية للإدارة المستدامة لموارد المياه الحضرية
	23,000					PAP/RAC	- دورة تدريب إقليمية بشأن استخدام المبادئ التوجيهية للإدارة المستدامة لموارد المياه
20,000	20,000		20,000	20,000		BP/RAC	التنمية الريفية المستدامة: جمع البيانات والتحليل (ودعم لجنة البحر المتوسط إذا كانت المسائل ذات علاقة)
	22,000				30,000	PAP/RAC	- تآكل التربة ومكافحة التصحر وإدارته: الأنشطة الأولية، صياغة وتنفيذ مشروع دون إقليمي في بلدان المغرب: تقرير مبدئي وتحديد الحماية وإعادة التأهيل وتدابير الإدارة
	7,000				7,000	PAP/RAC	- تدريب إقليمي عن منهجيات وأدوات وإجراءات وتكنولوجيات ومكافحة التآكل والتصحر وإدارتهما (لبنان والجمهورية العربية السورية وتركيا)
54,233 ***			107,554 ***			PAP/RAC	- تنفيذ مشروع LIFE للبلدان الثالثة بشأن إدارة حرائق الغابات في المناطق الساحلية في شرق البحر الإدراتيكي
***			***			PAP/RAC	- تنفيذ مشروع LIFE للبلدان الثالثة لتحسين رصد تدهور الأراضي الساحلية في لبنان والجمهورية العربية السورية
180,000			180,000			ERS/RAC	- تنفيذ مشروع يهدف إلى تحسين رصد تدهور الأرض في لبنان وسوريا، معتمداً على تمويل من الاتحاد الأوروبي (مشروع LIFE للبلدان الثالثة) (موقت)
		20,000				BP/RAC	اجتماع جهات اتصال مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء (بإشتراك مركز برنامج الأعمال ذات الأولوية ومركز استشعار البيئة عن بُعد)
274,233	102,000	215,000	825,554	90,000	237,000		مجموع الأنشطة

* يخضع تنفيذ الأنشطة إلى مساهمة مشروع MEDSTAT.

** يخضع تنفيذ الأنشطة إلى التمويل المشترك غير المتاح حتى الآن.

*** يخضع تنفيذ الأنشطة إلى موافقة مصادر خارجية.

BP/RAC = مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء.

ثالثاً - تكاليف التشغيل والإدارة

١- وحدة التنسيق، أثينا، اليونان

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)				الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)			
2003		2002		2001			
GREEK CP	MTF	GREEK CP	MTF	GREEK CP	MTF		
						m/m	الموظفون الفنيون
	135,137		135,137		133,000	12	منسق مد-٢
	125,262		125,262		127,000	12	نائب منسق مد-١
	98,327		96,150		121,000	12	موظف كبير للبرنامج ف٤
	*		*		*	12	موظف إداري/إدارة الصندوق ف-٤
	114,945		112,709		126,000	12	منسق مديول ف-٥
	96,150		94,003		121,000	12	موظف برنامج لمديول ف-٤
	87,864		85,820		98,000	12	موظف برنامج لمديول ف-٣/٤
	89,805		87,885		98,000	12	موظف إعلامي ف-٣
0	747,490	0	736,966	0	824,000		مجموع الموظفين الفنيين
							الدعم الإداري (ب)
34,020	*	34,020	*	37,500	*	12	مساعد خدمة الاجتماعات خ.ع-٧
24,440	*	23,606	*	31,500	*	12	مساعد إداري خ.ع-٧
	*		*		*	12	سكرتير أول خ ع -٥/٥ خ ع -٦
	*		*		*	12	كاتب إداري خ ع -٥
	*		*		*	12	مساعد عمليات الكمبيوتر خ ع -٦
	*		*		*	12	مساعد ميزانية خ ع -٦
29,446		28,613		31,500		12	مساعد إداري خ ع -٦
25,246		25,246		30,000		12	مساعد مكتبة خ ع -٦
23,205		22,600		30,000		12	سكرتير خ ع -٥/٤
	25,432		24,690		30,000	12	سكرتير (مديول) خ ع -٥/٤
	20,614		19,953		30,000	12	سكرتير (مديول) خ ع -٤
	19,953		19,298		30,000	12	سكرتير (مديول) خ ع -٤
	*		*		*	12	كاتب إداري خ ع -٤
	*		*		*	12	كاتب إداري خ ع -٤
21,939	*	21,278	*	26,000	*	12	مساعد معلومات ووثائق خ ع -٥/٤
	8,000		7,000		5,000	12	كاتب/سائق خ ع -٣/٢
	10,000		10,000		10,000		مساعدة مؤقتة
	15,000		15,000		15,000		تدريب موظفي وحدة التنسيق
	12,000**		10,000		12,000		عمل إضافي
158,297	110,999	155,363	105,942	0	318,500		الضيافة
	135,000		128,404		122,500		إجمالي الدعم الإداري
							السفر في مهام رسمية
141,000		141,000		141,000			تكاليف للمكتب
100,703		103,637		259,000	91,000		أيجار
241,703	0	244,637	0	400,000	91,000		تكاليف المكتب الأخرى (بما في ذلك النثریات)
400,000	993,488	400,000	971,312	400,000	1,356,000		مجموع تكاليف المكتب
							مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

* تدفع تحت بند تكاليف دعم البرنامج.

** اجتماع الأطرالمتعاقدة.

GREEKCP: المساهمة النظرية اليونانية، MTF: الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
2003	2002	2001		
MTF	MTF	MTF		
119,410	117,178	120,000	شهر/رجل	الموظفون الفنيون أخصائي كبير بمنظمة الصحة العالمية - وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط (أثينا، ف-٥) خبير استشاري بالوكالة الدولية للطاقة الذرية (المختبر الدولي للإشعاع البحري) (موناكو)
19,000	19,000	20,000	4	مجموع الموظفين الفنيين
138,410	136,178	140,000		
26,173	25,432	31,500	12	الدعم الإداري سكرتير بمنظمة الصحة العالمية، وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط (أثينا، خ ع-٥) مساعد مختبر بالوكالة الدولية للطاقة الذرية - المختبر الدولي للإشعاع البحري (موناكو) خ ع-٦
51,687	51,687	56,100	12	مساعدة مؤقتة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية-المقر (جنيف) مساعدة مؤقتة من اللجنة الأفيانوغرافية الحكومية الدولية، المقر، (باريس)
5,000	5,000	5,000		
5,000	5,000	5,000		
87,859	87,118	97,600		مجموع الدعم الإداري
15,000	15,000	15,000		السفر في مهام رسمية منظمة الصحة العالمية (أثينا)
3,000	3,000	3,000		المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (جنيف)
15,000 *	15,000 *	15,000 *		الوكالة الدولية للطاقة الذرية (موناكو) اللجنة الأفيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو (باريس)
3,000	3,000	3,000		
36,000	36,000	36,000		إجمالي السفر
**	**	**		تكاليف المكتب
262,270	259,296	273,600		مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

* تشمل البعثات الميدانية لبرنامج ضمان نوعية البيانات.

** تغطي تكاليف مكتب وحدة البحر المتوسط تكاليف المكتب لموظفي منظمة الصحة العالمية الموجودين في وحدة التنسيق في أثينا. وتغطي تكاليف المكتب التي تتكبدتها جميع الوكالات في مقارها أو مكاتبها الإقليمية الوكالات المعنية باعتبار ذلك جزءاً من المساهمة النظرية

٣- المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط،
فالتا، مالطة
الوكالة المتعاونة، المنظمة البحرية الدولية

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
2003	2002	2001		
MTF	MTF	MTF		
				شهر/رجل
125,262	122,791	131,500	12	الموظفون الفنيون
119,410	117,178	120,500	12	مدير مد - ١
102,685	100,509	110,000	12	موظف برنامج ف - ٥
70,581	86,657	-	12	موظف برنامج ف - ٤
-	-	-	-	موظف برنامج ف - ٣/٢ (١)
-	-	-	-	مؤقتون:
-	-	-	-	مهني صغير ف - ٢ (٢)
-	-	-	-	مهني صغير ف - ٢ (٣)
417,938	427,136	362,000		مجموع الموظفين الفنيين
				الدعم الإداري
10,273	10,032	12,500	12	مساعد إعلامي خ ع - ٧ (٤)
21,582	21,139	22,500	12	مساعد إداري ح ع - ٦
20,256	19,816	21,500	12	سكرتير أول/مساعد إداري خ ع - ٦
17,588	17,210	18,500	12	سكرتير/كاتب خ ع - ٤
16,086	15,709	18,500	12	سكرتير/كاتب خ ع - ٤
18,339	17,962	17,500	12	صيانة/مساعد موظف خ ع - ٣
104,125	101,869	111,000		مجموع الدعم الإداري
44,000	44,000	38,000		السفر في مهام رسمية
74,000	74,000	74,000		تكاليف المكتب
640,063	647,005	585,000		مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

- (١) وظيفة جديدة مطلوبة للامتثال للمسؤوليات الجديدة للمركز الإقليمي في ميدان منع التلوث من السفن.
(٢) وظيفة ممولة من صناعة النفط الفرنسية.
(٣) وظيفة ممولة من صناعة النفط الإيطالية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
(٤) وظيفة ممولة جزئياً من المنظمة البحرية الدولية بمساهمة إضافية تبلغ ١٣ ٠٠٠ دولار في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

٤ - مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء، صوفيا أنتيبوليس، فرنسا

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
2003	2002	2001		
MTF	MTF	MTF		
			شهر/رجل	الموظفون الفنيون
			12	رئيس
		-	12	مدير (أ)
		-	12	مدير علمي (أ)
104,000	102,000	100,000	12	اقتصادي بيئي
85,000	84,000	83,500	12	موظف للتحليل الإقليمي والمنظوري
56,000	55,000	55,000	12	موظف كمبيوتر وقاعدة بيانات (ب)
-	-	-	12	خبير بيئي (ج)
5,000	5,000	-	12	موظف متخصص في الدراسات المؤسسية (د)
-	-	-	12	موظف نظام المعلومات الجغرافية (ج)
-	-	-	12	خبير بيئي (أ)
60,000	58,000	57,000	12	موظف إداري ومالي
			12	كبير إحصائيين، مدير مشروع (ج)
310,000	304,000	295,500		مجموع الموظفين الفنيين
				الدعم الإداري
51,000	51,000	51,000	12	مساعد جامع بيانات/سكرتير أول
51,000	51,000	51,000	12	سكرتير بلغتين
-	-	-	12	سكرتير (هـ)
-	-	-	12	مساعد توثيق (هـ)
-	-	-		سكرتير مشروع (ج)
16,000	16,000	15,000		مساعدة مؤقتة (ب)
118,000	118,000	117,000		مجموع الدعم الإداري
34,000	34,000	33,000		السفر في مهام رسمية
45,000	45,000	45,000		تكاليف المكتب والتشغيل
507,000	501,000	490,500		مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

(أ) معار من الحكومة الفرنسية.

(ب) تستكمل من مشروعات وأموال أخرى.

(ج) تغطيتها مشروعات أخرى لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

(د) تغطيتها مشروعات أخرى، و ٥ ٠٠٠ دولار من الصندوق الاستثماري للبحر المتوسط لأنشطة خطة عمل البحر المتوسط.

(هـ) تدفع تحت ميزانية التشغيل للحكومة الفرنسية ومن مصادر خارجية.

٥ - مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
سبليت، كرواتيا

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
2003	2002	2001		
MTF	MTF	MTF		
			شهر/رجل	الموظفون الفنيون
55,000	53,000	51,000	12	مدير
41,000	39,000	38,000	12	نائب مدير
96,000	92,000	89,000		مجموع الموظفين الفنيين
				الدعم الإداري
29,000	28,000	27,000	12	كبير مساعدين للمشروعات/مترجم
28,000	27,000	26,000	12	مساعد مشروعات/مترجم
28,000	27,000	26,000	12	مساعد مشروعات/مترجم
28,000	27,000	26,000	12	مساعد مشروعات/مترجم
28,000	27,000	26,000	12	مساعد إداري
28,000	27,000	26,000	12	مساعد مالي
15,000	15,000	14,000		مساعدة مؤقتة
184,000	178,000	171,000		مجموع الدعم الإداري
33,000	33,000	31,000		السفر في مهام رسمية
81,000	81,000	84,000		تكاليف المكتب
394,000	384,000	375,000		مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

٦- مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، تونس العاصمة، تونس

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
2003	2002	2001		
MTF	MTF	MTF		
			شهر/رجل	الموظفون الفنيون
34,500 *	34,500 *	34,500 *	12	مدير
17,500 *	17,500 *	17,500 *	12	خبير
65,000	65,000	65,000	12	خبير
46,000	46,000	46,000	12	باحث في مجال البيانات
163,000	163,000	163,000		مجموع الموظفين الفنيين
				الدعم الإداري
14,500	14,500	14,500	12	مساعد إداري
12,500	12,500	12,500	12	سكرتير بلغتين
12,500	12,500	12,500	12	سكرتير بلغتين
7,000	7,000	7,000	12	سائق
2,000 *	2,000 *	2,000 *	12	موظف مالية
**	**	**	12	منظف
**	**	**	12	حارس
20,000	20,000	5,000		مساعدة مؤقتة
68,500	68,500	53,500		مجموع الدعم الإداري
29,000	27,000	25,000		السفر في مهام رسمية
54,000	54,000	54,000		تكاليف المكتب
314,500	312,500	295,500		مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

* تمثل الأموال المخصصة لاستكمال المرتب الذي يدفعه البلد المضيف.

** يدفعه البلد المضيف.

٧- مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد
بالييرمو، إيطاليا

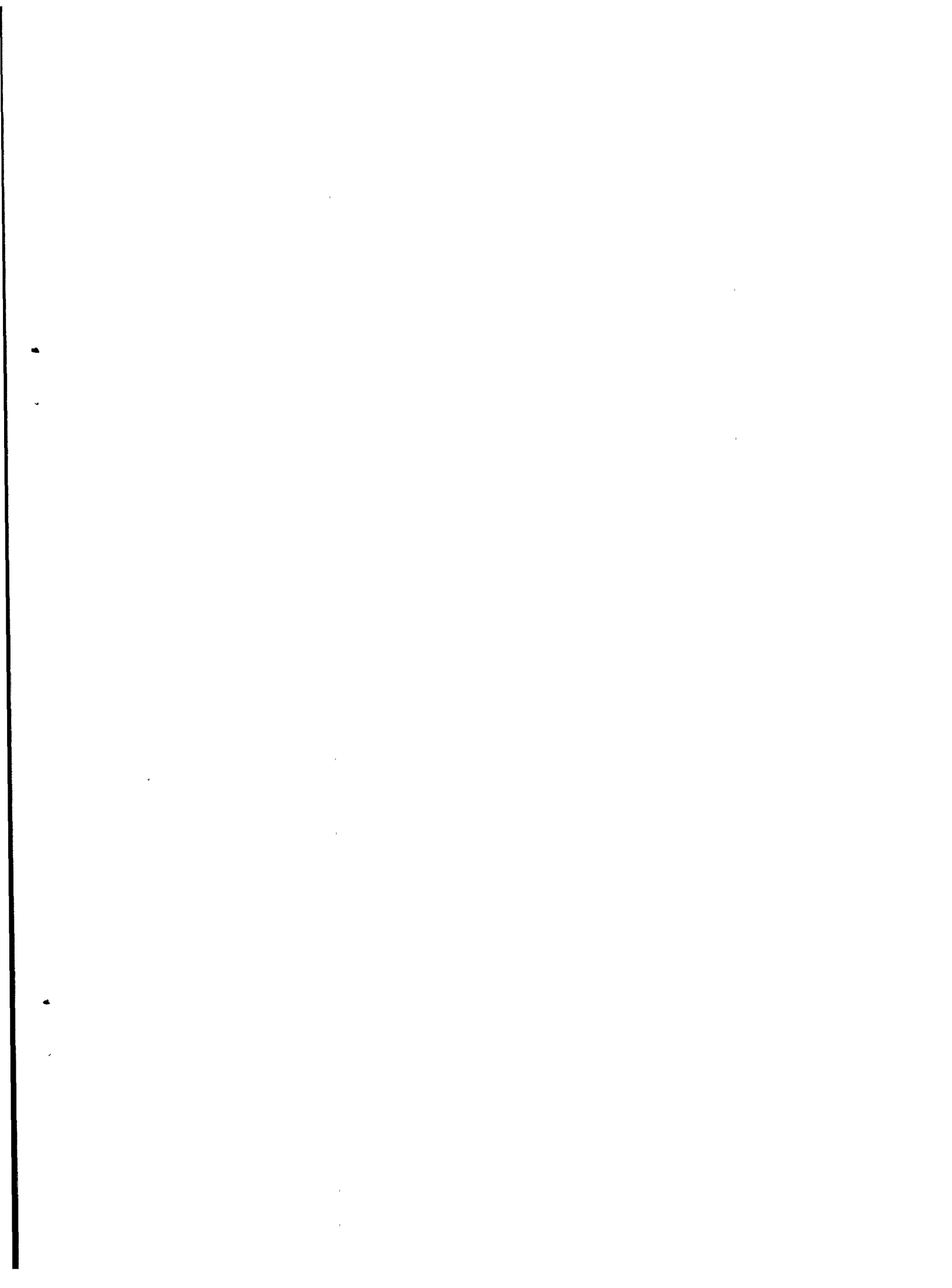
الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)		
2003	2002	
*	*	مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

* تمويل تكاليف الموظفين والتشغيل من المساهمة النظرية لإيطاليا.

٨ - مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف
برشلونة، إسبانيا

الميزانية المقترحة (بالدولارات الأمريكية)		
2003	2002	
*	*	مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

* تمول تكاليف الموظفين والتشغيل بالكامل من الحكومة الإسبانية.



المرفق الثالث

لجنة البحر المتوسط لتنمية المستدامة: توصيات مشتقة من الاستعراض الاستراتيجي من أجل التنمية المستدامة في البحر المتوسط ومقترحات للعمل

يبين الاستعراض الإقليمي بوضوح التقدم المحرز تجاه التنمية المستدامة وحماية البيئة وكذلك العيوب التي يتواصل وجودها منذ تنقيح خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها عام ١٩٩٥.

إن الأنماط الجديدة للنمو والتنمية التي تأخذ الرفاه الاجتماعي لكامل السكان والشواغل البيئية في عين الاعتبار هي من الحاجات المطلوبة.

إن التكاليف البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعين أن تتحملها بعض البلدان في المدى القصير في سياق التكامل والتحرر الذي يفضل آليات السوق يمكن قبولها فقط إذا اعتمدت تدابير جديّة مصاحبة للتخفيف من الآثار على القطاعات الأقل حظا في المجتمع، والتي تضمن استدامة طويلة الأجل.

وعلى المستوى الوطني، إن صعوبة توفير وسيلة لقياس التدابير من أجل التنمية المستدامة التي قررها مجتمع البحر المتوسط، تبين، من ناحية، أن المفهوم الجديد لم يتمكن بعد من حشد جميع مجالات المجتمع، ومن ناحية أخرى، كانت الدول بطيئة في تنفيذ بعض المقررات المتخذة.

وبالرغم من أن التعاون في منطقة البحر المتوسط نشط نشاطا كبيرا، فهو يتأثر، من ناحية، بالافتقار إلى رؤية مشتركة وعدم كفاية التعاون بين الشركاء العاملين الرئيسيين الحاليين أو المحتملين، من ناحية أخرى، من خلال عدم التزاوج بين الموارد المتاحة للتنمية والاستثمار، نظرا لنطاق المهام التي يتعين إنجازها. ويفاقم من هذه الحقيقة أن الآثار قصيرة الأجل لمقررات جولة أوروغواي لم تؤد إلى النتائج المتوقعة لبلدان البحر المتوسط النامية، ويمكن الحكم على ذلك من زيادة عجز التجارة الخارجية لمعظم البلدان.

وبغض النظر عن الزخم السياسي الواضح، يتطلب أي تحول تجاه التنمية المستدامة نماذج مرجعية تحدد وتعرض رؤية مشتركة تأخذ في الاعتبار خصائص البحر المتوسط، وكذلك استراتيجية مترابطة قادرة على توجيه المراحل المختلفة لتنفيذها.

ومن أجل هذه الغاية، تمت الموافقة على التوصيات التالية:

رؤية مشتركة واستراتيجية إقليمية

١ ستدعى الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لتحديد رؤية مشتركة لمستقبل المنطقة مع جميع الشركاء المعنيين. ولهذا الغرض، ستعد في إطار خطة عمل البحر المتوسط مع جميع الشركاء المعنيين استراتيجية للبحر المتوسط من أجل التنمية المستدامة لاعتمادها، إذا أمكن، في اجتماعهم العادي الثالث عشر (عام ٢٠٠٣).

وينبغي أن تعكس هذه الاستراتيجية قبولاً مسؤولاً للأخطار المتوسطة وطويلة الأجل

والتزاما واضحا وتضامنا على جميع المستويات (الإقليمية والوطنية والمحلية) وفي جميع القطاعات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)؛ وينبغي على هذه الاستراتيجيات أن:

- تأخذ تنوع النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية الحالية في عين الاعتبار؛
- تسمح للدول والسلطات المحلية القيام بدورها بالكامل؛
- احترام القيم المتعددة لمجتمعات البحر المتوسط؛
- تعتمد على جميع عناصر المجتمع؛
- تعزيز المساواة الاجتماعية؛
- ضمان احترام تكامل النظم الإيكولوجية؛
- استخدام منهج مشترك؛
- تحديد المنهجيات والأدوات الكافية والترويج لها؛
- الترويج لنقل التكنولوجيا الأنظف والسيطرة عليها؛
- الترويج للتعاون الثنائي والإقليمي؛
- الأخذ في عين الاعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة، ولكن المتميزة؛
- تشجيع التكامل والتآزر مع البرامج ذات العلاقة الأخرى؛
- الإعراب، على مستوى البحر المتوسط، عن أهداف ومقترحات العمل الواردة في الاتفاقيات العالمية الرئيسية، ولا سيما بشأن تغيير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر وما إلى ذلك، وكذلك توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة؛
- تيسير تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتوصيات خطة عمل البحر المتوسط؛
- بناء القدرات المطلوبة لتلبية الأهداف الواردة أعلاه بفعالية.

٢ ينبغي على الاستراتيجيات الإقليمية أن تولى أهمية خاصة لتنفيذ توصيات ومقترحات العمل المعتمدة أو التي ستعتمد في إطار لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، ووضع أهداف واضحة ووسائل كافية، من بين جملة أمور، في المجالات التالية: إدارة الطلب على المياه والسياحة والصناعة والزراعة والطاقة والنقل والتجارة الحرة والبيئة والإعلام وزيادة الوعي ومؤشرات التنمية المستدامة وتخطيط استخدام الأرض وإدارة السواحل والتنمية الحضرية.

استراتيجيات وطنية تجاه الزخم والتنفيذ

تضع الأطراف المتعاقدة أو تتقيح استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بأسرع وقت ممكن يعتمد ذلك على ظروفها.

٣ ينبغي وضع أو تنقيح الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة طبقا للخصائص والأولويات الوطنية، يعتمد ذلك على الظروف لكي تؤخذ التطورات نحو العولمة في منطقة البحر المتوسط في عين الاعتبار. وينبغي أن يتم إعداد/تنقيح الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها طبقا لمنهج المشاركة الذي يتضمن جميع العاملين وعلى جميع مستويات المسؤولية، وينبغي أن يكون مترابطا مع الممارسات المشابهة الأخرى.

٤ ينبغي وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في إطار جداول أعمالها للقرن ٢١ وينبغي أن تحدد الأهداف الطموحة المتعلقة بالفصل بين الإنتاج من ناحية واستهلاك الطاقة واستخدام الموارد والمناطق الطبيعية من ناحية أخرى. وينبغي أن تجد الإلتزامات الدولية بشأن الإنتاج الأنظف وكذلك الأهداف المقبولة عالميا للحد من الانبعاثات الملوثة التعبير عنها في الاستراتيجيات الوطنية. وينبغي وضع الأهداف الوطنية للاستهلاك المستدام الذي يهدف إلى الحد من التأثير على التغييرات الهيكلية على أنماط الاستهلاك (النقل الخاص والطاقة المتجددة والنفايات الصلبة والتعبئة وما إلى ذلك).

٥ ينبغي أن تحاول الاستراتيجيات الوطنية أن تترجم التوصيات والمقترحات من أجل العمل المعتمدة أو التي ستعتمد في سياق لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة إلى أهداف ووسائل عملية. وفي هذا الصدد، يمكن للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تعد مبادئ توجيهية لوضع الاستراتيجيات الوطنية.

٦ تنشئ الأطراف المتعاقدة ، في أسرع وقت ممكن، إلى إنشاء لجان وطنية للتنمية المستدامة أو أي نوع آخر من هياكل المشاركة التي ينبغي أن تكون ممثلة للقوى النشطة في البلدان وذلك لدعم ترابط العمل وتقاربه.

٧ تنفذ الأطراف المتعاقدة أي اصلاحات تشريعية أو مالية أو تجارية أو اقتصادية ضرورية من المحتمل أن تساعد في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بما في ذلك ما يلي:

- ترشيد النشاط الاقتصادي من خلال تكامل البعد البيئي؛
- ضمان المساواة الاجتماعية؛
- صيانة الموارد الطبيعية وإدارتها على أساس مستدام.

٨ وفيما يتعلق بالإطار القانوني للتنمية المستدامة، ستقوم الأطراف المتعاقدة :

- باستكمال إطارها القانوني الوطني وتنفيذه وذلك تمشيا مع الاتفاقات الدولية التي صدقت عليها؛
- بالانتهاء من تنظيم الهياكل الوطنية والمحلية المعنية؛
- بضمن قواعد الإدارة العليا وجعلها مرنة إلى الحد الممكن من خلال مبدأ الاعانة والشفافية ومنهج المشاركة؛
- بتيسير تحقيق العدل على المستوى الوطني لضمان احترام القانون البيئي.

٩ ونظرا لأن عملية التحضر السريعة للمناطق الساحلية بصورة خاصة وكذلك الاختلال الإقليمي، وكلاهما من قضايا التنمية المستدامة، تعهد الأطراف المتعاقدة إلى السلطات المحلية، إلى أقصى حد ممكن، بمسؤولية أكبر من أجل لامركزية الإدارة البيئية وكذلك التنمية الحضرية والريفية، ولا سيما في إطار جدول أعمال القرن ٢١ المحلي، وضمان إدارة عليا جيدة واشترك المجموعات الرئيسية في المجتمع.

١٠ ونظرا للأهمية الاستراتيجية للسواحل، وضرورة تنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة للسواحل، ينبغي القيام بمزيد من دراسة توجيه السياسة الإقليمية وأدوات المنهجية

لتكامل المناطق الساحلية ومواصلة رقابتها وتعزيزها داخل خطة عمل البحر المتوسط وذلك لتيسير التنفيذ، بما في ذلك التوجيه لتطوير التشريع الوطني.

التعاون الإقليمي الفعال

١١ عند تعيين/اختيار ممثلهم في لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، ينبغي على الأطراف المتعاقدة والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين أن يأخذوا في عين الاعتبار ضرورة الحفاظ على الطابع المفتوح والمستقل ذاتياً والاستشاري والممثل لهذه الهيئة. ومن خلال الشبكات، يمكنهم الاعتماد على الخبرة الماضية للأعضاء وضمان مدخلات من مجموعات أوسع يمثلونها. فينبغي أن يمثل الأعضاء من السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين أوسع نطاق ممكن من المجموعات الرئيسية في المجتمع وينبغي أن يشتركوا بنشاط أكثر في عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

١٢ ولدعم الطابع المثالي لحشد الدولة، ولدعم الطابع المتفرد للمنطقة الإيكولوجية للبحر المتوسط، تقوم الأطراف المتعاقدة والأعضاء الآخرين للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بتحسين اتصالاتهم لضمان التعميم الفعال للمعلومات بين هياكل البحر المتوسط وهيئات الاتصال الوطني ولا سيما جعل أنشطة خطة عمل البحر المتوسط ونتائجها أكثر وضوحاً للرأي العام في البحر المتوسط وللمجتمع الدولي المهتم.

أدوات الرصد والتقييم

١٣ منذ إعداد التحليلات المنظورية على مستوى البحر المتوسط وكذلك جمع المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات العامة والسياسات القطاعية التي تتطلب بيانات مستكملة بشأن جميع مجالات النشاط البشري بتقييم الأطراف المتعاقدة نظم لرقابة البيئة والتنمية الوطنية أو وظائف مماثلة ملائمة أخرى وربطها بشبكات.

١٤ ونظراً لأن التنمية المستدامة وحماية البيئة هما وسيلتان لعمليات طويلة الأجل، تقوم الأطراف المتعاقدة :

- باستخدام أدوات قياس ملائمة وكذلك مؤشرات للأداء والاستجابة يمكن أن تقيم التقدم المحرز؛
- باعتماد تدابير للتمكن من متابعة حالة بيئة البحر المتوسط وتقييمها (من بينها الأرض والبحر والساحل).

متابعة مقترحات العمل

١٥ نظرا لأن اتفاقية برشلونة المنقحة نصت على أخذ توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة/خطة عمل البحر المتوسط في عين الاعتبار واتخاذ التدابير الضرورية لاعتمادها خلال اجتماعاتها العادية تقوم الأطراف المتعاقدة :

- بوضع أحكام عملية لضمان أن المقترحات تنشر على الهياكل المؤسسية المعنية والسلطات والعاملين الآخرين؛
- بالإبلاغ عنها في التقارير الوطنية لتقديمها إلى خطة عمل البحر المتوسط.

١٦ لتوفير وسيلة عملية لمقترحات عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وخطة عمل البحر المتوسط من خلال أنشطة التنفيذ الفعالة، في إطار خطة عمل البحر المتوسط وبالتفاعل مع البلدان، تتفق الأطراف المتعاقدة على إعداد مشروعات تقدم إلى مؤسسات التمويل. وفي هذا الصدد، ينبغي على عناصر خطة عمل البحر المتوسط أن تدعم قدراتها لإعداد مشروعات وإدارتها تتعلق بأولويات خطة عمل البحر المتوسط.

١٧ تروج الأطراف المتعاقدة لبرامج عمل أو مشروعات استراتيجية إقليمية في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية بشأن قضايا الأولوية التي تناولتها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وخطة عمل البحر المتوسط عند تنفيذ المقررات التي اتخذتها الأطراف المتعاقدة، وتنفيذها الكامل على المستوى الوطني بمشاركة جميع العاملين المعنيين.

التعاون الإقليمي الأوسع

١٨ نظرا لأن المنطقة الإيكولوجية للبحر المتوسط هي الإطار الملائم للحوار والاعتماد المتبادل، ينبغي على الشركاء الأوروبيين المتوسطيين وبرامج التعاون الأخرى في المنطقة لوضع هدف التنمية المستدامة في قلب تنفيذ أنشطتها على المستويين الإقليمي والوطني القائم على المساواة ومشاركة المسؤولية والتضامن.

١٩ ومع هدف ترشيد الوسائل وزيادة التآزر، تقوم الأطراف المتعاقدة:

- بالترويج لتعاون أكبر بين خطة عمل البحر المتوسط ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات الأخرى المعنية في المنطقة وتشجيعها لتأخذ في عين الاعتبار الأولويات التي حددتها الأطراف المتعاقدة؛
- بتشجيع التعاون الرسمي بين خطة عمل البحر المتوسط وبرامجها الإقليمية؛
- بالأخذ في عين اعتبار تبادل المعلومات والترويج للترابط والأهداف المكتملة لأنشطة برامجها؛
- بإشراك أو حتي يعهد، إلى العاملين الحكوميين الدوليين المتخصصين، وعلى نحو مخصص، إدارة بعض الأنشطة الموضوعية؛
- بدعم أو حتي إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة.

٢٠ تروج الأطراف المتعاقدة لشراكة أوثق بين الشمال والجنوب لدعم المساهمات الطوعية التي تقدم على المستويين الإقليمي والثنائي لدعم أنشطة خطة عمل البحر المتوسط على نحو أفضل لتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما المشروعات التجريبية وبناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي.

٢١ ينبغي على الأطراف المتعاقدة والشبكات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين وكذلك أمانة خطة عمل البحر المتوسط أن تساهم بنشاط في الإعداد لقمة الأرض الثانية.

المرفق الرابع

مشروع إعلان البحر المتوسط للتنمية من أجل قمة جوهانسبرج

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة المجتمعين في موناكو في الفترة ١٤-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وقد درسوا الاستعراض الاستراتيجي لسياسات التنمية المستدامة في البحر المتوسط وتوصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة؛

إن يشيرون إلى أهمية جدول أعمال القرن ٢١ وإطار جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط الذي تمخض عن مؤتمر تونس (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) والقرار الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في برشلونة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ وإعلان برشلونة بشأن الشراكة الأوروبية المتوسطية (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) وكذلك عنصره البيئي الذي أعتد في مؤتمر هلسينكي (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)؛

إن يشيرون إلى أهمية الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - والحاجة إلى منهج متكامل؛

إن يلاحظون التقدم المحرز تجاه التنمية المستدامة في البحر المتوسط منذ مؤتمر ريو، ولا سيما تجديد خطة عمل البحر المتوسط وتنقيح اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، وكذلك اعتماد بروتوكولات جديدة وإنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وتطوير عملها منذ الاجتماع الأول في الرباط في عام ١٩٩٦؛

إن يؤكدون على الأهمية والطابع المثالي للبحر المتوسط كمنطقة إيكولوجية وميدان للتضامن، وكذلك وظيفتها في تقريب الحضارات معا؛

إن يعربون عن تقديرهم للتقدم المحرز في بلدان مختلفة في المنطقة نحو بناء القدرات على كل من المستوى العام والمهني وفي داخل الروابط وذلك من أجل وضع سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها؛

إن يلاحظون التقدم المحرز في إطار اتفاقية برشلونة تجاه مكافحة التلوث من مصادر برية وبحرية وحماية التنوع البيولوجي والترحيب بصورة خاصة باعتماد خطة العمل الاستراتيجية لمكافحة التلوث من مصادر برية والبدء فيها؛

إن يؤكدون على الدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية في البحر المتوسط ذات الكفاءة البيئية والشبكات الإقليمية للمجموعات الاجتماعية الاقتصادية والسلطات المحلية باعتبارهم عاملين وشركاء في التنمية المستدامة؛

إن يؤكدون على الدور الذي يقوم به المجتمع العلمي والتعليمي وأجهزة الإعلام في زيادة الوعي الجماهيري بقضايا التنمية المستدامة؛

إن يلاحظون، مع ذلك، الضغوط على البيئة واستمرار الممارسات غير المستدامة في الأجل الطويل، مثل إسكان السواحل والاستغلال المفرط في الموارد الطبيعية المعرضة للتأثر وتركيز الأنشطة

السياحية وزيادة إنتاج النفايات الصلبة والصناعية وزيادة استهلاك الوقود الحفري وانتشار الإنتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة؛

إذ يساورهم القلق بشأن النتائج المحتملة لتغير المناخ على بيئة البحر المتوسط والموارد الطبيعية المحدودة والمعرضة للتأثر، ولا سيما فيما يتعلق بموارد المياه والتصحّر وتآكل السواحل والآثار على الدلتات؛

إذ يؤكدون على عدم التوازن المتزايد الذي يرجع إلى حد كبير إلى التزاوج غير الملائم بين الموارد البشرية والطبيعية والتحديات التي تواجهها؛

إذ يساورهم القلق لانخفاض مستويات المساعدة الحكومية للبلدان النامية طوال العقد الماضي، والمستويات المنخفضة للاستثمار المباشر وعدم كفاية الموارد الوطنية المخصصة للخدمات ولبناء البنية الأساسية الوطنية والقدرات المطلوبة للتنمية المستدامة؛

إذ يؤكدون على أثر العولمة والتكامل التدريجي للمنطقة في الاقتصاد العالمي وتكثيف التغييرات الاقتصادية والثقافية والسياحية بصورة خاصة، من ناحية، والمخاطر على التراث الطبيعي والثقافي وخصوصيات البحر المتوسط التي تتعرض لها، من ناحية أخرى؛

وحرصاً منهم على أن تكون رؤية الشراكة الإقليمية والأوروبية المتوسطية مترابطة، ولا سيما مشروع منطقة التجارة الحرة الذي أصبح المنهج القائم على التنمية المستدامة؛

يعلنون أن:

التعاون والتمويل

ينبغي أن تحظى التنمية المستدامة بأولوية الشراكة الأوروبية المتوسطية وبرامج التعاون الإقليمي الأخرى، ومن ثم تعكس احتياجات المنطقة؛

ينبغي زيادة التمويل الدولي متعدد الأطراف والثنائي أو الإقليمي المتاح بمقتضى المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة وكيف على نحو أفضل لبرامج حماية البيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط وينبغي تكثيف واستخدام الآليات الحالية لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين الوصول إليها؛

ينبغي دراسة الآليات المالية الإبداعية التي تتكيف على نحو أفضل لقضايا التنمية المستدامة، مثل صندوق التضامن، واستخدامها على الصعيدين الدولي والإقليمي وكذلك على المستويين الوطني والمحلي؛

ينبغي زيادة التمويل الوطني والمحلي لحماية البيئة وسياسات التنمية المستدامة زيادة كبيرة في البحر المتوسط؛

ينبغي حشد الموارد البشرية المخصصة لتنفيذ حماية البيئة وسياسات التنمية المستدامة بفعالية أكثر على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وفي نفس الوقت، ينبغي بذل جهد خاص في المنطقة لتشجيع نقل التكنولوجيا؛

الإطار القانوني

يتواصل التصديق على تعديلات اتفاقية برشلونة والبروتوكولات الجديدة في أن يحظى بالأولوية العاجلة إذا أريد توفير إطار قانوني لحماية البيئة الساحلية والبحرية وأنشطة خطة عمل البحر المتوسط؛

ينبغي أن تقوم الإدارة المستدامة والمتكاملة للمناطق الساحلية على أساس أطر قانونية ملائمة، باستخدام صكوك قانونية كافية؛

ينبغي وضع آلية إعلامية للإبلاغ عن رصد وتنفيذ صكوك اتفاقية برشلونة طبقا للالتزامات الواردة في الاتفاقية، كما عدلت في عام ١٩٩٥؛

للإمركزية والمشاركة

تتطلب عملية تنفيذ حماية البيئة وبرامج التنمية المستدامة عملا قويا ومشاركة أفضل للسلطات المحلية والعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين والمنظمات غير الحكومية، بحيث يمكنهم القيام بمبادرات أكثر؛

ينبغي تشجيع الشركاء من المجموعات الثلاث الرئيسية على تنظيم أنفسهم في شبكات لتقوية دورهم في لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وتعزيز مساهمتهم في حماية البيئة والتنمية المستدامة؛

ونظرا لأهميتها للتنمية المستدامة، ينبغي أن توجه المبادرات تجاه السلطات المحلية والعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين لتشجيعهم على المشاركة بفاعلية أكثر في عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة؛

ومن أجل هذا الغرض، تتفق الأطراف المتعاقدة على:

- وضع أو تنقيح استراتيجياتهم للتنمية المستدامة على ضوء نتائج الاستعراض الاستراتيجي؛
- تنفيذ إصلاحات مؤسسية ومالية وقانونية ملائمة للتقدم نحو التنمية المستدامة، وتكرس الوسائل الضرورية لبناء القدرات؛
- وبدعم من أمانة خطة عمل البحر المتوسط، توفير الربط بين عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة والهيئات المسؤولة عن الإعداد لقمة الأرض الثانية، من أجل التأكيد في ذلك المحفل على قيمة الاستعراض الاستراتيجي والأنشطة الأخرى للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وكذلك توقعات التنمية المستدامة في البحر المتوسط؛
- اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ الأهداف والالتزامات التي دخلت فيها بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ وبرتوكول كيوتو وتوجه خطة عمل البحر المتوسط لتصبح مشتركة في تلك العملية.

وتدعو:

الشركاء المعنيين ضمان رصد أفضل وتنفيذ فعال للتوصيات التي اعتمدها خطة عمل البحر المتوسط ولا سيما توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، تدعمها تقارير منتظمة؛

البلدان المعنية لدعم مزيد من التعاون الثنائي وتشجيع الاستثمار المباشر ونقل التكنولوجيا النظيفة؛

اللجنة الأوروبية والمنظمات الدولية المعنية لتحسين الموارد والوسائل المخصصة وزيادة التأزر والدعم المتبادل بين برامجها للتدخل في البحر المتوسط، وكذلك لتلبية احتياجات المنطقة بفعالية أكثر؛

أمانة خطة عمل البحر المتوسط

- أن تعمل في إطار استراتيجيتها الإعلامية بشأن أدوات رصد وتقييم حالة البيئة والتنمية المستدامة ولتتخذ مع شركائها المعنيين برنامج إعلامي بشأن البيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط.